١٥٨ أداة رقابية في مواجهة وزير التموين «تحت القبة» ..والرقابة علي الأسواق تتصدر مطالب النواب

مصرفيون واقتصاديون يرصدون أبرز النتائج المتوقعة عن تأثير شهادات الـ٢٥٪ علي معدلات التضخم والسوق السوداء للدولار

البنك المركزي يعلن ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي للشهر الرابع علي التوالي

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٨ يناير ٢٠٢٣

• السنة الخامسة عشر • العدد ٦٧٦ • الثمن ٥ جنيه

الصعيد يطوي صفحة التهميش

الرئيس السيسي يكتب تاريخ جديد لتنمية محافظات الجنوب

اهتمام الرئيس السيسي بإطلاق المشروعات القومية علي أرض الصعيد نقل محافظاته من التهميش إلي حياة جديدة

ورقة بريدى 03

بنكا الأهلى ومصر يستمران اليوم الأحد فى فتح فروعهم أمام عملاء الشهادات الجديدة

مديرة صندوق النقد: ثلث الاقتصاد العالمي سيواجه ركودا في ٢٠٢٣

«راكتا» تصدر بيانًا توضيحيًا بعد قرار وزير قطاع الأعمال بإقالة مجلس إدارتها

3 تشريعات جديدة علي طريق دعم الاستثمار

الموانيء المصرية تقترب من إكمال الإفراج عن البضائع وخروجها للأسواق

معلومات الوزراء: الشركات المصرية الناشئة سجلت نموا قياسيا فى حجم الاستثمار الجريء بمعدل نمو سنوى مركب بلغ ٨٣,٨١٪

المنتدي المصري الصيني .. فعاليات مهمة علي طريق تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين القاهرة وبكين

«السندات الزرقاء» .. بوابة جديدة لتمويل المشروعات التنموية في مصر

بالأرقام .. العدالة الاجتماعية أولوية في الجمهورية الجديدة

الحكومة تعلن عن رؤية من ٣ محاور لدعم صادرات القطاعات الإنتاجية خلال ٢٠٢٣

رئيس الوزراء يتابع جهود منظومة "الشكاوي الحكومية" في التعامل مع استغاثات المواطنين

كتبت – رضوى عبدالله

تابع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، جهود منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة في تلقي ورصد شكاوى المواطنين من مختلف المحافظات والاستجابة لها، وذلك خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢، من خلال تقرير مفصل أعده الدكتور طارق الرفاعي، مدير المنظومة بهذا الشأن.

وأكد رئيس مجلس الوزراء دعم الحكومة المستمر لدور منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة، في تلقى وتوجيه الشكاوى لجهات الاختصاص، والرد عليها إلكترونيًا والمساهمة فى حلها، في إطار الحرص على التواصل المستمر مع المواطنين، والعمل على تحقيق أفضل استجابات ممكنة لشكاواهم، بالتنسيق مع الوزارات والمحافظات والهيئات الحكومية الأخرى، في إطار توجيهات رئيس الجمهورية، وبما يؤكد حرص الحكومة على توطيد جسور الثقة مع المواطنين، ومتابعة آليات حل المشكلات الخاصة بهم.

من جانبه أشار الدكتور طارق الرفاعي، مدير المنظومة، إلى تلقي ورصد المنظومة ١١٥ ألف شكوى وطلب واستغاثة خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢، موضحًا أنه تم الانتهاء من مراجعتها وفحصها، وتوجيه ما يقرب من ٩١ ألف شكوى لجهات الاختصاص، وحفظ ٢٠ ألف شكوى، وفقًا لضوابط الفحص والمراجعة للشكاوى قبل توجيهها للجهات المختصة، وجار استكمال مراجعة واستيفاء بيانات ٤ آلاف شكوى وطلب؛ تمهيدًا لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

كما أشار إلى أنه تم توجيه الشكاوى لجهات الاختصاص المختلفة، حيث اختصت الوزارات بنسبة ٦٧٪ من إجمالى الشكاوى الموجهة للجهات خلال الشهر، وتلقت وتعاملت ٩ وزارات هي: التموين والتجارة الداخلية، التضامن الاجتماعي، الصحة والسكان، الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الداخلية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الكهرباء والطاقة المتجددة، البترول والثروة المعدنية، والتربية والتعليم والتعليم الفني، مع حوالى ٨٩٪ من إجمالى الشكاوى الموجهة للوزارات خلال الشهر.

وفيما يتعلق بالاستجابة، أوضح "الرفاعي" أن هناك وزارات حققت نسب إنجاز مميزة خلال الشهر، هي: الكهرباء والطاقة المتجددة، التموين والتجارة الداخلية، الصحة والسكان، الأوقاف، قطاع الأعمال العام، الخارجية، السياحة والآثار، التربية والتعليم والتعليم الفني، البترول والثروة المعدنية، النقل، الزراعة واستصلاح الأراضي، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

قرار جمهوري بتعيين نائبين للاستثمار والمنطقة الجنوبية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية قرارا جمهوريا رقم ٦٣٥ لسنة ٢٠٢٢، بتجديد تعيين اللواء محمد عبد العزيز براية نائبا لرئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس للمنطقة الشمالية، وتعيين اللواء وليد يوسف مرسي نائبا لرئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس للمنطقة الجنوبية، وتعيين إبراهيم مصطفى عبد الخالق نائبا لرئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس لشئون الاستثمار والترويج، وذلك لمدة عام اعتبارا من ٢ يناير ٢٠٢٣.

وتسعى الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس خلال العام الجاري إلي استكمال خطتها الاستراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٥ خاصة في توطين الصناعات المستهدفة التي تعزز من تنافسية الهيئة عالميا بجانب سد احتياجات الأسواق الإقليمية من هذه الصناعات، فضلا عن استكمال المجهودات في قطاع الوقود الأخضر لتوطين صناعة الهيدروجين الأخضر بالمنطقة الاقتصادية، فضلا عن القيام بجولات ترويجية خارجية وطرق الأبواب لاستقطاب استثمارات أجنبية متنوعة.

يذكر أنه سيتم استكمال أعمال التطوير بالموانئ التابعة وتكاملها مع المناطق الصناعية وذلك من خلال مهام النواب للمنطقتين الجنوبية والشمالية، حيث تضم المنطقة الشمالية التابعة للهيئة ٣موانئ تطل على البحر المتوسط هي شرق وغرب بورسعيد والعريش وتكاملهم مع المناطق الصناعية شرق بورسعيد المتكاملة.

السلع التموينية تعلن عن مناقصة لشراء القمح ضمن برنامج دعم الأمن الغذائي الممول من البنك الدولي

كتب – اسامة السيد

أوضحت الهيئة العامة للسلع التموينية أنه تم الإعلان على موقع https://devbusiness.un.org عن مناقصة لشراء أقماح في إطار برنامج دعم الأمن الغذائي والقدرة على الصمود الممول من البنك الدولي.

وأشارت الهيئة، يوم الجمعة أمس الأول ، إلى أن المناقصة بتمويل At Sight لكمية ٣٠ أو ٤٠ أو ٥٠ أو ٥٥ أو ٦٠ ألف طن + / - ٥ ٪، حسث رغبة البائع من آخر محصول للتوريد C&F، للشحن خلال الفترة من ١٠ إلى ٢٥ فبراير ٢٠٢٣، وفقا لوكالة أنباء الشرق الأوسط.

وبينت، أن المناقصة متاحة لجميع المناشيء المعلن عنها بكراسة شروط ومواصفات الهيئة العامة للسلع التموينية.

وذكرت الهيئة، أن العروض تقدم مباشرة للهيئة في مظروفين (مظروف فني ، مظروف مالي) في موعد غايته الساعة ١٢ ظهرا يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/١/١٠ مصحوب بخطاب ضمان إبتدائي طبقا للموضح بكراسة الشروط.

وأضافت، أن باقي الشروط تأتي طبقا لكراسة شروط الهيئة للقمح المستورد والتي يمكن الحصول عليها من الهيئة .

غدا .. مجلس الشيوخ يستأنف جلساته بمناقشة دراسة النائب أبو هشيمة عن دمج الاقتصاد غير الرسمي

كتب – أحمد ابراهيم

يستأنف مجلس الشيوخ، برئاسة المستشار عبد الوهاب عبد الرازق، جلساته العامة يومي غدا الإثنين و بعد غد الثلاثاء، الأسبوع الجاري، ووضع المجلس على جدول أعماله مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشباب والرياضة، ومكاتب لجان الشئون الدستورية والتشريعية، والشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار، والطاقة والبيئة والقوى العاملة، والصناعة والتجارة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، عن الدراسة المقدمة من عضو مجلس الشيوخ، أحمد أبو هشيمة، بشأن "الشباب وسوق العمل غير الرسمي.. مخاطر راهنة ومقاربات واعدة".

وأشارت مقدمة التقرير إلى تأثير التطورات التكنولوجية على الاقتصاد غير الرسمي أو ما يطلق عليه الاقتصاد الخفي أو الموازي، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت في مجالات الترويج والدعاية أو ممارسة هذا النشاط غير الرسمي في صورة خدمات محددة، مشددًا على ضرورة البحث عن رؤى وحلول لهذه القضية.

وأوضح التقرير، أن القطاع غير الرسمي استحوذ على ٥٣٪ من إجمالي المنشآت في قطاعات الأنشطة الاقتصادية، إذ بلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع غير الرسمي إلى مليوني منشأة.

ولفت إلى أن وزارة المالية أعلنت أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في المتوسط وصل إلى ٥٥٪ من إجمالي الاقتصاد المصري، وقد يرتفع إلى ٦٠٪ أو ينخفض إلى ٥٠٪، بينما تقدر دراسة أعدتها لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية في نهاية عام ٢٠١٨، أن حجم الاقتصاد غير الرسمي بلغ ٦٠٪ من حجم الناتج في الاقتصاد القومي.

واستعرض التقرير، العوامل المؤدية لتعاظم حجم وسوق العمل غير الرسمي، مبينًا تحديات سوق العمل في مصر، والاختلال بين القطاعين العام والخاص، والهروب من الالتزامات القانونية والإدارية وتجنب أداء الضرائب ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.

وأوصى الدراسة التي تقدم ها العضو أحمد أبو هشيمة، بإطلاق استراتيجية وطنية للاقتصاد غير الرسمي.

٤٥٪ ارتفاعا بصادرات الصناعات الطبية والمستحضرات أول ١١ شهرا من ٢٠٢٢

كشف الدكتور ماجد جورج رئيس المجلس التصديري للصناعات الطبية، ارتفاع صادرات الأدوية ومستحضرات التجميل والمستلزمات الطبية بنسبة ٤٥٪ لتسجل ٨٨٣ مليون دولار في الفترة من يناير إلى نوفمبر ٢٠٢٢ مقابل ٦١٠ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢١، مع استمرار الأداء الجيد للصادرات.

وأوضح الدكتور ماجد جورج في بيان له أمس السبت ، أن صادرات مستحضرات التجميل سجلت قفزة كبيرة لتبلغ مستويات ٥٥٨ مليون دولار خلال أول ١١ أشهر من ٢٠٢٢ مقابل ٢٦٨ مليون دولار بزيادة بلغت ٢٠٨٪، لافتا إلى أن صادرات الأدوية بلغت ٢٢٦ مليون دولار في الفترة من يناير إلى نوفمبر ٢٠٢٢ مقابل ٢٥١ مليون دولار.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

أسامة ربيع: عبور ٢٣٨٠٠ سفينة خلال ٢٠٢٢.. وتحقيق عائد بلغ ٨ مليارات دولار

أكد الفريق أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس أن عدد السفن التي عبرت المجرى الملاحي لقناة السويس خلال ٢٠٢٢ بلغت ٢٣٨٠٠ سفينة، بزيادة قدرها ١٥٪، مؤكدًا تحقيق عائد وصل إلى ٨ مليارات دولار.

وقال ربيع، إنه تم التعاقد على ٥ قاطرات بقوة شد ٧٥ طنًا، كما طلبنا بتوفير ٤ قاطرات بقوة شد ٨٥ طنًا، مشيرًا إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي قال: "أي حاجة لقناة السويس تزود من قدرتها والقيمة المضافة نقدمها فورًا، والرئيس السيسي لا يتأخر على قناة السويس".

وكشف رئيس هيئة قناة السويس، عن أسباب طلب زيادة في عدد القاطرات، مؤكدًا أنها مهمة؛ حيث تصاحب السفن التى تعبر القناة وتعمل على تأمينها خلال عبورها المجرى الملاحي.

02

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩
رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي السعيد
محمودمعروف
وائل خطاب
سلوى ابراهيم
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة
المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

بمتابعة رئاسية مباشرة

الموانيء المصرية تقترب من إكمال الإفراج عن البضائع وخروجها للأسواق

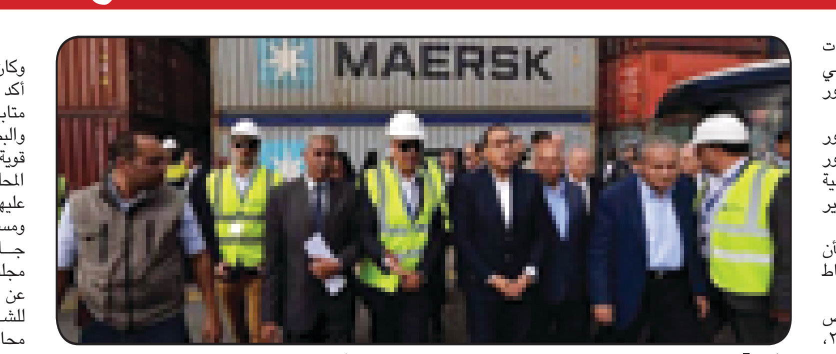

الرئيس السيسي يتابع معدلات الإفراج الحالية والمستقبلية عن البضائع من الموانئ على مستوى الجمهورية

رئيس مصلحة الجمارك : تم الإفراج عن بضائع بـ 6,8 مليار دولار فى شهر واحد بالتنسيق مع الأجهزة المعنية

تواصل الدولة المصرية بكافة أجهزتها ، وبتوجيهات مباشرة ومستمرة من الرئيس عبد الفتاح السيسي جهود إعادة الاستقرار إلي الأسواق عبر أكثر من محور للعمل ، وفي هذا الإطار عقد الرئيس عبد الفتاح السيسي اجتماعا مع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والدكتور محمد معيط وزير المالية، و أحمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية، والدكتور إيهاب أبو عيش نائب وزير المالية للخزانة العامة».

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الاجتماع تناول "متابعة مؤشرات الأداء المالي، ونشاط قطاعي الجمارك والضرائب لوزارة المالية» .

وخلال الاجتماع ، تم عرض الأداء المالي الخاص بالنصف الأول من العام المالي الحالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، والذي أكدت محصلته قدرة الدولة على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الدولية واستيعاب الصدمات، والحفاظ على المسار الآمن للموازنة العامة، وتوفير كافة احتياجات الدولة وزيادة مخصصات الاستثمارات الحكومية وتوفير كل السلع الأساسية والمستحقات لصالح جميع الجهات الحكومية، كما أن الحكومة قامت على مدار الثلاثة أعوام ونصف الماضية حتى يوم ٣١ ديسمبر الماضي بتحويل ما يقرب من ٦٠٠ مليار جنيه لصالح صناديق تمويل المعاشات، وهي النتائج التي تقترب من المستهدفات الأصلية للموازنة على الرغم من كافة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، والتي أثرت بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية والمالية لجميع دول العالم، حيث شهدت تلك الفترة تحقيق فائض أولي بنسبة ٢,٣٪ من الناتج المحلي، كما تم تحقيق معدل نمو في إيرادات الموازنة بنسبة حوالي ١٤٪، بينما بلغ معدل نمو المصروفات حوالي ١٩٪.

كما تم استعراض سير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني، والمدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، حيث تسعى الحكومة إلى تحقيق كافة الإصلاحات المستهدفة في هذا الخصوص، لاسيما ما تم تنفيذه مؤخراً من إقرار للتعديلات على قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وكذا التصديق على وثيقة سياسة ملكية الدولة التي تستهدف تعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وطرح المزيد من الفرص الاستثمارية له، بما يساعد على تعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص خلال الفترة المقبلة، أخذا في الاعتبار أن كافة المؤشرات المالية والاقتصادية المحققة خلال النصف الأول من العام المالي الجاري تؤشر إلى تحقيق مختلف المستهدفات في هذا الصدد، كما أن التعاون والشراكة الممتدة بين الحكومة والصندوق تتضمن أيضا تقديم الدعم الفني لضمان تماشي السياسات المالية المتبعة مع أفضل المعايير الدولية بما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وأضاف المتحدث الرسمي أن الاجتماع شهد أيضاً استعراض المشروعات الخاصة بوزارة المالية، خاصة في قطاع الضرائب، والجمارك.

وبالنسبة للضرائب، فقد اطلع الرئيس على ما تم من تفعيل النظام الرئيسي للميكنة الشاملة في مصلحة الضرائب، فضلاً عن مستجدات تطبيق منظومة الفاتورة الإليكترونية والتي تم مد أجل الإلزام بمرحلتها الأخيرة إلى ٣٠ إبريل المقبل، إلى جانب التشغيل الفعلي للإيصال الإلكتروني، والذي يتكامل مع منظومة الفاتورة الإليكترونية، بالإضافة إلى متابعة تطورات آليات ومبادرات العمل الأخرى بمكافحة التهرب الضريبي وكذلك ضم القطاع غير الرسمي لتلك الآليات، وكذلك منظومة ضريبة التصرفات العقارية وأداء وحدة متابعة التجارة الإليكترونية في مصلحة الضرائب، حيث وجه سيادته بالاستمرار في العمل على صياغة المنظومة الضريبية بشكل يساعد على تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي وإدماجه في الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف تحقيق العدالة الضريبية ومنع التلاعب الضريبي، وكذا تبسيط الإجراءات ذات الصلة.

كما اطلع الرئيس في ذات السياق على إنجازات لجان إنهاء المنازعات الضريبية ولجان الطعن الضريبي، موجهاً سيادته بسرعة تسوية كافة الملفات الضريبية المفتوحة والقديمة، وذلك خلال العام الحالي.

وفيما يتعلق بقطاع الجمارك، فقد تابع الرئيس معدلات الإفراج الحالية والمستقبلية عن البضائع من الموانئ على مستوى الجمهورية وخروجها إلى الأسواق، موجها بالإسراع في استكمال خروج كافة البضائع التي وردت إلى الموانئ، فضلاً عن الانتهاء من كافة الإجراءات المرتبطة بحوكمة منظومة الإفراج الجمركي.

وفي هذا الإطار؛ تم استعراض المعايير الدولية التي تم تطبيقها في منظومة الجمارك للسلع التي يتم استيرادها من الخارج، وذلك في إطار حوكمة عملية الاستيراد، خاصة ما يتعلق بخفض زمن الإفراج الجمركي لمواكبة المعدلات العالمية والمواصفات القياسية في هذا الصدد، وكذلك تطبيق نظام المخاطر الشاملة في مصلحة الجمارك، فضلاً عن متابعة موقف السلع والبضائع الواردة إلى مصر والمتواجدة في الموانئ.

جهود

من جانبه ، قال الشحات غتورى رئيس مصلحة الجمارك، الدولة تتابع لحظة بلحظة من إجل الإفراج عن البضائع فى الموانئ، من أهمها السلع الغذائية والأدوية، وتم الإفراج عن بضائع بـ ٦,٨ مليار دولار فى شهر وأحد بالتنسيق مع الأجهزة المعنية.

أضاف غتورى أن هناك اهتمام كبير بتفريغ الموانئ، وتسريع عمل المصانع للعمل بكامل طاقتها مرة أخرى للاستعداد لشهر رمضان، وعمل حصر للأعلاف ، مشيرا إلى أن هناك أزمة عالمية فى أسعار البضائع، وأصبح هناك اهتمام بالإفراج عن السلع فى الجمارك، موضحا أن من يحمل مجوهرات شخصية أثناء الدخول إلى الجمارك لا نحرزها منها إلا فى حالة إن كانت مخبأة داخل الحقيبة.

وفى وقت سابق، رحب المهندس متى بشاي، رئيس لجنة التجارة الداخلية بشعبة المستوردين، بالاتحاد العام للغرف التجارية، بالإفراج عن سلع أساسية بالموانئ المصرية تشمل (زيوت وبقوليات ولحوم وأعلاف) بقيمة ٣٠٠ مليون دولار.

وقال بشاي، فى تصريحات صحفية، إن الإفراج عن البضائع المحتجزة بالموانئ المصرية تعد خطوة هامة كان ينتظرها مجتمع المستوردين، مؤكدا فى الوقت نفسه أهمية الخبر فى إحداث انفراجة كبيرة فى الأسواق المحلية، كما أنها ستساهم فى السيطرة على ارتفاع الأسعار.

وتوقع بشاي، أن يتم الإفراج خلال الأيام القادمة عن مدخلات إنتاج وسلع غذائية أخرى، مؤكدا أن الحكومة ستقوم بالإفراج عن السلع المكدسة بالموانئ على مراحل حتى يعود الاستقرار للسوق مرة أخرى، وهو الأمر الذى يسهم فى تخفيف الأعباء عن كاهل المواطن المصري.

لجنة متابعة

وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أكد في تصريحات سابقة استمرار التنسيق الفعال بشأن متابعة إجراءات الإفراج الجمركي عن مختلف السلع والبضائع بالموانئ المصرية؛ بهدف العمل على إعطاء دفعة قوية في هذا الملف، حتى تتوافر السلع المختلفة بالأسواق المحلية، ويحدث توازن في الأسعار، وهناك أولويات نعمل عليها، من أجل سرعة خروج السلع الغذائية، ثم الأدوية، ومستلزمات الإنتاج تباعًا.

جاء ذلك خلال ترؤس الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا لمتابعة إجراءات تيسير الإفراج عن البضائع بالموانئ المختلفة، وكذا نظام التسجيل المسبق للشحنات «ACI»، وذلك بحضور حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي، والدكتور محمد معيط، وزير المالية، والمهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، ومحمد أبو موسى، وكيل أول محافظ البنك المركزي، وعصام عمر، وكيل محافظ مساعد البنك المركزي، والشحات الغتوري، رئيس مصلحة الجمارك المصرية، ومنى ناصر، مساعد وزير المالية لشئون المتابعة وإدارة المشروعات وتطوير الجمارك، وأماني الوصال، مدير صندوق تنمية الصادرات.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن هناك مجموعة عمل مصغرة مكونة من وزارتي المالية، والتجارة والصناعة، والبنك المركزي، وبالتنسيق مع اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات، تعقد اجتماعات متتالية؛ لمتابعة أولويات الإفراج عن السلع والبضائع المختلفة، وأتابع بصورة شخصية عمل هذه المجموعة؛ لضمان سرعة الإجراءات.

وصرح السفير نادر سعد، المتحدث الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، بأن الاجتماع تناول استعراض نظام التسجيل المسبق للشحنات خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢١ حتى ديسمبر ٢٠٢٢، وكذا موقف البضائع الواردة الحاصلة على "ACI" خلال تلك الفترة، والسلع المفرج عنها حسب الأصناف خلال عام ٢٠٢٢، والمتضمنة السلع الغذائية والأعلاف والأدوية ومستلزماتها، ومستلزمات الإنتاج وغيرها من البضائع المتنوعة.. وأعلن رئيس الوزراء أنه سيتم الإفراج عن جميع البضائع المتراكمة في موانئ البلاد، وأن العمل جار الآن على ذلك ، موضحا أن هناك خطة كاملة لخروج كل البضائع من الموانئ، حيث إنه تم الإعلان أنه في الفترة ما بين ١ وحتى ٢٣ ديسمبر الماضي ، تم خروج ٥ مليارات دولار بضائع، وفي الأسبوع الأخير من الشهر نفسه تم خروج ما قيمته نحو مليار و٢٣٦ مليون دولار بضائع إضافية، ما يعني خروج ما قيمته ٦,٢٥ مليار دولار بضائع في شهر ديسمبر فقط.

وقال رئيس الوزراء "إننا كدولة سنلتزم بالإعلان أسبوعيا عن حجم البضائع التي يتم خروجها من كل الموانئ» ، مؤكدا أن الحكومة أعطت الأولوية للمواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج التي تدخل في الصناعات الغذائية والأدوية وذلك استعداداً لدخول شهر رمضان ونحن في حاجة لعودة كل المصانع إلى عجلة إنتاجها وبكامل طاقتها وهو ما تم الاتفاق عليه مع اتحادات الغرف والصناعة» .

أحمد ابراهيم

السيسي يوجه بتطوير حديقة الحيوان بالجيزة على نحو يضاهي نظيراتها العالمية

وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي، بتنفيذ مشروع تطوير حديقة الحيوان بالجيزة على نحو يضاهي نظيراتها العالمية، ويعزز قيمتها الأثرية والتاريخية كإحدى أعرق حدائق الحيوان على مستوى العالم، وذلك في إطار إعادة تقديمها على أساس معايير بيئية عالمية، ولتمثل متنفساً لاستيعاب المواطنين الزائرين من مختلف أنحاء الجمهورية.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس السيسي مع مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، ومحمد معيط، وزير المالية، والسيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، ومحمد صلاح الدين، وزير الدولة للإنتاج الحربي، وأحمد العزازي، رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة؛ لاستعرض مخطط تطوير حديقة الحيوان بالجيزة.

واطلع السيسي على المخطط العام لتطوير حديقة الحيوان، ورفع كفاءتها، وصون ما بها من مبان أثرية وتاريخية، وكذلك المقترحات الخاصة بالمحافظة على تلك المباني الأثرية وزيادة المسطحات الخضراء، وكذا المناطق التجارية، إلى جانب التصميمات الخاصة بالمناطق الترفيهية المقرر إقامتها داخل الحديقة، فضلًا عن المقترحات المتعلقة بتشغيل وإدارة الحديقة، مع ربطها بحديقة الأورمان كما كانت في الأصل لتعظيم الاستفادة من إنشاء حديقة واحدة وثرية بالتنوع الحيواني والنباتي، إلى جانب الاستعانة في هذا الصدد بالقطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ أعمال التطوير والإدارة والتشغيل للحديقة.

الإحصاء: ارتفاع عدد سكان مصر بالداخل إلى ١٠٤,٣٩ مليون نسمة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع عدد سكان جمهورية مصر العربية بالداخل إلى ١٠٤,٣٩٥ مليون نسمة، يوم الأحد الموافق ١ يناير ٢٠٢٢، وفقًا لما أعلنته الساعة السكانية بالجهاز المرتبطة بقاعدة بيانات تسجيل المواليد والوفيات بوزارة الصحة والسكان.

وأوضح الجهاز، أنه بذلك تحقق زيادة سنوية قدرها ١,٥٨٣ مليون نسمة، مقارنة بتعداد السكان البالغ ١٠٢,٨١٢ مليون نسمة في يوم السبت الموافق ١ يناير ٢٠٢٢.

وبلغ معدل الزيادة الطبيعية لعام ٢٠٢٢ نحو ١,٦٪، حيث تزيد أعداد الزيادة الطبيعية لهذا العام بنحو ٩,٧٪ مقارنة بعام ٢٠٢١؛ وذلك بسبب الانخفاض الكبير في مستوى الوفيات خلال عام ٢٠٢٢ الذي يصل إلى نحو ١٩,١٪ نتيجة لانحسار تأثير جائحة كورونا، مع الانخفاض الطفيف في أعداد المواليد خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١، كما هو واضح من تطور أعداد الزيادة الطبيعية خلال الفترة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢).

وسجل عدد المواليد (٢,١٨٣ مليون مولود) خلال عام ٢٠٢٢ وفقًا للبيانات الأولية المسجلة بقاعدة بيانات المواليد والوفيات بوزارة الصحة والسكان، وهو ينقص بنحو ألفي مولود فقط مقارنة بالعام السابق ٢٠٢١ (٢,١٨٥ مولود).

التضامن: توقيع بروتوكول لتدريب وتأهيل المرأة المعيلة والشباب لسوق العمل

شهدت نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي بمصر، واللواء أحمد العوضي، النائب الأول لرئيس حزب حماة الوطن، ورئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارة وحزب حماة الوطن، في إطار التعاون بين الجانبين تحت مظلة الحماية والرعاية الاجتماعية، وتوفير حياة كريمة للمواطن.

ووقع البروتوكول من جانب وزارة التضامن الاجتماعي، أيمن عبد الموجود، مساعد وزيرة التضامن الاجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي، واللواء طارق نصير، أمين عام حزب حماة الوطن.

وقالت الوزيرة، إن البروتوكول يهدف إلى التعاون والتنسيق بين الجانبين في المساهمة في توفير حياة كريمة للمواطن المصري عبر تدريب وتأهيل المرأة المعيلة والشباب لسوق العمل.

ومن المقرر أن يتم تفعيل وتنفيذ هذا البروتوكول عبر عدة قنوات ومن خلال عدة مراحل منها تأهيل المتطوعين على اكتساب المهارات الأكثر احتياجًا في تلك الفترة اقتصاديًا وتعليميًا وتربويًا، كذلك دعم الحرف اليدوية والتراثية وتدريب المرأة المعيلة والفتيات على كافة الحرف من خلال مراكز حزب حماة الوطن الحرفية وضمان جودة المنتج، إضافة إلى التعاون المثمر في جميع المحافظات تحت مظلة المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، وكذا مشاركة حزب حُماة الوطن في برامج ومبادرات وزارة التضامن الاجتماعي؛ تنفيذًا لمبادرة حياة كريمة.

ومن جانبه قال اللواء أحمد العوضي، النائب الأول لرئيس حزب حماة الوطن، ورئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب، إن توقيع البروتوكول مع وزارة التضامن الاجتماعي يأتي في إطار اهتمام الحزب بالأسر الأولى بالرعاية، مشيرًا إلى أن الحزب افتتح عددا من مراكز الأمل على مستوى قرى المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتدريب المرأة المعيلة.

وأوضح أن الحزب لديه رؤية جديدة، وذلك من خلال التعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بالأسر الأكثر احتياجًا، مشددًا على اهتمامهم بالعمل على الأسرة بشكل عام وإعطاء أولوية فيما يتعلق بالمرأة.

شيماء مرسي

بلغت قيمتها السوقية أكثر من ٢٣٧ مليون جنيه

أكاديمية رواد النيل تحتفل بتخريج الدفعة الثانية من شركات مسرعات الأعمال

احتفلت مبادرة رواد النيل إحدى مبادرات البنك المركزي المصري وتنفذها جامعة النيل الأهلية بالتعاون مع عدد من الجهات والبنوك بتخرج الدفعة الثانية من الشركات المشاركة في برنامج مسرعات الاعمال "أكاديمية رواد النيل"، لترتفع القيمة السوقية للشركات التي تخرجت من الأكاديمية إلى أكثر من ٢٣٧ مليون جنيه.

وشاركت في الدورة الثانية من برنامج مسرعات الاعمال "أكاديمية رواد النيل" والذي يرعاه بنك HSBC مصر للعام الثاني على التوالي، نحو ٢٥ شركة ناشئة من الشركات عاملة في مجال التكنولوجيا، وحصلت على الدعم التقني والتوجيه والإرشاد اللازم للاستعداد لفتح أسواق جديدة والحصول على التمويلات اللازمة لتوسعاتها.

وقالت الدكتورة هبه لبيب المدير التنفيذي لمبادرة رواد النيل، إن الشركات المشاركة تميزت بالأفكار المبتكرة والتي ساهمت في انتشار تلك المشاريع ونجاحها على مستوى محافظات وأقاليم مصر خاصة مع الدعم المقدم من مبادرة رواد النيل بالشراكة مع بنك HSBC.

وأضافت أن مسرعة أعمال رواد النيل تعد جزءا من سلسلة حلول متكاملة تقدمها مبادرة رواد النيل لدعم بيئة ريادة الأعمال في مصر بدايةً من التوعية والتدريب للشباب وحديثي التخرج وحتى مساندة الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنمو داخل مصر وخارجها.

من جانبه.. أوضح المهندس محمد الكتاتني مدير برنامج أكاديمية رواد النيل إن برنامج مسرعات الأعمال يعمل على دعم الشركات الناشئة التكنولوجية خاصة في جانب تنمية الأعمال والابتكار وتطوير نماذج العمل وتوجيه الشركات عن طريق مجموعة من الاستشاريين الحاليين بمبادرة رواد النيل للوصول بالشركات إلى مرحلة الجاهزية للاستثمار وتقديم خدمة التقييم المالي لقيمة الشركة السوقية.

وأشار الكتاتني إلى أن الدورة ركزت على الانشطة التكنولوجية في مجالات مختلفة، منها تطوير البرامج والبرمجة والأنشطة الطبية والمشغولات اليدوية والإبتكارية والتوصيل وغيرها من المجالات التي تعمل بها الشركات الناشئة.

وأكد على أهمية تلك الخطوات المهمة في دعم مسار الشركات الناشئة للوصول لمرحلة الإستثمار مما يدعم الاقتصاد المصري ويزيد من فرص التنافسية للسوق المصري والشركات المصرية بالمقارنة بالأسواق الأخرى سواء في إفريقيا او الشرق الأوسط.

واستمرت الدورة الثانية من برنامج مسرعات الأعمال لمدة ٦ أشهر، وحصلت الشركات المشاركة فيها على خدمات التدريب والتوجيه والإرشاد والدعم والتقييم والمساعدة في المشاركة في المعارض والمؤتمرات لعرض منتجاتها والتشبيك مع مستثمرين والشركات الاخرى لخلق فرص للتعاون والتوسع، كما سيتم تصميم برنامج خاص لخريجي المسرعة للإلتقاء مع مستثمرين بهدف إيجاد فرص استثمارية للشركات خاصة مع استعدادها لهذه المرحلة بعد الانتهاء من التدريب.

داليا احمد

هيئة البريد تصدر طابع بريد تذكاريًا احتفالا بعيد البريد المصري

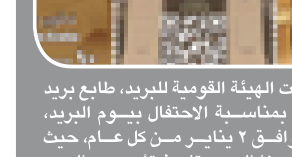

أصدرت الهيئة القومية للبريد، طابع بريد تذكاريًا بمناسبة الاحتفال بيوم البريد، الذي يوافق ٢ يناير من كل عام، حيث يمثل هذا اليوم تاريخ تأسيس البريد المصري في الثاني من يناير ١٨٦٥، ومنذ ذلك الحين اتخذ البريد المصري ذلك اليوم عيدًا له.

قال الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، إن يوم ٢ يناير يمثل يومًا تاريخيًا في تاريخ البريد المصري، حيث إنه اليوم الذي نقلت فيه ملكية البوسطة الأوربية إلى الحكومة المصرية، ومنذ ذلك الوقت والبريد المصري يروي قصص نجاح خُلدت في تاريخ الوطن عبر مجهود مشرف من العاملين به، جميع هؤلاء العاملين شغلهم الشاغل خدمة المصريين وتلبية احتياجاتهم، حتى أصبح البريد المصري مثلا يحتذى بين الهيئات والمؤسسات البريدية حول العالم، مما يؤكد ريادة مصر في تقديم الخدمات البريدية.

«التطوير العقاري» تدشن لجنة «التواصل مع الجهات الحكومية» لحل مشكلات المطورين

أعلنت غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات المصرية، تدشين لجنة تحت مسمى «التواصل مع الجهات الحكومية وإدارة الأزمات» برئاسة أمجد حسنين، عضو مجلس إدارة الغرفة.

قال المستشار أسامة سعد الدين، المدير التنفيذي لغرفة التطوير العقاري، إن تدشين هذه اللجنة يأتي بتوجيهات من طارق شكري، رئيس مجلس إدارة غرفة التطوير العقاري، على أن تكون هذه اللجنة معنية بحل مشكلات المطورين العقاريين والتواصل مع الجهات الحكومية المعنية بهذه المشكلات.

وأضاف أن الغرفة تركز بشكل أساسي على دعم الشركات العقارية، وتحديد المشكلات التي تواجهها والتواصل لحل هذه المشكلات؛ لضمان الحفاظ على استمرار عمل القطاع بقوة، خاصة في ضوء التعاون الحكومي غير المسبوق للقطاع العقاري؛ لدعم قوته، موضحًا أهمية وجود لجنة معنية ومتخصصة في رصد التحديات التي تواجه عمل الشركات بالسوق.

ولفت إلى أن غرفة التطوير العقاري لديها استراتيجية عمل قوية وطموحة خلال ٢٠٢٣ ترتكز بالأساس على دعم كافة الشركات العاملة بالقطاع، والتعاون مع الجهات المعنية لمواجهة أي تحديات تواجه القطاع، وخاصة في ضوء التغيرات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على القطاعات في كافة دول العالم، واستمرار موجة التضخم العالمية التي تؤثر على كافة الشركات.

الزراعة: ٧,٣ مليار جنيه إجمالي ما تم ضخه في مشروع البتلو

قال رئيس قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة بوزارة الزراعة الدكتور طارق سليمان، إن المشروع القومي للبتلو بدأ في منتصف ٢٠١٧ بمبلغ مخصص يقدر بـ ١٠٠ مليون جنيه، مبينًا أن إجمالي ما تم ضخه في المشروع تخطى ٧ مليارات و٣٥٥ مليون جنيه.

وأضاف سليمان، أن المشروع يستفيد منه نحو ٤١ ألفا و٨٠٠ من شباب الخريجين وصغار المربين والسيدات في قرى مبادرة "حياة كريمة"، لتربية وتسمين ما يزيد على ٤٧٣ ألف رأس ماشية.

وتابع أنه من أجل التقديم لهذا المشروع يتم التقدم لأقرب إدارة زراعية أو التواصل مباشرة مع قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة، علاوة على أكثر من ١٢٠٠ فرع للبنك الزراعي المصري أو أي فرع للبنك الأهلي المصري.

وأشار إلى أنه من التسهيلات التيسيرات التي وجه بها وزير الزراعة "أننا لا نجبر المستفيد على أن يتقدم بترخيص تشغيل، ولكن نقوم بعمل معاينة ثلاثية من خلال البنك المقرض وقطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والهيئة العامة للخدمات البيطرية للتأكد من وجود مكان مناسب".

إنجازات قطاع الاتصالات خلال عام ٢٠٢٢.. إطلاق منصة مصر الرقمية وتطبيقات إلكترونية

حقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العديد من الإنجازات خلال عام ٢٠٢٢ على كافة الأصعدة؛ حيث أثمرت الجهود التى تبذلها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لبناء مصر الرقمية عن تنفيذ عدد كبير من المشروعات التى تستهدف الدفع بمسيرة التحول الرقمي في كافة المجالات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وبناء القدرات الرقمية، وتحفيز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، وكذلك توطين صناعة الإلكترونيات.

وفي يوليو ٢٠٢٢ افتتح رئيس الجمهورية عددًا من مشروعات مصر الرقمية، وهي محطات إنزال الكابلات البحرية في كل من رأس غارب، والزعفرانة، وسيدى كرير، فضلًا عن افتتاح مركز بيانات تجاري دولي، ومدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية، ومراكز إبداع مصر الرقمية، ومتحف البريد المصري بعد تطويره، كما أطلق الرئيس السيسي، منصة مصر الرقمية التى تضم مجموعة من الخدمات الحكومية الرقمية في مختلف القطاعات.

كما نجح قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق نمو كبير برهنت عليه العديد من المؤشرات ومعدلات النمو المتميزة التي تم تحقيقها في مختلف المجالات، وحافظ القطاع على مكانته للعام الرابع على التوالي كأعلى قطاعات الدولة نموًا.

وزادت تنافسية القطاع ليصبح محط أنظار واهتمام العديد من شركات تكنولوجيا المعلومات العالمية التي حرصت على التوسع في حجم أعمالها في السوق المصري في العديد من مجالات تكنولوجيا المعلومات، وتقديم الخدمات العابرة للحدود وصناعة الإلكترونيات.

وفيما يلى أبرز ما تم إنجازه فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال عام ٢٠٢٢:-

ففي إطار استراتيجية مصر تصنع الإلكترونيات والتى تستهدف تعميق التصنيع المحلي، وفرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كل التسهيلات التي تجعل مصر مقصدًا جاذبًا للشركات العاملة في صناعة وتصميم الإلكترونيات، وتم التالي:

-نجحت الاستراتيجية فى جذب العديد من المصنعين للتصنيع فى مصر لخدمة السوق المحلى والتصدير إلى الأسواق الإقليمية؛ حيث بدأ ٣ من كبرى شركات تصنيع هواتف المحمول وأجهزة الحاسب اللوحي التصنيع فى مصر باستثمارات إجمالية تبلغ ٢ مليار جنيه وطاقة إنتاجية تبلغ ٢٠ مليون جهاز محمول، وهم شركة فيفو لتصنيع الهواتف الذكية، وشركة Nokia العالمية، وسامسونج.

-كما تم الاتفاق مع شركة oppo على إنشاء مصنع لها للهاتف المحمول فى مصر، بطاقة إنتاجية ٤,٥ مليون وحدة سنويًا، وباستثمارات نحو ٢٠ مليون دولار لينضم إلى ١٠ مصانع أخرى تمتلكها الشركة حول العالم، وليكون هذا المصنع محورًا إقليميًا للشركة للتصنيع والتصدير إلى الاسواق العربية والإفريقية.

-بدء تشغيل مصنعين لتصنيع كابلات الألياف الضوئية في مصر بطاقة إنتاجية حوالي ٨ آلاف كيلومتر، وباستثمارات أجنبية ومحلية لتلبية متطلبات السوق المحلي والإقليمي، وبدأت هذه المصانع عمليات التصدير إلى أوروبا بداية من الربع الرابع من عام ٢٠٢٢.

-نمو عدد الشركات المتخصصة في تصميم الإلكترونيات بنسبة ٢٢٪، مع دخول شركات عالمية ومحلية جديدة في السوق المصري، حيث بدأت ١٠ شركات جديدة عملها في تصميم IC والأنظمة المدمجة، بالإضافة إلى التوسع فى شركات التصميم الحالية، مما ساهم في خلق المزيد من فرص العمل بمتوسط ١٨٪.

-الوصول إلى أكثر من ٥٧ شركة عالمية ومحلية تعمل في مصر في صناعة التصميم الإلكتروني.

-إنشاء التحالف المصري لأشباه الموصلات فى مصر كوحدة أعمال إقليمية للتحالف العالمى لأشباه الموصلات؛ بهدف تعزيز التعاون فى مجال صناعة أشباه الموصلات وتحفيز بيئة ومناخ الأعمال، وانضم للتحالف في مصر أكثر من ٢٠ شركة متخصصة.

- التعاقد مع ٢٦ شركة محلية وعالمية متخصصة في تصميم الإلكترونيات والبرامج المدمجة؛ للتواجد في مركز إبداع الإلكترونيات بمدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة.

النقل: إنشاء ١٤ ميناء جافًا ومركزًا لوجستيًا لاستيعاب ٦ ملايين حاوية مكافئة سنويًا

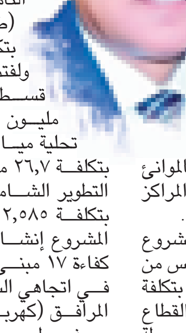

أعلنت وزارة النقل، تنفيذ مخطط شامل لإنشاء ١٤ ميناء جافًا ومركزًا لوجستيًا على مستوى الجمهورية، تستوعب ٦ ملايين حاوية مكافئة سنويًا، في إطار الخطة الشاملة لتطوير وتحديث عناصر منظومة النقل المختلفة خلال الفترة من (٢٠١٤ – ٢٠٢٢)، بتكلفة إجمالية ١,٩٥٧ تريليون جنيه.

وقالت الوزارة، في تقرير إنجازاتها للعام ٢٠٢٢، إن أهم الموانئ البية والجافة هم (٦ أكتوبر – العاشر من رمضان – السادات – برج العرب الجديدة – دمياط الجديدة – الفيوم الجديدة – كوم أبوراضي "بني سويف" – سوهاج الجديدة – قسطل – أرقين – الطور – السلوم)؛ بهدف منع التكدس بالموانئ البحرية، وربطها بالموانئ الجافة والمراكز اللوجستية لتسهيل حركة التجارة.

وأشارت إلى الانتهاء من تنفيذ مشروع إنشاء الميناء الجاف في السادس من أكتوبر على مساحة ١٠٠ فدان بتكلفة ١٧٢٠ مليون جنيه بالشراكة مع القطاع الخاص، ويشمل هذا المشروع محطة لتحميل القطارات مكونة من ٥ خطوط وساحات تخزينية للواردات والصادرات وساحة للكشف الجمركي وبوابات إلكترونية لدخول وخروج شاحنات الحاويات، ومباني للفحص والمعاينة ومبنى مخزن بضائع مشتركة ومباني خدمية.

وأكدت الوزارة، تنفيذ عدة مشروعات في الموانئ البرية خلال عام ٢٠٢٢ بإجمالي تكلفة ٥٦ مليون جنيه، في إطار استكمال خطة تطوير الموانئ البرية الحدودية، وأبرزها ميكنة التحصيل إلكترونيا بموانئ (طابا – قسطل – أرقين) لتسهيل الإجراءات والحوكمة وتحقيق سيولة في حركة العابرين بتكلفة ٢٠,٦٨ مليون جنيه، وتحديث منظومة التأمين بكاميرات موانئ (طابا – قسطل – أرقين) بتكلفة ٤,٧ مليون جنيه.

ولفتت إلى حفر آبار بمينائي قسطل والعوجة بتكلفة ٣,٩ مليون جنيه، وإنشاء محطة تحلية مياه بميناء السلوم البري بتكلفة ٢٦,٧ مليون جنيه، كما يجري التطوير الشامل لميناء السلوم البري بتكلفة ٢,٥٨٥ مليار جنيه، ويشمل المشروع إنشاء ١٣ مبنى جديدًا ورفع كفاءة ١٧ مبنى قائمًا، وإزالة ٢٤ مبنى في اتجاهي السفر والوصول وتطوير المرافق (كهرباء – مياه – حريق – صرف مطر – صرف صحي) وشبكة الطرق الداخلية، وتنسيق الموقع العام والمناطق اللوجستية (٢٠ هنجر، و٢٤ ثلاجة ومناطق تخزين مكشوفة) وأنظمة التأمين.

«القومي للحوكمة» ينفذ الدفعة الخامسة من برنامج «تأهيل القيادات النسائية» بالمحافظات

أعلن المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة (الذراع التدريبي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)، عن بدء تنفيذ الدفعة الخامسة من البرنامج التدريبي «تأهيل القيادات النسائية» والذي يشمل مختلف محافظات الجمهورية، حيث تُنفذ هذه الدفعة بـ٧ محافظات هي «القاهرة، وأسوان، وبني سويف، وقنا، وسوهاج، ومطروح، والبحر الأحمر».

وقالت الدكتورة شريفة شريف، المدير التنفيذي للمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، إن البرنامج التدريبي «تأهيل القيادات النسائية بالمحافظات» يهدف إلى تمكين القيادات الواعدة من السيدات وصقل خبراتهن في التعامل مع التحديات المعاصرة للعمل الحكومي، والارتقاء بالأداء المؤسسي والمساهمة في دعم الأداء الحكومي، وذلك بالتركيز على عدد من الموضوعات الأساسية وتناولها باستخدام منهج تدريبي متكامل يعزز المشاركة التفاعلية، وتبادل الخبرات بين القيادات المشاركة.

وأكدت شريف، أن قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حظيت بنصيب كبير من اهتمام القيادة السياسية، وهو ما انعكس في رؤية مصر ٢٠٣٠، وفي الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، مشددة على دعم المرأة وتمكينها من خلال توفير كل الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤهلها للارتقاء بقدراتها.

ويعقد البرنامج التدريبي على مدار ٢٠ يوم تدريبي، بواقع يومين بالأسبوع منهم ١٥ يوم تفاعلي و٥ أيام عن بعد (أون لاين)، على أن يُعقد بمحافظة القاهرة يوم ٨ يناير، ومحافظات أسوان وبني سويف وسوهاج يوم ١٥ يناير، ومحافظات قنا ومطروح والبحر الأحمر يوم ١٧ يناير الجاري.

عبدالناصر قطب- يكتب:
email: nasserkotb2006@yahoo.com

الصعيد يطوي صفحة التهميش

الرئيس السيسي يكتب تاريخ جديد لتنمية محافظات الجنوب

ملامح البناء فى كل ربوع الوطن فى مقدمتها " صعيدنا الطيب والذى عانى كثيرا، ولذلك فقد كانت التوجيهات واضحة لكافة أجهزة الدولة بوضع تنمية الصعيد فى الأولويات، وتكامل الجهود لتحقيق طفرة تنموية تنعكس آثارها بشكل مباشر على المواطن، خاصة فى الصحة والتعليم أو البناء وتطوير البنية التحتية، وذلك بالتوازي مع المشروعات القومية الكبرى لتعزيز أصول الدولة ورفع كفاءتها لدفع الاقتصاد " .. بهذه الكلمات حدد الرئيس عبد الفتاح السيسى استراتيجية تعامل الدولة المصرية بمختلف أجهزتها مع ملف تنمية الصعيد ، ورؤيتها الشاملة لتحقيق النهضة في كل ربوع الوطن وفي القلب منها صعيد مصر ، وأضاف الرئيس قائلا : يجب أن نسعى نحو أحلامنا وأن نصدق أننا نستطيع تحقيقها

اهتمام الرئيس السيسي بإطلاق المشروعات القومية علي أرض الصعيد نقل محافظاته من التهميش إلي حياة جديدة

التنمية ظلت لعقود تفتقد التوازن وتتركز في العاصمة والإسكندرية مع حرمان الأقاليم بالوجهين البحري والقبلي منها والأمور تغيرت علي مدار الثماني سنوات الأخيرة

وقال الرئيس السيسي خلال كلمته فى افتتاح مشروعات قومية جديدة فى محافظة سوهاج ، الأسبوع الماضي : "ماضون قدما فى مسيرة تطوير صعيد مصر والعمل بكل جد وبذل كل جهد لتحقيق ما يحتاجه الصعيد من تنمية واستقرار وجودة الحياة" ، ليؤكد مجددا اهتمام القيادة السياسية بمواصلة جهود ومشروعات انتشال الصعيد من دائرة التهميش ، ووضعه في قلب اهتمام الدولة وعلي رأسها .

فعلى مدار عقود، ظلت حركة التنمية فى مصر تفتقد التوازن، وتركزت في العاصمة القاهرة ومدن كالإسكندرية ودوائرهما، بينما تم حرمان الأقاليم بالوجهين البحرى والقبلى، حيث ظلت المناطق بهما تعاني من تهميش وإهمال، وحتى داخل المحافظات كان التركيز فى البنية الأساسية والخدمات الصحية على عواصم المحافظات والمدن، وتجاهل القرى والتوابع، وظلت التحركات موسمية ترتبط بالانتخابات ولا تتجاوز الوعود، ونتيجة تركيز جهود التنمية فى العاصمة أو مراكز المحافظات، حرمت الأقاليم والمحافظات من فرص التنمية، ما جعلها طاردة للسكان، داخل المحافظات نفسها، ومن المحافظات إلى القاهرة والإسكندرية، وهو ما أنتج اختلالا عاما فى عدالة التنمية.

السنوات الأخيرة جاءت مختلفة تماما في هذا الملف ، كغيره من الملفات التي تبناها ويتبناها الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ توليه المسؤولية ، حيث شهدنا تحولا فى نظرة الدولة، وتبنى الرئيس السيسى، استراتيجية ممرات التنمية والتوزيع العادل للمشروعات، من خلال التوجه فى كل الاتجاهات، وتبنى سياسة تنمية مستديمة وقابلة للتوسع والاستمرار، سواء باتجاه سيناء من خلال الأنفاق والمشروعات المرتبطة بالطاقة والزراعة والنقل والطرق، ومحطات تنقية وإعادة استخدام المياه، أو استصلاح الأراضي بالوجهين البحري والقبلي، وتم توجيه الجهد الأكبر إلى الصعيد وبإرادة واضحة، بدءاً من الطرق السريعة التي تربط الصعيد بالقاهرة، وتوفر الجهد والوقت والمحاور والطرق التي تربط شرق الصعيد بغربه، وتخدم محاور التنمية الصناعية والزراعية.

هذه الاستراتيجية جاءت مبينة على محاور التنمية والعمران، شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، وتتضمن المشروعات مدنا جديدة سكنية ومناطق صناعية، ترتبط بحركة الزراعة والري والتصنيع، بالشكل الذى يعيد صياغة التنمية بناء على وجود البشر وليس العكس كما كان متبعا فى السابق.

وشهدت محافظات الصعيد المصرية منذ تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي قيادة البلاد، مشروعات قومية عملاقة، وإنجازات غير مسبوقة فى مختلف المجالات والقطاعات، تشمل الصناعية والزراعية والاجتماعية والعمرانية، والتي ساعدت في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، لتودع بها سنوات من المعاناة والإهمال والتهميش ، حيث نجحت الدولة المصرية بتوجيه من القيادة السياسية في ضخ استثمارات كبيرة في قطاعات البنية الأساسية التي ترتبط باحتياجات ملحة لدى المواطنين، ورفع مستوى التغطية بخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب، ورفع كفاءة الطرق المحلية، وتغطية الترع، وإنشاء العديد من المنشآت والمرافق الخدمية بإجمالي استثمارات ١٦,١٣ مليار جنيه و٤١١٩ مشروعًا منتهيًا وجاريًا.

وتم الانتهاء من وتشغيل عدد ٣٨٧ مشروعًا في صعيد مصر في قطاعات البنية الأساسية من إجمالي استثمارات برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر ما يقرب من ٢ مليار و٨٦٧,٧٠٤ مليون جنيه على قطاعات الصرف الصحي والطرق والنقل، مياه الشرب الكهرباء والإنارة وتحسين البيئة، والتطوير الحضري، ودعم مشروعات التنمية الاقتصادية المحلية وتطوير ورفع كفاءة الوحدات المحلية ودعم وتطوير المراكز التكنولوجية ودعم الحملات الميكانيكية ودعم منظومة الخدمات المجتمعية وتطوير المنظومة الصحية، وقد استفاد من البرنامج قرابة ٥,٨ مليون مواطن في محافظات الصعيد المستهدفة.

ومن بين محافظات الصعيد التى تشهد عملية تنمية متواصلة ، حظيت محافظة سوهاج باهتمام كبير من قبل الرئيس، من خلال افتتاح عدد من المشروعات التنموية المهمة، حيث افتتح الرئيس السيسى محور كوبرى جرجا العلوى على النيل، ومتحف سوهاج القومى، وعددا من الوحدات السكنية بمدينة سوهاج الجديدة، وبعدها محور كوبرى طما العلوى على النيل، وهى مشروعات تغير وجه التنمية فى سوهاج، أنتجت المئات من فرص العمل للشباب ووضعت سوهاج على الخريطة السياحية وقربت المسافات بين الشرق والغرب، وربطت محافظات الصعيد ببعضها، الأمر الذى سهل من عملية التبادل التجاري وأدوات الإنتاج فيما بينها، وأيضا بينها وبين مدن مصر.

كما تم خلال الأسبوع الماضي افتتاح مشروع عملاق، وهو المستشفى الجامعي الجديد بمدينة سوهاج الجديدة، الذى يوفر على أهالي الصعيد مشقة السفر لتلقى العلاج بالقاهرة وغيرها ، والمستشفى تكلف إنشاؤه بحسب الأرقام الرسمية ١,١ مليار جنيه، ويضم ٢٨٦ سريرا و٤٧ سرير عناية مركزة و١٢غرفة عمليات، ووحدات غسيل كلوى للأطفال والكبار مع الأقسام والتخصصات المختلفة، والأجهزة والمعدات بتكلفة ٣٢٠ مليون جنيه، بما يمكنه من تقديم أفضل الخدمات العلاجية للمواطن بالصعيد عموما، وسوهاج بوجه خاص، وهو على مساحة ٢٤ ألف متر مربع مقسمة إلى ٣ مبان، مبنى الاستقبال والعيادات الخارجية، والمبنى التعليمي وكلية الطب، ومبنى الخدمات.

وبجانب المستشفى تأتى المنطقة الصناعية بغرب جرجا جنوب محافظة سوهاج، إحدى القلاع الصناعية الجديدة على أرض محافظة سوهاج، وتفتح آفاقا جديدة للاستثمار أمام صغار وكبار المستثمرين، حيث تم تنفيذ أعمال الصرف الصحي ومكافحة الحريق والكهرباء والاتصالات، وغيرها من مستلزمات البنية التحتية، والهدف هو دفع عجلة الاستثمار وتوفير فرص عمل لأنها تجمع بين الاستثمارات الصناعية الكبيرة والمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

وقد تمت إقامة مجمع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة، ضمن مبادرة الرئيس السيسى، لتشغيل الشباب، وللتكامل الصناعي بين المصانع الكبيرة والصغيرة، وبالطبع تنضم هذه المشروعات مع المشروعات والمحاور التي تربط شرق النيل بغربه، ضمن خطط التنمية التي تهدف إلى رفع نسبة النمو، ومضاعفة العوائد وخلق فرص عمل، وتوازن بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانية، وعدالة التنمية رأسيا وأفقيا.

مصر ٢٠٣٠

وضعت مصر استراتيجية التنمية المستدامة لتعزيز رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال التنفيذ الناجح لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الوطني، الذي بدأ في نوفمبر ٢٠١٦، ومن خلال هذا البرنامج نفذت مصر العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية مع العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والسيطرة على السياسة المالية والنقدية، وإجراء الإصلاح الهيكلي في العديد من القطاعات، وتحسين بيئة الأعمال، وتكثيف الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام الذي يحركه القطاع الخاص كشريك فعال للحكومة تعمل على تحقيق التنمية، مع التوسع أيضًا في برامج الحماية الاجتماعية للتخفيف من تأثير تدابير الإصلاح على من هم في أمس الحاجة إليها.

وفي دراسة للمركز المصري للفكر والدراسات ، أكدت أنه وفي قلب كل هذه الجهود، يأتي الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحسين نوعية الحياة للمواطنين في محافظات صعيد مصر، من خلال تكثيف الجهود والاستثمارات الموجهة إلى هذه المنطقة، وتطبيق عدد من منهجيات الاستهداف من خلال برنامج تكافل وكرامة الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الجغرافية من خلال معالجة الفوارق الإقليمية التي تؤثر على المناطق الريفية مثل صعيد مصر، ليغطي البرنامج محافظات صعيد مصر وهي الأفقر في البلاد، من توفير فرص عمل لأبناء تلك المحافظات، والاستهداف المباشر للأسر الفقيرة والاستهداف القاطع للنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

و يعمل البرنامج في ٣٤ مركزًا في الصعيد ضمن مبادرة حياة كريمة، باعتبارهم الأكثر احتياجًا، بتكلفة ١٥٥ مليار جنيه يتم خلالها تطوير شامل وكامل للبنية التحتية وتوفير خدمات التعليم والصحة للمواطنين، وتهدف الاستثمارات الضخمة التي يتم ضخها في الصعيد لتقليل الفجوة الموجودة بين ريف الصعيد وريف الوجه البحري. بالإضافة إلى عمل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على استهداف المناطق الأكثر ضعفًا في صعيد مصر والوصول إلى الفقراء في هذه المناطق، وخاصة الشباب والنساء.

واستحوذت محافظات الصعيد كافة على ٩٦,٨٪ من جملة الاعتمادات المنفذة بمبادرة حياة كريمة، وقد وصلت نسبة تنفيذ مشروعات الصرف الصحي ٩٧,٣٪، أما عن القطاع الطبي فقد وصلت نسبة تنفيذ الوحدات الصحية ٩٠,٣٪، وفي المجال التعليمي وصلت نسبة إنشاء المدارس ٤٨,٨٪، وفي مجال الطرق وصلت نسبة تنفيذ الرصف ورفع كفاءة الطرق ٨٥,٢٪، وفي مجال الري تم تنفيذ ٢٤٧ مشروعًا، إلى جانب تأهيل ترع بأطوال ٢٤٧٠ كيلومترًا وبتكلفة وصلت ٨,٦٠ مليارات جنيه، فضلًا عن إنشاء وإحلال وتجديد ٤١٧٩ منشأة صناعية على المجاري المائية، وتطوير الري في الأراضي القديمة في زمام ٦٠ ألف فدان، وإنشاء وإحلال شبكات الصرف المغطى وتوسعة المصارف المكشوفة، وأيضا تنفيذ مشروع إنشاء قناطر ديروط الجديدة لخدمة ١,٦٠ مليون فدان.

اهتمام رئاسي

منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي المسؤولية ، أدرك وبنظرة ثاقبة وكسابقيه من بناة مصر العظام ، أن في تنمية الصعيد والاهتمام به تكون الانطلاقة نحو بناء مصر ونهضتها بشكل عام ، ومن وقتها ظلت التوجيهات الرئاسية مستمرة بوضع الصعيد في بؤرة الاهتمام ، حيث ضخت الدولة ١,١ تريليون جنيه سنويًا ، علي مدار ثماني سنوات ، لمشروعات تنموية في مختلف القطاعات بمحافظات الصعيد المختلفة، ونفذت الدولة برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر الذي ينفذ في محافظتي سوهاج وقنا، وجار الإعداد للتوسع الجغرافي في محافظتين إضافيتين وهما أسيوط والمنيا، ليستفيد من البرنامج حوالي ٥,٤ ملايين مواطن حتى الآن، نصفهم من السيدات، وذلك من مشروعات تحسينات البنية التحتية المحلية وتقديم الخدمات، كما استفادت حوالي ٨٠ ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة من تحسينات البرنامج منذ إطلاقه، وساهم في تحسين بيئة الأعمال المحلية بنسبة ٩,٣٪ في محافظتي سوهاج وقنا.

وإذا ما عدنا لإلقاء النظر علي ناتج هذه الجهود علي أرض الواقع في محافظة كسوهاج ، نجد أن المحافظة حظيت باهتمام من خلال مشروعات البنية التحتية التي تستهدف المراكز وقرى المحافظة، من خلال أعمال رصف الطرق والإنارة وإنشاء البوابات الخاصة بالمدن وتغطية الترع وغيرها، وتعد مدينة طهطا واحدة من المدن التي تتوالى فيها أعمال إنشاء المشروعات الجديدة بمختلف الأماكن، وتكلفة مشروعات البنية التحتية التي يتم تنفيذها بالمدينة تجاوزت ١٢٨ مليونًا و٥٠٠ ألف جنيه.

كما تم إنشاء مدينة سوهاج الجديدة والتي تعد إحدى المدن الجديدة التي تم إنشاؤها طبقًا لقرار جمهوري منذ عام ٢٠٠٠، وهي إحدى مدن الجيل الثالث، ويطلق عليها أيضا اسم "الكوامل" لأنها تعد قريبة للغاية من قرية الكوامل وتحتوي على جزء منها. ومن المستهدف أن يصل حجم السكان في المدينة إلى ٨٢٠ ألف نسمة حتى عام ٢٠٥٠، ويبعد موقع مدينة سوهاج الجديدة ٨ كم فقط عن سوهاج الحالية، حيث تقع جنوب غرب مدينة سوهاج غرب النيل، وتبلغ المساحة الكلية للمدينة حوالي ٢٩,٠٠٠ فدان، حيث تنقسم المدينة إلى: مناطق سكنية، مناطق خدمية، مناطق صناعية، مناطق تعليمية، مناطق ترفيهية. كما يبلغ إجمالي حجم الاستثمارات في سوهاج الجديدة: ٣,١ مليارات جنيه تنقسم كالآتي: قطاع الإسكان: ١,١ مليار جنيه، قطاع الخدمات: ٢٣٤,٧ مليون جنيه، قطاع المرافق: ١,٧ مليار جنيه، قطاع الزراعة: ٢٦,١ مليون جنيه.

يبلغ عدد الوحدات السكنية في مدينة سوهاج الجديدة ٦٨٦ وحدة من الإسكان الحر، تم تنفيذ وتخصيص ٦٨٦ وحدة بمعرفة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة سوهاج، وتم تنفيذ ٧٢٠٠ من وحدات سوهاج الجديدة في ٣٠٠ عمارة سكنية، وجاري تنفيذ ٤٥٦ وحدة سكنية في ١٩ عمارة ضمن مشروع الإسكان الاجتماعي، ويبلغ عدد أراضي سوهاج الجديدة ٢,٤٨٩ قطعة أرض ضمن مشروع ابني بيتك – ١٥٢ قطعة ضمن مشروع الإسكان الاجتماعي، فيما يبلغ عدد أراضي الإسكان المتميز ١٩٦ قطعة، وتحتوي سوهاج الجديدة على خدمات متميزة ومتعددة .

جهود حكومية

رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، حرص بدوره علي العمل في إطار التكليفات الرئاسية بالاهتمام بالصعيد ، وخلال استعراضه تقريرا من اللواء شريف أحمد صالح، رئيس هيئة تنمية الصعيد، حول جهود الهيئة بمحافظات الوجه القبلي في مختلف محاور التنمية ، أكد رئيس الوزراء تضافر جهود مختلف الوزارات والجهات الحكومية، بهدف دفع خطط التنمية في الصعيد، بما يُسهم في الاستفادة من الفرص الواعدة هناك، لتنفيذ مشروعات تُساهم في رفع مستويات التشغيل، واتاحة المزيد من فرص العمل، للارتقاء بمستوى معيشة المواطنين.

أما تقرير هيئة تنمية الصعيد فأشار إلي أن الهيئة تمارس دورها منذ إنشائها عام ٢٠١٨ وفق استراتيجية تستهدف تحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة بمحافظات الصعيد في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، لافتا إلى أن الهيئة تقوم بتخطيط وتنفيذ مشروعات تنموية في جميع المجالات بواقع ١٧ مشروعا، في المحور: الزراعي، والاجتماعي، والصناعي، والبيئي، وذلك بمُشاركة أهالي الصعيد وبالتعاون مع شركاء التنمية، تحقق نسبا مرتفعة من التشغيل، وعائدا تنمويا للمناطق المستهدفة، مع استثمار الموارد البشرية والطبيعية لتعزيز التنمية المتوازنة في محافظات الصعيد.

وفيما يخص المحور الإجتماعي، تقوم الهيئة بتنفيذ عدة مشروعات تستهدف رفع مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل، كما يشهد المحور الاجتماعي أيضا تنفيذ ٣ مجمعات صناعية حرفية بمحافظات الوجه القبلي، ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، مع تزويدها بالمعدات وتدريب العاملين، في إطار خطة الدولة لدعم الصناعات الصغيرة، وتوفير فرص العمل لرفع مستوى المعيشة بالصعيد، ويقع المجمع الأول بقرية بلانة بمركز نصر النوبة بأسوان، والثاني في قرية الرمادي قبلي بمركز إدفو بأسوان، والثالث بقرية بني واصل بمركز ساقلتة بسوهاج، ويضم كل مجمع حرفي ٣٠ ورشة للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ويتيح كل مجمع نحو ٣٧٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وفيما يتعلق بالمحور الزراعي، يتم تنفيذ عدة مشروعات لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية وخاصة الرئيسية، وتتضمن تلك المشروعات إنشاء مُجمع صوب زراعية لإنتاج شتلات القصب بكوم امبو بأسوان، بواقع ١٠ ملايين شتلة في الموسم الواحد، في إطار من ترشيد استخدامات مياه الري وخفض التكاليف، وكذا مشروع رفع كفاءة وتطوير مزرعة الدواجن التكاملية بقرية العزب بالفيوم، لإنتاج ٢٤٠ ألف طائر في الدورة الواحدة، من سلالات الدواجن الأصيلة، وكذا إنتاج بيض المائدة البلدي، ومن المخطط أن يتيح ذلك المشروع نحو ٥٥٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وفي المحور الصناعي، تقوم الهيئة بتطوير ورفع كفاءة مُجمع تعبئة وتغليف التمور بالوادي الجديد، لتصل الطاقة التخزينية إلى ٤ آلاف طن، ويتيح ٤٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وكذلك تطوير ورفع كفاءة مصنع العسل الأسود ومشتقاته، بقرية تونة الجبل، بمركز ملوى، بمحافظة المنيا، لتصل الطاقة الإنتاجية إلى ٣ أطنان في اليوم، ويوفر ١٢٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، إلى جانب تطوير ورفع كفاءة مصنع إنتاج الخشب المضغوط بمحافظة سوهاج، بالشراكة مع الشركة المصرية للصناعات التحويلية، لتطوير خطوط الإنتاج وزيادة المساحة التخزينية.

دعم تشريعي

وضع قانون هيئة تنمية الصعيد رقم ١٥٧ لسنة ٢٠١٨، رؤية وخارطة طريق للمشروعات التى يتم تنفيذها فى محافظات الصعيد، حيث تضمن القانون أهداف ومهام للهيئة العامة لتنمية الصعيد، لإحداث عملية تنمية شاملة في مختلف المجالات، بداية من وضع خطة للإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الشاملة لمناطق إقليم جنوب الصعيد في إطار الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة ، فضلاً عن تنفيذ العديد من المشروعات القومية التي تحقق عائداً تنموياً ونسبة مرتفعة من التشغيل وجعلها من المشروعات ذات الأولوية في التنفيذ، في ظل سعي الحكومة إلى تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الاقتصادية للمناطق الأكثر احتياجا، وذلك من خلال إعادة توزيع الاستثمارات على مستوي الجمهورية وتحقيق التكافؤ فى توزيع الموارد الاقتصادية لرفع مستوي معيشة المواطنين في تلك المحافظات، وتعمل الهيئة على التخطيط للمشروعات المحققة لعائد تنموي ونسب مرتفعة من التشغيل.

ومن أبرز أهداف الهيئة أيضا، العمل على جذب الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، والعوائد الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المستهدفة، وينص قانون هيئة تنمية الصعيد على أن يكون للهيئة موازنة خاصة تعد على نمط موازنات الهيئات العامة الاقتصادية طبقًا للقواعد التى تحددها لائحة الهيئة وباتباع قواعد النظام المحاسبي الموحد، وذلك دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية، وأن تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها، كما يكون للهيئة حساب خاص لدى البنك المركزي تودع فيه مواردها، ويرحل الفائض من موازنة الهيئة من سنة إلى أخرى، ويتم الصرف من مواردها بقرار من مجلس الإدارة وذلك فى المجالات التي يحددها مجلس الوزراء بما يتفق مع أغراض الهيئة.

وحدد القانون اختصاصات مجلس إدارة الهيئة الذي يعد السلطة العليا المهيمنة على شئونها ويتولى إدارتها، وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الأهداف التي أنشئت الهيئة من أجلها في إطار الخطة العامة للدولة، ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا القانون، وضع السياسة العامة للهيئة بما يكفل تحقيق أهدافها، وضع خطة متكاملة لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة للمناطق المستهدفة، واعتماد السياسات والأهداف العامة للدولة، واتخاذ كافة الإجراءات والقرارات التي تكفل تنفيذ المشروعات في المناطق التابعة للهيئة وفقا للبرامج الزمنية المحددة لها، مع ضمان الصرف على بنود الإنفاق المخصصة لها وفقا للدراسات المعتمدة والأغراض المستهدفة، والنظر في التقارير الدورية وتقارير المتابعة التي تقدم عن سير العمل بالهيئة والمشروعات المقامة بمناطق تنمية الصعيد على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

أولويات مصرية في رسائل الرئيس

خلال افتتاحه المشروعات القومية بسوهاج ، وجه الرئيس السيسي عددا من الرسائل المهمة ، حدد من خلالها أولويات العمل خلال المرحلة المقبلة ، وقال الرئيس : "إنه لمن حسن الطالع ومن دواعي سروري أن أستهل زيارتي الميدانية في مطلع عامنا الجديد ٢٠٢٣ بزيارة محافظة سوهاج، قلب صعيد مصر الطيب، أرض الخير والأصالة وبلد الحكمة التى عرفت أرضها الحضارة منذ آلاف السنين حين شرع أجدادنا فى عمارة الأرض وبنائها، ولا أخفى عليكم بالغ سعادتى بوجودى وسط أهل سوهاج بصفة خاصة وأهل الصعيد بصفة عامة، لاسيما وهم أهل الكرم والطيبة والشهامة".

وأكمل الرئيس قائلا: "أود أن أغتنم هذه الفرصة الطيبة كي أتوجه بتحية تقدير واعتزاز لجموع الشعب المصرى العظيم، ذلك الشعب الأبى الكريم الذى يثبت كل يوم أن جذوره الراسخة فى أرض التاريخ تلهمه ثبات الخطوات نحو المستقبل بإرادة صلبة وعزيمة راسخة، أهلنا الكرام فى صعيدنا الطيب، إن الفخر قد بلغ بى مبلغه ونحن نشهد اليوم معا، تلك الإنجازات تتحقق والحلم الكبير لوطننا قد بدأت ملامحه تشكل واقعا ملموسا على الأرض، وقد كانت هذه الإنجازات ممتدة جغرافيا ومتكاملة قطاعيا وبتخطيط محكم ومصنوعة بسواعد مصرية قوية وقادرة على إحالة الحكم لحقيقية وصناعة الأمل بالعمل" .

وقال الرئيس عبد الفتاح السيسى إن ملامح البناء فى كل ربوع الوطن فى مقدمتها صعيدنا الطيب والذى عانى كثيرا، ولذلك فقد كانت التوجيهات واضحة لكل أجهزة الدولة بوضع تنمية الصعيد فى الأولويات، وتكامل الجهود لتحقيق طفرة تنموية تنعكس آثارها بشكل مباشر على المواطن، خاصة فى الصحة والتعليم أو البناء وتطوير البنية التحتية، وذلك بالتوازي مع المشروعات القومية الكبرى لتعزيز أصول الدولة ورفع كفاءتها لدفع الاقتصاد.

وأضاف الرئيس السيسى "ماضون قدما فى مسيرة تطوير صعيد مصر والعمل بكل جد وبذل كل جهد لتحقيق ما يحتاجه الصعيد من تنمية واستقرار وجودة الحياة".

وقال الرئيس إن الحرب الأوكرانية الروسية تقترب من عامها الأول وهى الحرب التى زاحمت وباء كورونا فى تأثيراته السلبية على الاقتصاد العالمي وضاعفت منها ولم ينجو من تلك الآثار قاص أو دان وعانت الاقتصادات العالمية معاناة كبيرة تسببت فى تداعيات سلبية على كل دول العالم .

وأضاف : "فى مصر واجهنا ولا نزال هذه التداعيات بثبات وقوة مستفيدين من خطوات الإصلاح الاقتصادي التي شرعنا فيها وانعكست آثارها فى قدراتنا فى مواجهة تلك الأزمة العالمية.. وقد كانت فلسفة التعامل مع هذه الأزمة قائمة فى المقام الأول على بذل الجهود لتقليل آثارها المباشرة على المواطن من خلال تنفيذ سلسلة متكاملة من إجراءات الحماية الاجتماعية والعمل على تقليل آثار موجات التضخم التي ضربت العالم وألقت بظلالها عليها جميعا وبالتوازى مع تلك الإجراءات فقد عملت الدولة على تعزيز دور القطاع الخاص وجذب استثمارات مباشرة لدعم مؤشرات الاقتصاد الكلى وتنفيذ مبادرات واستراتيجية توطين الصناعة ودعم الصادرات وتقليل ميزان العجز التجاري بما ينعكس بشكل مباشر على قيمة الفترة الاستيرادية السنوية".

وتابع الرئيس: "أؤكد بكل صدق وتجرد أننا ورغم كل الصعاب سنمضى معا ليس فقط لعبور الأزمة لكن لصناعة مستقبل باهر بإذن الله يليق بتضحياتنا ونفتخر ونحن نقدمه للأبناء والأحفاد" ، مضيفا إننى أتحدث إليكم وأنا على يقين فى قدرات أمتنا وثقة فى أبنائها وأملا فى مستقبلها، فمصر الوطن العظيم الذى علم الدنيا ومن عليها كيف تصنع الحضارة والمعجزات قادرة على كتابة التاريخ مرة أخرى، بصياغة دستورية وطنية، وبسواعد الأبناء ستتحقق الأحلام وبالإرادة نجتاز التحديات وبنا جميعا بإذن الله .

أضاف الرئيس السيسي: "اللي إحنا بنعمله في سوهاج أكثر من ١٠٠ مليار جنيه، ولكن اللي اتعمل تشغيله بكام؟ يعني عملت مكتب بريد.. الناس اللي هتشتغل فيه هتاخد كام؟ وهيتعمله صيانة بكام؟ ولو عملت مدرسة عشان تحافظ عليها هتصرف كام؟ وكذلك لو عملت مستشفى هتشتغل كل يوم بكام؟ وكل شهر وكل سنة؟ انت داخل في سباق.. مثلا عدد الفصول الموجود دلوقتي أقل من المطلوب بمنتهى البساطة، يبقى انت الأول عايز تسد الفجوة فجوة الموجود مع المفروض يكون موجود" .

وأكمل الرئيس السيسي: "نحن في حاجة لـ٦٠ ألف فصل بالمدارس سنويا، ولو النهارده عايز أعمل ٦٠ ألف فصل يعني عايز ٦٠ مليار جنيه، ثم أضع معهم مصاريف المدرسة والطقم الإداري والإشراف في المدرسة يعني بكام؟ أنا كنت براجع أمس مع الإسكان عشان أعمل ٢٠٠ ألف وحدة تانيين.. لقيت الوحدة معدية عليا الـ٧٠٠ ألف جنيه.. يعني ال٢٠٠ ألف بـ١٤٠ مليار جنيه" .

الشاهد أن محافظات صعيد مصر تعيش أزهى عصورها فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، وافتتاح الرئيس للمشروعات في المحافظة تلو الأخرى ، خير شاهد على إعادة الحياة للصعيد بعد سنوات طويلة من الإهمال والتهميش، من خلال إطلاق مشروعات قومية عملاقة، وتحقيق إنجازات غير مسبوقة في مختلف المجالات والقطاعات، الصناعية والزراعية والاجتماعية والعمرانية، والتي ساهمت في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

الانتهاء من وتشغيل عدد 387 مشروعًا في صعيد مصر في قطاعات البنية الأساسية من إجمالي استثمارات برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر بما يقرب من 3 مليارات جنيه

قانون هيئة تنمية الصعيد رقم 157 لسنة 2018 وضع رؤية وخارطة طريق للمشروعات التى يتم تنفيذها فى محافظات الصعيد وحدد الهدف في إحداث عملية تنمية شاملة في مختلف المجالات

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

مصرف أبوظبي الإسلامي يعلن شراء حصة بنك الاستثمار القومي في بنك أبوظبي الإسلامي مصر

أعلن مصرف أبوظبي الإسلامي، الاستحواذ على أسهم إضافية في "مصرف أبوظبي الإسلامي – مصر".

وقال المصرف، في إفصاح لسوق أبوظبي للأوراق المالية، إن المصرف اشترى ٩,٦ مليون سهم من بنك الاستثمار القومي، والتي تمثل ما نسبته ٢,٤٪ من رأس مال مصرف أبوظبي الإسلامي – مصر.

وأوضح الإفصاح أن هذه الصفقة أدت إلى زيادة نسبة ملكية مصرف أبوظبي الإسلامي في مصر أبوظبي الإسلامي – مصر إلى ٥٢,٦٠٧٪.

اتحاد الغرف التجارية: شلل تام يصيب السوق السوداء للعملات الأجنبية

أكد علاء عز أمين عام اتحاد الغرف التجارية ، أن مساء الخميس وصباح الجمعة الماضية شهد حالة من الشلل التام للسوق السوداء للعملات الأجنبية مع عروض كثيفة للبيع دون أدنى طلب شراء؛ مما أدى لانخفاض السعر الموازي ليبدأ في الاقتراب من السعر الرسمي الذى ارتفع الى ٢٧,١٦ في البنك المركزي.

وأوضح "عز"- بحسب بيان صحفي - أن ذلك أتى بعد انهيار الطلب من القطاع الخاص بسبب الافراجات المتتالية التي قامت بها الحكومة والبنوك خلال الفترة الماضية والتي تجاوزت ٦,٨ مليار دولار، والمتواكبة مع ارتفاع صافي الاحتياطي النقدي بمقدار ٤٧٠ مليون دولار خلال شهر ديسمبر.

وأشار كذلك إلى طرح البنك الأهلي وبنك مصر لشهادات ذات عائد سنوي غير مسبوق ٢٥٪ والتي جذبت من يسعى لمخزن قيمة أمن بدلا من مجازفة المضاربة بالدولار، والذى دفع من اشترى دولار من السوق السوداء بغرض المضاربة للتخلص منه بعد تحقيق خسائر لانخفاض سعر السوق السوداء حوالى ١٠ جنيهات خلال أسبوع.

ولفت إلى أنه مع فتح عدد كبير من فروع بنك مصر والبنك الأهلي أثناء الاجازات لإصدار شهادات الـ٢٥٪، فمن المتوقع أن يتهافت من قام بالمضاربة والخسارة على سرعة تحويل الدولار إلى جنيه لشراء الشهادات أثناء الإجازة بسعر إقفال الخميس ٢٧,١٦ جنيه للدولار لتوقع انخفاض السعر الى مستواه السابق بعد إجازات البنوك يوم الإثنين القادم وتحمل خسائر اضافية.

وأكد ان التكامل بين السياسات النقدية والمالية والتجارية، واستخدام البنك المركزى لآليات مستحدثة للحد من التضخم، وتوالى الافراجات عن مستلزمات الإنتاج والسلع، سيكون لها آثار واضحة في استقرار الأسعار في الفترة القصيرة المقبلة، والمتواكبة مع العديد من المبادرات للحكومة ممثلة في وزارة التموين والتجارة الداخلية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة مع واتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات لتوفير السلع المخفضة في المرحلة الانتقالية.

مديرة صندوق النقد: ثلث الاقتصاد العالمي سيواجه ركودا في ٢٠٢٣

حذرت رئيسة صندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجييفا، من أن العام الحالي ٢٠٢٣، سيكون أصعب على الاقتصاد العالمي من العام الماضي، وتوقعت أن يدخل ثلث الاقتصاد العالمي في حالة ركود.

وقالت جورغجفا في مقابلة مع شبكة CBS: "لماذا؟ لأن الاقتصادات الثلاثة الكبرى، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، تتباطأ جميعا في وقت واحد".

وأضافت: "نتوقع أن يكون ثلث الاقتصاد العالمي في حالة ركود"، وأوضحت أنه حتى بالنسبة للدول التي ليست في حالة ركود "سيشعر مئات الملايين من الناس بالركود".

وتابعت بالقول إنه بينما قد ينتهي الأمر بالولايات المتحدة إلى تجنب الركود، فإن الوضع يبدو أكثر قتامة في أوروبا، التي تضررت بشدة من الحرب في أوكرانيا، محذرة من أن نصف الاتحاد الأوروبي قد يدخل في حالة ركود.

ويتوقع صندوق النقد الدولي، أن يبلغ معدل النمو العالمي ٢,٧٪ هذا العام، متراجعا من ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٢.

وسيكون للتباطؤ في الصين، تأثير وخيم على الصعيد العالمي، حيث تراجع ثاني أكبر اقتصاد في العالم بشكل كبير في عام ٢٠٢٢، بسبب سياسة بكين الصارمة الخاصة بـ "صفر كوفيد"، والتي جعلت الصين تتخلف عن باقي العالم، مما أدى إلى تعطيل سلاسل التوريد وإلحاق الضرر بتدفق التجارة والاستثمار.

وقال ارئيس الصيني، شي جين بينغ، إنه يتوقع نمو الاقتصاد الصيني بنسبة ٤,٤٪ على الأقل في ٢٠٢٢، وهو رقم أقوى بكثير مما توقعه العديد من الاقتصاديين، ولكنه أقل بكثير من معدل النمو البالغ ٨,٤٪ في عام ٢٠٢١.

بداية ٢٠٢٣ ستكون صعبة.. كورونا يخيم على توقعات النمو في الصين

وتخلت بكين عن قيود كورونا في أوائل ديسمبر ، وبينما قد توفر إعادة فتح البلاد، بعض الدعم الذي تشتد حاجة الاقتصاد العالمي إليه، فإن التعافي سيكون غير منتظم ومؤلما.

وأدت إعادة الفتح العشوائية في الصين إلى إطلاق موجة من حالات كورونا التي طغت على نظام الرعاية الصحية، مما قلل من الاستهلاك والإنتاج في هذه العملية.

وقالت جورجييفا إن الشهرين المقبلين سيكونان "صعبين بالنسبة للصين، وسيكون التأثير على النمو الصيني سلبيا"، وأضافت أنها تتوقع أن تنتقل البلاد تدريجيا إلى "مستوى أعلى من الأداء الاقتصادي، وتنهي العام بشكل أفضل من بدايته".

شيماء مرسي

رغم تسديد التزامات مديونيات خارجية بقيمة ٢,٥ مليار دولار

البنك المركزي يعلن ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي للشهر الرابع علي التوالي

أعلن البنك المركزي المصري، في بيان له، الثلاثاء الماضي، عن وصول : "صافي الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي إلى ٣٤٠٠٢,٩ مليون دولار أمريكي في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢" مقابل ٣٣,٥٣٢ مليار دولار في نوفمبر ، بزيادة قدرها نحو ٤٦٨ مليون دولار.

وتعد هذه الزيادة في الاحتياطي النقدي هي الأكبر في الشهور الأربعة الماضية ، رغم تأكيد مصدر مصرفي مسئول- في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط- أن مصر سددت مدفوعات مرتبطة بالمديونية الخارجية خلال شهر ديسمبر الماضي بلغت نحو مليار دولار، بجانب قيام البنوك بتدبير أكثر من ٥ مليارات دولار للإفراج عن بضائع مستوردة من الموانئ خلال أول ٢٣ يوما من ديسمبر بحسب ما أعلنه رئيس مجلس الوزراء في وقت سابق.

وبحسب المصدر يغطي المستوى الحالي للإحتياطي ٥,٤ أشهر من الواردات الخارجية لمصر، وهو ما يتجاوز مقاييس كفاية الاحتياطي وفقًا للمعايير الدولية.

وبحسب بيانات للبنك المركزي على موقعه الإلكتروني ارتفعت قيمة الذهب المدرج باحتياطي النقد الأجنبي لديه إلى ٧,٣٢٦ مليار دولار مقابل ٧,٠٧٨ مليار دولار بنهاية نوفمبر ٢٠٢٢ ، بزيادة قدرها ٢٤٨ مليون دولار.

كما ارتفع حجم العملات الأجنبية المدرجة في الاحتياطي أيضا إلى ٢٦,٦٦٩ مليار دولار مقابل ٢٦,٤٤٤ مليار دولار ، بزيادة قدرها ٢٢٥ مليون دولار ، وسجل رصيد حقوق السحب الخاصة ١٣ مليون دولار مقابل ١٥ مليونا.

وكان البنك المركزي المصري، قد كشف عن أن الحكومة تمكنت من سداد أقساط ديون خارجية وفوائد ديون بقيمة ٦,٢٥ مليار دولار خلال الربع الأخير من العام المالي الماضي. وقد بلغ إجمالي ما سددته الحكومة المصرية من فوائد ديون وأقساط الديون الخارجية نحو ٢٦,٢ مليار دولار خلال العام المالي الماضي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢.

وتشير البيانات إلى أن أعباء خدمة الدين تنقسم إلى أقساط بقيمة ٥,٠٥ مليار دولار، والفوائد بقيمة ١,٢ مليار دولار خلال الربع الأخير. وكشف "المركزي المصري"، أنه تم سداد نحو ٢١,٧ مليار دولار قيمة فأقساط القروض خلال العام المالي بالكامل، بجانب ٤,٥ مليار دولار فوائد مدفوعة عن القروض.

رحلة احتياطي النقد الأجنبي خلال ٢٠٢٢

شهد احتياطيات النقد الأجنبي المدرجه لدى البنك المركزي المصري خلال ٢٠٢٢ تذبذبا واضحا خلال ٢٠٢٢ حيث تراجع بنحو ٧,٤٤٨ مليار دولار ونسبة ١٨,١٧٪ ليصل إلى ٣٣,٥٣٢ مليار نهاية نوفمبر الماضي مقارنة بـ ٤٠,٩٨ مليار دولار في يناير من بداية العام.

وجاءت رحلة احتياطي النقد الأجنبي، والذهب في البنك المركزي، بحسب البيانات الصادرة منذ بداية يناير ٢٠٢٢، وحتى نوفمبر الماضي. على النحو التالي

سجلت قيم صافي الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي المصري خلال يناير ٢٠٢٢ نحو ٤٠,٩٨ مليار دولار.

وارتفعت قيمة العملات الأجنبية المدرجة في الاحتياطي النقدي لدي المركزي المصري لتصل إلى ٣٤,١٤١ مليار دولار في نهاية يناير ٢٠٢٢ مقابل ٣٤,٠٥٦ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٢١.

فيما تراجعت قيمة الذهب المدرج بإحتياطي النقد الأجنبي لدي البنك المركزي المصري بنحو ٢٤ مليون دولار لتصل إلى ٤,٢٠٤ مليار دولار بنهاية يناير ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٤,٢٢٨ مليار دولار خلال ديسمبر ٢٠٢٢.

وتراجعت قيمة وحدات السحب الخاصة ضمن الاحتياطي النقدي لتصل إلى ٢,٦٤٢ مليار دولار بنهاية يناير مقارنة بـ ٢,٦٥٧ مليار دولار خلال ديسمبر ٢٠٢٢.

وسجل صافي احتياطي النقد الأجنبي لدي البنك المركزي المصري ارتفاعا ليصل إلى ٤٠,٩٩٤ مليار دولار خلال فبراير ٢٠٢٢ بنحو ١٤ مليون دولار، مقارنة بـ ٤٠,٩٨٠ مليار دولار في نهاية يناير ٢٠٢٢.

وتراجع الاحتياطي النقدي بنهاية مارس ٢٠٢٢ فاقدا نحو ٣,٩١ مليار دولار ليصل إلى ٣٧,٠٨٢ مليار دولار أمريكي مقارنة بـ ٤٠,٩٩ مليار دولار نهاية فبراير ٢٠٢٢، لأول مرة منذ ٢٠ شهر.

فيما ارتفع صافي الاحتياطي النقدي لدي البنك المركزي المصري بنحو ٤١ مليون دولار ليصل إلى ٣٧,١٢٣ مليار دولار نهاية أبريل ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٣٧,٠٨٢ مليار دولار نهاية مارس ٢٠٢٢.

واعلن البنك المركزي المصري عن تراجع صافي احتياطي النقد الاجنبي لديه بنحو ١,٦٣ مليار دولار نهاية مايو ٢٠٢٢ مسجلا ٣٥,٤٩٥ مليار دولارمقابل ٣٧,١٢٣ مليار دولار نهاية أبريل ٢٠٢٢.

وتراجع صافي احتياطي النقدي الأجنبي لدي البنك المركزي المصري بنحو ٢,١٢ مليار دولار نهاية يونيو ٢٠٢٢ مسجلا ٣٣,٣٧٥ مليار دولار مقارنة بـ ٣٥,٤٩٥ مليار دولار خلال مايو ٢٠٢٢.

ونزل احتياطي النقد الأجنبي لدي المركزي نهاية يوليو ٢٠٢٢ بنحو ٢٣٢ مليون دولار إلى ٣٣,١٤٣ مليار مقارنة بـ ٣٣,٣٧٥ مليار في نهاية يونيو ٢٠٢٢.

وفي نهاية أغسطس ٢٠٢٢ فقد صافي احتياطي النقد المسجل لدي البنك المركزي المصري نحو ١,٣ مليون دولار إلى ٣٣,١٤١ مليار دولار مقابل ٣٣,١٤٣ مليار دولار خلال شهر يوليو الماضي.

وارتفع صافي صافي الاحتياطي النقدي لمصر بنحو٥٦ مليون دولار خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ مسجلا نحو ٣٣,١٩٨ مليار دولار.

كما نما الاحتياطي الأجنبي في نهاية أكتوبر ٢٠٢٢ بنحو ٢١٣ مليون دولار ليصل إلى ٣٣,٤١١ مليار دولار مقارننة بـ ٣٣,١٩٨ مليار دولار نهاية سبتمبر ٢٠٢٢.

وزاد احتياطي النقد الأجنبي المدرج لدى البنك المركزي المصري بنحو ١٢١ مليون دولار نهاية نوفمبر ٢٠٢٢ مسجلاً ٣٣,٥٣٢ مليار دولار، مقابل ٣٣,٤١١ مليار دولار خلال أكتوبر ٢٠٢٢.

وفي نفس السياق، أشار البنك المركزي، إلى ارتفاع قيمة الذهب المدرج باحتياطي النقد الأجنبي إلى ٧,٠٧٨ مليار دولار بنهاية نوفمبر ٢٠٢٢، مقابل ٦,٦١٢ مليار دولار بنهاية أكتوبر الماضي، كما سجلت قيمة العملات الأجنبية المدرجة في الاحتياطي النقدي نحو ٢٦,٤٤٤ مليار دولار بنهاية نوفمبر الماضي، إلى ٢٦,٥٥ مليار في أكتوبر الماضي.

وفي تصريحات صحفية لها ، قالت سهر الدماطي، الخبير المصرفي ونائب رئيس بنك مصر سابقا، أن عددا من العوامل ساهمت في ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي خلال ديسمبر الماضي، على الرغم من قيام المركزي بسداد مدفوعات تقدر بنحو ٢,٥ مليار دولار مقابل خدمة فوائد دين خارجية خلال آخر شهرين، فضلا عن تدبير نحو ٦,٥ مليار دولار للإفراج عن السلع المحتجزة بالموانئ المصرية خلال ديسمبر.

وأشارت «الدماطي» أن من بين تلك العوامل الارتفاع الملحوظ في صادرات الغاز الطبيعي وأيضا انتعاش عوائد السياحة وقناة السويس، حيث سجلت الأخيرة أعلى أرقام في تاريخها، مضيفة أن البنك المركزي اتخذت خلال الأسابيع الأخيرة مجموعة من القرارات المهمة لإعادة التوازن إلى سوق النقد الأجنبي وتقليل الضغط على العملة، وكان لها أثر إيجابي على ارتفاع الحصيلة في البنوك، من بينها التعليمات الخاصة بإحكام الرقابة على توريد حصيلة تصدير الذهب، لتكون خلال مدة أقصاها ٧ أيام عمل من تاريخ الشحن، بدلا من ١٨٠ يوما مهلة للتوريد الحصيلة قبل صدور القرار، وأيضا القيود على استخدام البطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم المباشر خارج البلاد، بعد رصد ممارسات غير مشروعة تتعلق باستخدامها.

وأشارت الدماطي إلى أن الاحتياطيات الأجنبية تشهد زيادات متواصلة على مدار الأربعة أشهر الماضية، حيث ارتفعت بأكثر من ٨٥٠ مليون دولار منذ نهاية أغسطس الماضي لتسجل أعلى معدلاتها منذ مايو ٢٠٢٢.

وأشار إلى أن الاحتياطي النقدي يغطي حاليا ٥,٤ أشهر من الواردات الخارجية لمصر، وهو رقم ايجابي جدا ويقترب من مستهدفاتنا البالغة ٦ أشهر لتغطية الواردات.

واكدت أن المركزي يعمل حاليا على اتخاذ ما يلزم للتصدي للتحويلات غير الشرعية للمصريين في الخارج مع وضع عقوبات مشددة لضمان عودتها بشكل كامل إلى الجهاز المصرفي.

وشددت على أن زيادة الاحتياطي الأجنبي هدف استراتيجي للبنك المركزي، مستبعدة أن تؤثر الالتزامات الخارجية المطلوب سدادها خلال ٢٠٢٣ على استقرار الاحتياطي، لاسيما أن مصر لديها خطة لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال طرح حصص من الشركات الحكومية وتنشيط عمليات الاستحواذات، وفضلا عن الحصول على حزمة تمويلية خارجية ميسرة من شركاء التنمية عقب توقيع مصر لاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

ناصر..

بنك مصر يحقق أرباح بقيمة ٢٧,٧٨١ مليار جنيه خلال ٩ أشهر من ٢٠٢٢

كشفت القوائم المالية لبنك مصر، عن إرتفاع إجمالي ودائع العملاء إلى ١,٥٧٠ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ١,٢٣٣ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١.

وأوضح بنك مصر، أن الودائع تحت الطلب سجلت ٢٧٧,٧٧٦ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ١٦٧,٦٢٠ مليار جنيه بنهاية ديسمبرمن عام ٢٠٢١.

وكشف بنك مص، أن الودائع لأجل وبإخطار سجلت ٢١٥,٦٦٩ مليار جنيه بنهاية سبتمبر من ٢٠٢٢، مقابل ١٦٣,٨٢٤ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١.

فيما سجلت شهادات إدخار في بنك مصر ٨٥٦,٢٩٨ مليار جنيه بنهاية سبتمبر من ٢٠٢٢، مقابل ٦٧٧,٩٠٥ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١.

وأوضح بنك مصر أن ودائع التوفير سجلت ١٨٦,٦٢٧ مليار جنيه بنهاية سبتمبر من ٢٠٢٢، مقابل ٢٠٥,٧٧٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١، وودائع أخرى سجلت ٣٣,٩٣٨ مليار جنيه، مقابل ١٨,٧٩٧ مليار جنيه.

وكشفت القوائم المالية لبنك مصر أن إجمالي حقوق الملكية أرتفعت إلى ١٣٠,٩٨٦ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ١٣١,٦١٢ مليار جنيه بنهاية ديسمبر من عام ٢٠٢١.

وأوضح بنك مصر أن رأس المال المدفوع وصل إلى ١٥ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، وسجلت الإحتياطيات ٩٧,٩٩٤ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٩٢,٠٠١ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١.

وكشف بنك مصر، عن إرتفاع إجمالي القروض وتسهيلات العملاء لتسجل ٦٧١,٨١٧ مليار جنيه خلال الـ ٩ أشهر الأولى من عام ٢٠٢٢، مقابل ٦٠٦,٧٦٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢.

وكشفت القوائم المالية لبنك مصر عن ارتفاع قروض الشخصية إلى ٧٣,٠٥٧ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٦٨,٠٣١ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١.

وسجلت محفظة القروض العقارية ١٢,١٩٩ مليار جنيه بنهاية الربع الثالث من ٢٠٢٢، مقابل ٩,٤٣٢ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١.

وكشفت القوائم المالية لبنك مصر أن إجمالي الأصول وصلت إلى ١,٩٧١ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، ٥٨٣ ١,٩٦٠ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر من عام ٢٠٢١.

وأوضح بنك مصر أن النقدية والأرصدة لدى البنوك المركزية سجلت ١٠٧,٤٨٩ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل مليار جنيه ٣٢,٦٣٥ بنهاية ديسمبر ٢٠٢١، وسجلت الأرصدة لدى البنوك ٥٧٤,٠٨٤ مليار جنيه نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٣٧٣,٦٢٧ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١.

فيما سجلت قروض وتسهيلات للبنوك ١,٢٣١ مليار جنيه نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ١,٢٨٧ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١، وسجلت قروض وتسهيلات للعملاء ٦٤٨,٨٨٦ مليار جنيه نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٥٩٠,٥٧٠ مليار دنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١.

وكشفت القوائم المالية المستقلة لبنك مصر عن تحقيقه صافي أرباح بقيمة ١٧,٧٠١ مليار جنيه خلال ٩ أشهر في الفترة من يناير وحتي نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل نفس الفترة من العام السابق له ١٧,٠٧١ مليار جنيه.

وحقق بنك مصر إجمالي أرباح قبل ضرائب الدخل بقيمة ٢٧,٧٨١ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٢٥,٥١٤ مليار جنيه بنهاية سبتمبر من عام ٢٠٢١.

وأوضحت القوائم المالية لبنك مصر أن صافي الدخل من العائد سجل نحو ٣٥,٣٩١ مليار جنيه خلال الـ ٩ أشهر الاولي من ٢٠٢٢، مقابل ٢٦,٣٦٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من ٢٠٢١.

ويلغ عائد القروض والإيرادات المشابهة لبنك مصر نحو ١١٧,٣٥١ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٩٣,٩٦٠ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢١، وسجلت تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة نحو ٨١,٩٦٠ مليار جنيه، بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢ مقابل ٦٧,٥٩٩ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢١.

وأضاف بنك مصر أن صافي الدخل من الأتعاب والعمولات سجل ٦,٨١٨ مليار جنيه خلال الـ ٩ أشهر الاولي من ٢٠٢٢، مقابل ٥,١٤٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من ٢٠٢١.

بنك التنمية الصناعية يفتتح أحدث فروعه بمدينة بني سويف لتعزيز الشمول المالي في الصعيد

في إطار خطة بنك التنمية الصناعية IDB، للتوسع بمنطقة الصعيد افتتحت – الثلاثاءة الماضي- غادة البيلي، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي، فرعا جديدا لـ IDB بمدينة بني سويف، وذلك بحضور العديد من قيادات البنك ورؤساء القطاعات المختلفة.

وأفادت غادة البيلي، بأن افتتاح الفرع الجديد يهدف إلى تعزيز فرص الشمول المالي في صعيد مصر، بما يعمل على دخول الفئات غير المدرجة تحت مظلة الخدمات المصرفية.

وذكرت البيلي أن تدشين الفرع الجديد يأتي تنفيذا لخطة بنك التنمية الصناعية IDB التي تهدف إلى الوصول بخدمات البنك المتكاملة لمختلف شرائح العملاء في العديد من المحافظات المصرية.

وقالت غادة البيلي، إن البنك بصدد افتتاح فرع جديد بمدينة المنصورة ، ضمن خطته بالتواجد بمنطقة الدلتا، بالإضافة إلى إعادة افتتاح فرع البنك بمدينة طنطا في إطار خطته لتحديث وتطوير فروع البنك القائمة.

وأوضحت البيلي أن بنك التنمية الصناعية IDB يعمل وفق إستراتيجية محددة تركز على تطوير الخدمات وزيادة قاعدة عملائه والسير تجاه تفعيل مبادرات البنك المركزي في هذا الشأن، وهو ما يعمل على تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

وقالت البيلي إنه تم تزويد الفرع بجناح خاص بخدمة كبار العملاء (IDB Elegance)، كما يضم الفرع أجهزة الصراف الآلي التي تقدم باقة من الخدمات على مدار الساعة للعملاء بشكل يتيح لهم إجراء العديد من المعاملات المصرفية الفورية بمنتهى السهولة والراحة والأمان.

هذا، وفي إطار تفعيل مبادرة البنك المركزي المصري لخفض الانبعاثات الكربونية من منشآت القطاع المصرفي، وبعد انتهاء IDB من تنفيذ المرحلة الأولى من هذه المبادرة والخاصة بقياس البصمة الكربونية بالمركز الرئيس، أشارت البيلي إلى قيام IDB باستخدام الأنظمة الإلكتروميكانيكية بفرع بني سويف الجديد، بحيث يحقق تخفيض استهلاك الكهرباء، مما ينعكس إيجابا على خفض معدل الانبعاثات الكربونية.

وللتيسير على عملائه قام بنك التنمية الصناعية IDB بإطلاق مجموعة من الخدمات؛ منها خدمة التحصيلات المختلفة لقطاع الشركات لتغطية احتياجاتهم بشكل سريع وآمن، توصيل واستلام الأموال، نقل الشيكات والمستندات التجارية، طباعة الشيكات ذات التصميم الخاص للشركات، بالإضافة إلى خدمة المدفوعات الحكومية عبر المنصة الإلكترونية "E-CPS" بالتعاون مع "شركة E-finance".

تقرير الاستقرار المالي يكشف عن قيام البنك المركزي المصري بدراسة قواعد إطلاق العملات الرقمية

كشف تقرير حديث أن البنك المركزي المصري، يدرس وضع قواعد إطلاق العملات الرقمية بديلا عن الأنواع الأخرى من العملات المشفرة وما لها من مخاطر.

ووفق تقرير الاستقرار المالي الصادر عن "المركزي" المصري، فقد تم تشكيل لجان عمل داخلية وخارجية من كافة الوزارات والجهات الحكومية المعنية برئاسته، بهدف دراسة ملف تطبيق العملات الرقمية للبنوك المركزية.

وأشار "المركزي" في تقريره إلى أنه يستعين بعدة مؤسسات دولية لدراسة تطبيق العملات الرقمية، حيث يحوز تقدما في الدراسة المشار إليها.

ويعد مشروع العملات الرقمية الخاصة بالبنوك المركزية، استجابة للتغير في نظام المدفوعات والتمويل والتكنولوجيا في ظل التغيرات التي صاحبت تفشى فيروس كورونا.

وبحسب مسح لبنك التسويات الدولية، فإن ٨٦٪ من البنوك المركزية تدرس بشكل نشط التبني المحتمل للعملات الرقمية فيما يختبر ٦٠٪ منها التكنولوجيا الخاصة بها، بينما يعتزم ١٤٪ الإطلاق الأولي للمشروع.

وخلال عام ٢٠٢٢، أطلق بنك التسويات الدولية ٧ مشاريع لاختبار العملات الرقمية، بينها شراء أصول مرمزة، واستخدام العملة الرقمية للأفراد، ولتسوية المدفوعات الخارجية بشكل آلي للمؤسسات المالية، وكذلك وضع نموذج للتسويات الدولية من خلال مركز الابتكار الخاص بالبنك و٤ بنوك دولية أثبتت قدرتها على الاستخدام المحتمل للعملة الرقمية.

وكشف البنك المركزي المصري، عن مشروعات أخرى يعمل عليها خلال الفترة المقبلة، وجاءت في مقدمة تلك المشروعات منظومة التعرف على هوية العملاء إلكترونيا، والعملات الرقمية للبنوك، والادخار والإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول، فضلا عن وضع القواعد الخاصة بإنشاء البنوك الرقمية في مصر.

وتهدف منظومة التعرف على هوية العملاء إلكترونيا إلى تطوير القطاع المصرفي من خلال توفير وسيلة إلكترونية آمنة لمستخدمي الخدمات المالية تمكنهم من التحقق من بيانات العملاء إلكترونيا.

ويهدف مشروع الادخار والإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول إلى إتاحة الإقراض الإلكتروني لعملاء محافظ الهاتف المحمول بصورة لحظية من خلال قناة مؤمنة بناء على السلوك الائتماني.

ويعد وضع القواعد الخاصة بإنشاء البنوك الرقمية من أهم الأدوات لتقديم خدمات مصرفية بصورة إلكترونية للعملاء، حيث يعمل البنك المركزي حاليا على وضع الإطار الرقابي لترخيصها.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

اليوم ..تعطيل العمل بكافة البنوك بمناسبة عيد الميلاد المجيد

قرر البنك المركزي المصري تعطيل العمل في البنوك العاملة كافة في مصر اليوم الأحد الموافق ٨ من يناير ٢٠٢٣.

وأوضح البنك المركزي المصري، أنه يُستأنف العمل صباح يوم غدا الاثنين الموافق ٩ من يناير ٢٠٢٣، بمناسبة عيد الميلاد المجيد.

وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء – قد أصدر قرارًا بأن يكون اليوم الأحد الموافق ٨ من يناير ٢٠٢٣، إجازة رسمية مدفوعة الأجر بمناسبة عيد الميلاد المجيد.

وأضاف أن إجازة رسمية بعيد الميلاد المجيد للعاملين في الوزارات والمصالح الحكومية، والهيئات العامة، ووحدات الإدارة المحلية، وشركات القطاع العام، وشركات قطاع الأعمال العام، وشركات القطاع الخاص، مع استمرار أعمال الامتحانات.

بعد طرحها من قبل بنكي الأهلي المصري و مصر

مصرفيون واقتصاديون يرصدون أبرز النتائج المتوقعة عن تأثير شهادات الـ٢٥٪ علي معدلات التضخم والسوق السوداء للدولار

في خطوة مفاجأة، قرر بنكا الأهلي المصري و مصر – خلال الأسبوع الماضي- طرح طرح شهادة ادخارية ذات آجال سنة واحدة بعائد سنوي ٢٢,٥% يصرف شهريا و٢٥% سنويا يصرف في نهاية مدة الشهادة وهي الأعلى على في تاريخ الجهاز المصرفي..ويعني إصدار البنكين هذه الشهادة بفائدة ٢٥% سنويا حصولهما على موافقة من البنك المركزي المصري بطرح هذه الشهادة للعملاء باعتبارهما ذراع المركزي في تنفيذ سياسته النقدية... وأكد المصرفيون، أن طرح تلك الشهادات يهدف إلي أمتصاص السيولة من السوق مما يسهم في تراجع معدلات التضخم كما يمكنها أن تعصف بالسوق السوداء للدولار بالأضافة إلي السعي لجذب العديد من المستثمرين بيلاستثمار في سندات الخزانة و أدوات الدين المصرية ..مما يمهد الطريق إلي استقطاب كمبات ضخمة من العملة الصعبة

ناصر ..

عدة مزايا من طرح الشهادات

قال تامريوسف الخبير المصرفى ،أن طرح بنكي الأهلي ومصر شهادة ادخارية مدتها عام واحد بفائدة ٢٥٪ تصرف بنهاية المدة، أو فائدة ٢٢,٥٪ تصرف شهريا، جاء بعد رفع البنك المركزي لسعر الفائدة بنسبة ٣٪، وارتفاع معدل التضخم في نوفمبر الماضي لـ ٢١٪، فكان لابد من إصدار شهادات بفائدة أكبر من معدل التضخم .

مشيرا إلي أن هناك عدد من الأسباب من طرح هذه الشهادات، أولها كبح معدلات التضخم المرتفعة وتعويض المواطنين عن المدخرات التي تأثرت بالسلب الفترة السابقة، إضافة إلى تشجيع الحائزين على الدولار للجوء لبيعه ثم الاستثمار بالجنيه في هذه الشهادات بعائد مرتفع وهو أعلى من الاستثمار في الدولار، وبالتالي نستطيع القضاء على جزء كبير من الاتجار بالعملة في السوق السوداء، موضحا أنها آلية لسحب السيولة الزائدة من الأسواق لكبح جماح التضخم ومواجهة ارتفاع الأسعار وتقليل عمليات الطلب الترفيهية، إضافة لتعويض المواطن عن تراجع العملة المحلية

ولفت إلى أن هذه الشهادات بفائدة عالية تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية للاستفادة من العائد المرتفع للفائدة عليها لأنها ليست مخصصة للمصريين فقط، إضافة إلى أن طرح هذه الشهادات يحافظ على الحصيلة الدولارية وذلك بزيادة تحويلات العاملين بالخارج بدلا من تحويلها للسوق السوداء، مشيرا إلى أن هذه الشهادات لن يطول طرحها بالبنوك ولكن لفترة قصيرة، .

وأستطرد إلى أنه بعد إلغاء الاعتمادات المستندية والعودة لمستندات التحصيل فيزيد الطلب على الاستيراد وبالتالي يزيد الطلب على الدولار، ولذلك زاد سعر صرف الدولار مقابل الجنيه وذلك من أجل القضاء على السوق السوداء للعملة الصعبة والسيطرة عليها، مشيدا بزيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي حتى أصبح الاحتياطي ٣٤ مليار دولار .

الشهادات لن يستمر طرحها طويلا

فيما أكد عاكف المغربي- نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر-أن قيام بنوك القطاع العام بطرح شهادات بفائدة مرتفعةتسهم فى جذب الاموال إلى القطاع المصرفى وعدم استثمارها فى أدوات تؤثر بالسلب على الاقتصاد مما تؤدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير.

وقال المغربى إن الشهادة مرتفعة العائد بفائدة ٢٥٪ سيتم إيقاف بيعها للعملاء خلال أسابيع ولن تستمر لشهور، حيث وجدت إقبالا كبيرا من العملاء لشرائها ..وأوضح أنه لا يستطيع أي بنك غير الأهلي ومصر طرح شهادة ال ٢٥٪ بسبب تكلفتها المرتفعة.

قدرة القطاع المصرفي علي توظيف السيولة

ومن جانبه ، أكد عمروطنطاوى الخبير المصرفى ، أن الفترة القادمة سوف يشهد استقرار فى القطاع المصرفى مؤكد على قدرة القطاع على توظيف فائض السيولة لدية فى أدوات استثمارية تحقق نمو فى أرباح البنوك خلال ٢٠٢٣ .

وقال طنطاوى ، أن إعادة هيكلة القطاع المصرفى منذ ٢٠٠٣ ،ساهمت على قدرة القطاع لمواجهة الأثار السلبية لتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ،حيث ساهمت مبادرات البنك المركزى فى تقوية القطاع المصرفى ،حيث أنتقل حجم الودائع داخل البنوك من ١,٨ تريليون جنيه في ٢٠١٤ إلي ٧,٤ تريليون جنيه خلال ٢٠٢٢، كما بلغت معدل كفاية رأس المال في ٢٠١٤ نحو ١٣,٢ ٪ وفى عام ٢٠٢٢ بلغت ٢١ ٪، مشيرا إلى أن إجمالي القروض بلغ ٥٨٠ مليار جنيه في ٢٠١٤، وفي عام ٢٠٢٢بلغ ٣,٥ تريليون جنيه.

وأضاف أن البنك المركزى تعامل بحرفية مع تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ،التى كانت لها آثار كبيرة على الاقتصاد المصرى ،وساهمت فى أرتفاع أسعار الدولار .

وقال طنطاوى ،أنه من الصعب توقع ما سوف يحدث فى سعر الدولار خلال ٢٠٢٣ أمام الجنيه لأنه مرتبط بعدة عوامل منها هل سننجح فى جذب عدد كبير من السائحين لتنشط قطاع السياحة.

فضلا عن إتجاهات أسعار البترول وكذلك أسعار الغاز الطبيعي ، بالإضافة إلى حجم الصادرات المصرية وهل ستتمكن الصادرات المصرية من إقتحام الأسواق الخارجية أم لا، وحجم التجارة العالمية سيؤثر إيجابيا أم سلبيا على إيرادات قناة السويس ، وكذلك تحويلات المصريين بالخارج ستواصل الزيادة أم لا حيث تعانى الدول العالمية من ارتفاع معدلات التضخم ،واتجاة البنوك المركزية إلى رفع معدلات الفائدة للسيطرة على تلك المعدلات ،متوقعا أن استمرار الحرب سوف يكون لها أثار سلبية سوف تستمر خلال ٢٠٢٣.

وأضاف طنطاوى أن سعر صرف الدولار غير مقلق حيث يتم التعامل في ملف سعر الصرف بشفافية تامة ، وبالتالي فإن تحرك سعر صرف الدولار صعودا وهبوطا يؤكد أن سعر الصرف يخضع لآلية العرض والطلب ، وأن تحرك سعر الدولار في هذا المتوسط يشير إلى وجود سعر حر وليس سوق يتحكم فيه البنك المركزي ، مما يعني أن السياسة النقدية والتي يديرها البنك المركزي نجحت بشكل كبير في إدارة ملف سعر الصرف.

وأضاف أن البنك المركزى لم يتدخل بشكل مباشر فى تحديد سعر الصرف حيث لم يتم ضخ الدولار لحماية ودعم العملة المحلية ،بل يترك ذلك للعرض والطلب .

وأكد على أن ظهور السوق السوداء للدولار،يتم من قبل فئات تستهدف تدمير الاقتصاد ،لذا لابد من فرض السيطرة ،للحد من المضاربة فى سعر الدولار والذى كام قد تخطى٣٨ جنيها .

وأضاف أن قيام البنك المركزى برفع الفائدة خلال ٢٠٢٢ ،ساهم فى جذب مزيد من السيولة للقطاع المصرفى ،فى ظل ارتفاع معدلات العائد على الاوعية الشهادات البنكية لتصل إلى ٢٠٪ . ثم إلي ٢٥ ٪ وأضاف ان الشهادات التى تطرحها البنوك تدفع عملاء القطاع المصرفى ،إلى الاستثمار فى العملة المحلية مما يسهم فى تقوية الجنيه مقابل الدولار .

تحفظ أموال المودعين من التآكل

وتقول سهر الدماطي الخبير المصرفي إن طرح تلك الشهادات بفائدة مرتفعة كان ضرورة لمعالجة الفائدة السلبية والتي تمثل الفارق بين سعر الفائدة السائدة في البنوك ومعدل التضخم والذي تجاوز في آخر الاحصائيات حاجز ٢١,٥٪/ والذي قد يشهد مزيدا من الزيادة خلال الفترة المقبلة.

وأشارت إلى أنها تحفظ أموال المودعين من التآكل نتيجة للتضخم وتحركات العملة، وهذا مهم من الناحية الاجتماعية.

وتابعت أن الشهادات تسهم في سحب فائض السيولة من الأسواق وبالتالي السيطرة على التضخم، كما انها خطوة متوقعة قبل تعويم العملة واتباع سياسات سعر الصرف المرن.

مؤشر علي قوة القطاع المصرفي

أكد حازم حجازى الرئيس التنفيذي لمجلس إدارة بنك البركة مصر، أن القطاع المصرفي المصري يمتلك من الصلابة ما يؤهله لاجتياز الأزمة التي يشهدها العالم حاليًا، فبناء على التجارب المتنوعة التي مر بها وأثقلته وكان على رأسها الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، ثم تحرير سعر الصرف في عام ٢٠١٦ وتلاها أزمة كورونا في عام ٢٠٢٠، ونجح في اجتياز كل هذه التجارب بنجاح، واكتسب منها قوة أهلته لمكانته الحالية ولتبني خطط لكبح جماح التضخم الحالي،وحل مشكلة الدولار .

وأضاف حجازي أن مؤشرات القوة التي يمتلكها هذا القطاع نابعة من نسبة السيولة المرتفعة المتوفرة في البنوك حاليًا، فضلًا عن ارتفاع نسبة القروض مقارنة بالودائع بحوالي ٤٨٪، وهذا يعني أن هناك مجال كبير للنمو في مجال الإقراض أو المرابحات من الناحية الإسلامية عبر دعم أصحاب المشروعات المختلفة سواء كانت زراعية أو صناعية.

وأشار حجازى إلى أن سياسات البنك المركزي النقدية المتعلقة برفع سعر الفائدة لتقليل نسبة التضخم ساهمت في فتح الباب أمام البنوك التي لا تضع عوائد مرتفعة على المدخرات كي تطرح منتجات مالية جديدة تلائم الفترة الجارية.

القضاء علي السوق السوداء للولار

ويري قال هاني توفيق، الخبير الاقتصادي أن هناك عدداً من الأسباب من طرح هذه الشهادات يجب أن يكون المواطن على علم بها، أولها مُجابهة وكبح معدلات التضخم المرتفعة والتي يشهدها الإقتصاد العالمي، وتعويض المواطنين عن المدخرات التي تأثرت بالسلب الفترة السابقة جراء الأزمات العالمية التي تواجه العالم وليس محليا فقط وعلي رأسها الحروب والصراعات والأزمات والأوبئة، إضافة إلى تشجيع المواطنين المالكين للدولار لبيعه ثم الاستثمار بالعملة المحلية في هذه الشهادات ذات العائد المرتفع والأعلي قيمة من الاستثمار في الدولار، مما سيُساهم في القضاء على جزء كبير من الاتجار بالعملة في السوق السوداء والتي وصلت الأسعار به إلى أعلي مُعدلاتها، وكذلك سحب السيولة الزائدة من الأسواق لكبح جماح التضخم ومواجهة ارتفاع الأسعار، إضافة لتعويض المواطن عن تراجع العملة المحلية.

وقال إن إصلاح السياسة النقدية وحدها لا يكفي ولابد من وجود إصلاح هيكلي وسياسة مالية، منوهًا إلى أن إصدار شهادات ادخارية بفائدة مرتفعة حل لامتصاص السيولة وخفض الأسعار، وجعل هناك حافزا للمواطنين لشراء شهادات ادخارية، إذ إن هذه تعد «روشتة» علاجية للاقتصاد المصري.

وتابع: «شهادات الـ٢٥٪، تعد هذه الفائدة هي الأعلى في العالم خلال الفترة الحالية»، كاشفًا عن روشتة علاجية لتوفير الدولارات عبر طرح «أذون خزانة» قصير الأجل وضمان خيار لتثبيت سعر الصرف، وهذا للقضاء على السوق السوداء، إضافة إلى توفير الدولار في الدولة.

سلاح ذو حدين

وعلي الجانب الاخر يري بعض الخبراء أن طرح تلك الشهادات بفائدتها المرتفعة قد يربك العديد من القطاعات خاصة اذا دفعت الصناع أو المستثمرين إلى تجميد نشاطهم بهدف الاستثمار في الشهادة ٢٥٪ فلا يوجد أي مشروع أو استثمار يدر ربح مرتفع بنسبة ٢٥٪ .كما انها ستؤدي إلي تضرر الحكومة التي ستجد صعوبة في جذب سيولة بأسعار فائدة منخفضة من خلال بيع أذون الخزانة مما يدفعها إلى زيادة سعر الفائدة على إصدارات أدوات الدين الجديدة وهو ما يزيد عبء الفائدة عليها...كمل يتوقع أن تؤدي تلك الشهادات إلي سحب أموال المستثمرين من البورصة نتيجة ارتفاع عائدها مقارنة بدرجة المخاطر المرتفعة في سوق المال.

وفي هذا السياق ، قال الخبير الاقتصادي أحمد عبدالعزيز أن تلك الشهادات قد تؤدي إلي دفع المستثمرين إلى الاستثمار في تلك الشهادات، فهي لا تحملهم أي أعباء أو معوقات وبفائدة عالية؛ مما قد يؤثر سلبًا على الاستثمارات في مصر بشكل كبير سواء فيما يتعلق بقطاع الصناعة أو الصناعات المتوسطة أو الصناعات الصغيرة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية خلال الفترة المقبلة تؤدي إلى زيادة سعر الدولار.

وأشار إلى أن الدولة تعمل خلال الفترة الحالية على استقرار الأسعار؛ مما يزيد الحاجة إلى الاستثمار في القطاع الصناعي وهو ما يمكن أن يتأثر سلبيًا بعد طرح البنك الأهلي المصري وبنك مصر شهادات إدخار بعائد ٢٥٪ والارتفاع المستمر للدولار؛ مما يؤدي إلى التوجه للاستثمار في شهادات الإدخار بدًلا من غيرها من أوجه الاستثمارات.

و للتنازل عن العملات الأجنبية

اليوم الأحد ..البنك الأهلي المصري يستمر في فتح ١٤٦ فرعاً للراغبين في شراء الشهادات البلاتينية السنوية الجديدة بعائد يصل إلى ٢٥ ٪ سنوياً

لليوم الثالث علي التوالي . يتيح البنك الأهلي المصري ١٤٦ فرعا من فروعه موزعة بمختلف أنحاء الجمهورية وذلك لخدمة العملاء الراغبين في شراء الشهادات البلاتينية إلسنوية الجديدة بعائد يصل إلى ٢٥٪ سنويا، وكذا للتنازل عن العملات الأجنبية، حيث منع البنك الأهلي المصري الإجازات والعطلات خلال اليومين الماضيين وأعلن انه الفروع مفتوحة خلال يومي الجمعة الموافق ٢٠٢٣/٠١/٠٦ من الساعة الثانية ظهرا وحتى الساعة السادسة مساءً والأحد الموافق ٢٠٢٣/٠١/٠٨ من الساعة التاسعة صباحا حتى الساعة الثالثة مساءً تيسيرا على العملاء.

وكان البنك الأهلي المصري قد أعلن عن قراره بطرح شهادة ادخارية مدتها عام واحد بفائدة ٢٥٪ تصرف بنهاية المدة، أو فائدة ٢٢,٥٪ تصرف شهريا.

مؤكدا أن تلك الشهادة تم توفيرها منذ بداية عمل ايوم الخميس الماضي في كافة فروع البنك الأهلي المصري، وجميع القنوات الإلكترونية الخاصة بالبنك.

تصدر الشهادة الادخارية الجديدة بفئات ١٠٠٠ جنيه ومضاعفاتها، ويستهدف البنك من تلك الشهادة الجديدة الأشخاص الطبيعيين بالغين وقصر (مصريين وأجانب).

كما يتم احتساب الفائدة من اليوم التالي لشراء الشهادة مباشرة، ويمكن الاقتراض بضمانها خلال المدة، ولا يجوز استرداد قيمة الشهادة قبل مضي ٦ شهور اعتبارا من يوم العمل التالي ليوم الشراء، كما تسترد الشهادة في نهاية مدتها بكامل قيمتها الاسمية، ويمكن استردادها قبل ذلك التاريخ، وفقا والقيم الاستردادية المقررة بالبنك.

علما بأن كافة الشهادات متاحة من خلال كافة فروع البنك الأهلي المصري، وكذا عن طريق الإنترنت البنكي وتطبيق الموبيل البنكي، وكذا من خلال مركز الاتصالات الهاتفية الخاص بالبنك ١٩٦٢٣.

والفروع موضحة بالجدول التالي.

قائمة فروع المراكز التجارية والنوادي

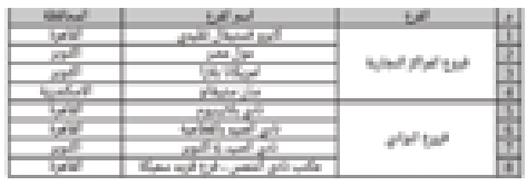

بنك مصر يتيح ١٢٦ فرعا لشراء شهادات الادخار بداية من الجمعة وحتي اليوم الأحد دون توقف

قرر بنك مصر إتاحة ١٢٦ فرعا إضافيا للعمل بداية من يوم الجمعة الماضية وحتي اليوم الأحد لتقديم خدمات شراء شهادة طلعت حرب واستبدال العملات الأجنبية.

وأعلن البنك أن الفروع مفتوحة يومي الجمعة الموافق ٦ يناير من الساعة ٢ ظهرا حتى ٦ مساء والأحد الموافق ٨ يناير من الساعة ٩ صباحا حتى ٣ عصرا.

وأوضح أن الفروع الإضافية تقدم خدمات شراء الشهادات واستبدال العملات الأجنبية فقط وذلك بخلاف فروع النوادي والمولات التي تقدم جميع الخدمات المصرفية.

وكان بنك مصر قد قرر إعادة اصدار الوعاء الادخاري الجديد شهادة "طلعت حرب"، وهي شهادة ادخار مدتها سنة تتمتع بمعدل عائد ثابت طوال مدة الاحتفاظ بالشهادة، وتبلغ نسبة العائد للشهادة ٢٥٪ سنويًا تصرف بنهاية مدة الشهادة.

هذا، ومن الممكن أن يصرف العائد شهريًا بعائد ٢٢,٥٪ سنويًا.

وتبدأ فئات الشهادة من ١٠٠٠ جنيه ومضاعفاتها وتصدر للأفراد الطبيعيين أو القُصَّر من المصريين أو الأجانب، ويتم احتساب المدة اعتبارًا من يوم العمل التالي للشراء.

ويمكن الاقتراض بضمان الشهادة، بالإضافة إلى إمكانية إصدار بطاقات ائتمانية بضمانها، ويمكن استرداد الشهادة بعد مضي ٦ شهور اعتبارا من يوم العمل التالي لتاريخ شراء الشهادة، وذلك وفقًا لقواعد الاسترداد والشروط والأحكام المنظمة.

ويمكن شراء الشهادات من أي فرع من فروع بنك مصر التي يصل عددها إلى أكثر من ٨٠٠ فرع ووحدة مصرفية منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية، كما يمكن شراء الشهادة من خلال الإنترنت والموبايل البنكي BM Online أو ماكينات الصراف الآلي ATM الخاصة ببنك مصر، التي يصل عددها لأكثر من ٥٠٠٠ آلة منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية.

ويحرص بنك مصر دائمًا على إرضاء عملائه وتلبية رغباتهم واحتياجاتهم، والعمل على التطوير الدائم لأوعيته الادخارية القائمة واستحداث كل ما هو جديد ويتلائم مع هذه الاحتياجات

وقال محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، إن مصادر الإقبال على الشهادة ذات العائد ٢٥٪ التي طرحها البنك ستكون متنوعة؛ إما عبر حائزي العملات الأجنبية، أو مَن يريد استثمار أمواله.

وأضاف رئيس مجلس إدارة بنك مصر، أن الدولار متروك للعرض والطلب، وقد يشهد انخفاضا خلال الفترة المقبلة عقب تحسن التدفقات الأجنبية.

كما أوضح الإتربي، أن تلك الشهادة تم توفيرها منذ بداية عمل الخميس الماضي في كافة فروع بنك مصر، وجميع القنوات الإلكترونية الخاصة بالبنك.

الفروع الإضافية التي تعمل يومي الجمعة والأحد

الجمعة من 2 ظهراً حتي 6 مساءً والأحد من 9 صباحاً حتي 3 مساءً

م	إسم (الفرع / المكتب)	العنوان	المحافظة
1	ابزيس (بولكلى)	463 طريق الحريه – بولكلى	الإسكندرية
2	ابو قير	47 شارع بورسعيد ابو قير	الإسكندرية
3	الإبراهيمية	190 طريق الحرية	الإسكندرية
4	محمد نجيب	9 شارع على باشا ابراهيم - برج لولوة خالد بن الوليد - ميدان محمد نجيب - سيدي بشر البحري - محافظة الإسكندرية	الإسكندرية
4	العامرية	شارع اسماء بنت ابو بكر – العامريه	الإسكندرية
6	العجمى	شارع الهتوفيل الرئيسى الهاتوفيل العجمى	الإسكندرية
7	برج السلسلة	95 طريق 26 يوليو – الازاريطة – الاسكندرية	الإسكندرية
8	طلعت حرب بالإسكندرية	9 شارع طلعت حرب – العطارين	الإسكندرية
9	الإسماعيلية	شارع التحرير وفريد ندا – الاسماعيليه	الإسماعيلية
10	الأقصر	ش الدكتور لبيب حبشى من شارع معبد الكرنك- الأقصر	الأقصر
11	الغردقة	شارع النصر الرئيسى -مدينة الغردقة - محافظة البحر الأحمر	البحر الأحمر
12	هى البنوك بالغردقة	منطقة الكوثر - طريق المطار - مدينة الغردقة	البحر الأحمر
13	سفاجا	سفاجا - الشارع الرئيسى	البحر الأحمر
14	القصير	رقم 141ش العاشر من رمضان- طريق النصر - البحر الأحمر	البحر الأحمر
15	دمنهور	1 شارع سعد زغلول - دمنهور	البحيرة
16	ابو المطامير	ش محمد متولى الشعراوى - مركز ابو المطامير - محافظة البحيرة	البحيرة
17	كفر الدوار	شارع بورسعيد كفرالدوار	البحيرة
18	إيتاى البارود	شارع الجمهوريه ايتاى البارود البحيرة	البحيرة
19	6 اكتوبر (المنطقة الصناعية)	مجمع البنوك/المنطقة الصناعية الرابعة/قطعة3/1 أكتوبر	الجيزة
20	6 اكتوبر الحصرى	ابراج برعى بلازا- برج رقم 6- ميدان الحصرى خلف مسجد الحصرى - مدينة 6 أكتوبر	الجيزة
21	مدينة 6 اكتوبر	قطعة رقم 1/ 4 مبنى مول اكتوبر هاوس التجارى شرق سوميد بجانب جامعة 6 اكتوبر للعلوم والتكنولوجيا - مدينة 6 اكتوبر - محافظة الجيزة	الجيزة
22	مدينة الشيخ زايد	مدينه الشيخ زايد هى الندى مركز الندى التجارى - محافظة 6 اكتوبر	الجيزة
23	الجيزة	511شارع الأهرام بالجيزة/ عمارة النصر/ ميدان الجيزة	الجيزة
24	الهرم	3 ش الهرم بجوار مستشفى الجيزة الدولى	الجيزة
25	البدرشين	1 شارع عمرو بن العاصى/ طريق مصر اسيوط	الجيزة
26	العياط	ش الجيش بجوار مستشفى العياط المركزى/ مدينة العياط/محافظة 6 اكتوبر	الجيزة
27	الدقى	29 شارع محى الدين ابو العز ،تقاطع مصدق- الدقى-الجيزة	الجيزة
28	امبابة	طريق جمال عبد الناصر -ميدان الكيت كات - امبابه	الجيزة
29	محمد حافظ	56	شارع جامعه الدول العربيه - برج ابو الفتوح - المهندسين	الجيزة
30	منشاة القناطر	مبنى مجمع الخدمات التابع لمركز ومدينة منشاة القناطر - شارع مجلس المدينة - مدينة القناطر - محافظة الجيزة	الجيزة

م	إسم (الفرع / المكتب)	العنوان	المحافظة
31	شارع المديرية بالمنصورة	شارع المديريه القديمة - المنصوره	الدقهلية
32	شربين	40 شارع الجيش - مدينة شربين - محافظة الدقهلية	الدقهلية
33	دكرنس	شارع التفراشى وشارع الجيش امام موقف التاكسى / دكرنس	الدقهلية
34	ميت غمر	5 ش الحرية - ميت غمر	الدقهلية
35	السويس	ش 23 يوليو السويس	السويس
36	الزقازيق	29 شارع طلعت حرب	الشرقية
37	فاقوس	31 شارع سعد زغلول / فاقوس	الشرقية
38	بلبيس	147 شارع بورسعيد / بلبيس	الشرقية
39	كفر صقر	شارع بنك مصر – كفر صقر	الشرقية
40	بسيون	شارع23 يوليو - بسيون -الغربية	الغربية
41	قطنا	8 شارع الجيش قطنا - الغربية	الغربية
42	المحلة الكبرى - طلعت حرب	شارع23 يوليو / المحله الكبرى - الغربية	الغربية
43	السنطة	شارع الجيش - مدينة السنطة - محافظة الغربية	الغربية
44	كفر الزيات	كفر الزيات -الغربيه	الغربية
45	الفيوم	45 شارع الحريه الفيوم	الفيوم
46	ووتر واي	وحدة رقمAGS5، AFS5 – قطعة 22 أ – منطقة المستثمرين الشمالية بالقاهرة الجديدة – محافظة القاهرة	القاهرة
47	التسعين	شارع التسعين – قطعة 338 القطاع الثالث – التجمع الخامس- القاهرة الجديدة	القاهرة
48	ميراج بزينيس	مشروع نيو هواي - محور مصطفى كامل - التجمع الأول - القاهرة	القاهرة
49	مدينة الرحاب	التجمع الأول مدينة الرحاب مجمع البنوك طريق مصر السويس	القاهرة
50	مدينتى	المرحلة الأولى - المنطقة الإدارية - مبنى البنوك - مدينتى	القاهرة
51	الشروق	الحى الثامن المجاورة الأولى - شارع مبارك (طريق اكاديمية الشروق والجامعة الأمريكية)	القاهرة
52	المقطم	351 - منطقة د - ميدان النافورة المعلق على شارعي 11 ، 12	القاهرة
53	اراببلا بلازا	مول اراببلا بلازا - منطقة المثلث - التجمع الخامس - محافظة القاهرة	القاهرة
54	حلوان	35 ا شارع مصطفى المراغى / حلوان	القاهرة
55	السيدة زينب	315 شارع ور سعيد - بجوار المدرسة الخديوية	القاهرة
56	كورنيش المعادى	كورنيش النيل-28أ ابراج سما - المعادى	القاهرة
57	زهراء المعادى	برج الغربية - قطعة 3 - بلوك 86 - الشطر 13 - زهراء المعادى - القاهرة	القاهرة
58	حدائق القبه	38ا شارع ترعه الجبل - حدائق القبه	القاهرة
59	مشيه البكرى	2 شارع جسر السويس - ميدان بن سنذر	القاهرة
60	جسر السويس	150 / 172 شارع جسر السويس - الزيتون - محافظة القاهرة	القاهرة
61	أهلينا	مشروع الاسكان الإجتماعى أهلينا 2 - حى السلام أول مدينة السلام - محافظة القاهرة	القاهرة
62	العباسية	13 شارع الجنزورى -ميدان الجيش	القاهرة

م	إسم (الفرع / المكتب)	العنوان	المحافظة
63	شبرا	101شارع شبرا	القاهرة
64	أغاخان (شبرا المظلات)	ابراج اغاخان - برج رقم 15 كورنيش النيل	القاهرة
65	النيل	1187 مبنى كابرو بلازا – كورنيش النيل	القاهرة
66	باب اللوق	6 ميدان الفلكى - باب اللوق	القاهرة
67	طلعت حرب	7 شارع طلعت حرب	القاهرة
68	الزمالك	10 شارع الكامل محمد - الزمالك	القاهرة
69	دار ضباط حرس الحدود - الزمالك	102 شارع ام كلثوم - امام حديقة الأسماك - الزمالك - القاهرة	القاهرة
70	المعاملات الدولية	153شارع محمد فريد	القاهرة
71	الثوره	113 شارع الثورة - مصر الجديده	القاهرة
72	عباس العقاد	45 شارع عباس العقاد - مدينه نصر	القاهرة
73	مكرم عبيد	54 شارع مكرم عبيد - مدينة نصر - محافظة القاهره	القاهرة
74	الميثاق	عمارة رقم 5 أبراج صفوة الميثاق - بجوار ضن مول - الحى العاشر - مدينة نصر - القاهرة	القاهرة
75	مصرالجديده	129 شارع السيد المرغنى ميدان السبع عمارات - مصر الجديده	القاهرة
76	العروبه	عمارات مصر للتعمير - مبنى السوق التجارى المنطقة الثالثة - مساكن شيراتون - مصر الجديدة	القاهرة
77	شارع بيروت	7 شارع الاهرام - مصر الجديده	القاهرة
78	فريد سميكة	111 مكرر فريد سميكة - النزهة - مصر الجديدة - محافظة القاهرة	القاهرة
79	الموسكي	68 شارع الازهر	القاهرة
80	الدواوين	5 ميدان لاظوغلى - ش نوبار	القاهرة
81	الدراسة	187 شارع المنصوريه - الدراسه	القاهرة
82	التوفيقية	4 ميدان غرابى	القاهرة
83	ناون ستار - العبور	مول ناون ستار - الحى السابع - مدينة العبور - محافظة القليوبية	القليوبية
84	بنها	شارع سعد زغلول / بجوار مستشفى الراعى الصالح	القليوبية
85	شبين القناطر	شارع الشرفا - منطقة المرور القديم - شبين القناطر - القليوبية	القليوبية
86	قليوب	شارع العاشر من رمضان - طريق القناطر - قليوب - محافظة القليوبية	القليوبية
87	شبرا الخيمة	شارع سته ارض نوبار - شبرا الخيمة	القليوبية
88	القناطر الخيرية	تقسيم شركة القاهرة للزيوت والصابون خلف شركة المحالج المصرية - القناطر الخيرية	القليوبية
89	شبين الكوم	شارع الجلاء ناصية شارع الشهيد عبدالمنعم حمزة - شبين الكوم - المنوفية	المنوفية
90	منوف	شارع بورسعيد - ميدان الجلاء -منوف	المنوفية
91	المنيا	ميدان الساعة - ش الجيش	المنيا
92	مغاغة	شارع الجمهوريه - مغاغة	المنيا
93	بنى مزار	شارع الابراهيميه - بنى مزار	المنيا

م	إسم (الفرع / المكتب)	العنوان	المحافظة
94	ملوي	شارع بنك مصر - طريق مصر اسوان الزراعى	المنيا
95	اسوان	كورنيش النيل - اسوان	اسوان
96	كوم امبو	شارع بورسعيد – امام قسم الشرطة وبجوار المحكمة – مدينة كوم امبو – محافظة اسوان	اسوان
97	السد العالى	هى الشروق - طريق السادات - محافظة اسوان	اسوان
98	كورنيش النيل إدفو	شارع كورنيش النيل - مدينة إدفو - محافظة أسوان	اسوان
99	اسيوط	شارع سعد زغلول- ميدان البنوك - اسيوط	اسيوط
100	ديروط	شارع سعد زغلول - ديروط	اسيوط
101	ابو تيج	شارع الجلاء - ابو تيج	اسيوط
102	أبنوب	شارع اسيوط - مدينة أبنوب - محافظة اسيوط	اسيوط
103	بنى سويف	شارع 23 يوليو الرياضى سابقا بنى سويف	بنى سويف
104	ببا	شارع التحرير - ببا	بنى سويف
105	الواسطى	شارع طراد النيل - بجوار عمر افندى - الواسطى -محافظة بنى سويف	بنى سويف
106	بورسعيد - السلطان حسين	5شارع السلطان حسين – مبنى فيربور - بور سعيد	بورسعيد
107	راس سدر	طريق القاهره شرم الشيخ - راس سدر - جنوب سيناء	جنوب سيناء
108	طور سيناء	شارع الشهيد احمد حمدى - جنوب سيناء – الطور	جنوب سيناء
109	شرم الشيخ	مجمع البنوك شرم الشيخ	جنوب سيناء
110	دهب	قطعة رقم 4 خدمات المشرية - بجوار محطة تحلية مياه دهب - مدينة دهب	جنوب سيناء
111	دمياط	35 شارع سعد زغلول – دمياط	دمياط
112	المنزلة	شارع سامى شلبايه -المطرية	دمياط
113	فارسكور	14 شارع كورنيش النيل	دمياط
114	دمياط الجديدة	الحى 1 مجاورة 1 عمارة 11عمارات الدلتا دمياط الجديدة	دمياط
115	سوهاج	17 شارع الفيسراية - سوهاج	سوهاج
116	طهطا	40 شارع محمد فريد - طهطا	سوهاج
117	جرجا	شارع سعد زغلول - جرجا	سوهاج
118	أخميم	26 يوليو - شارع حلمى الشريف سابقا - بجوار شركة مصر لتأمينات الحياة - مدينة أخميم - محافظة سوهاج	سوهاج
119	العريش	شارع 26 يوليو رقم 19 - امام المجلس المحلى -العريش	شمال سيناء
120	قنا	شارع بورسعيد قنا	قنا
121	نجع حمادى	ش بورسعيد من شارع المحطة - نجع حمادى	قنا
122	قوص	شارع طريق النصر - مدينة قوص - محافظة قنا	قنا
123	كفر الشيخ	شارع صلاح سالم -كفر الشيخ	كفرالشيخ
124	دسوق	شارع الجيش - دسوق - كفر الشيخ	كفرالشيخ
125	بلطيم	شارع التحرير - بلطيم - كفر الشيخ	كفرالشيخ
126	مرسى مطروح	18 شارع الجلاء – مرسى مطروح	مطروح

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

الإنتاج الحربي تبحث استقطاب استثمارات واقامة شراكات مع كرواتيا بمختلف مجالات التصنيع

بحث محمد صلاح الدين مصطفى، وزير الدولة للإنتاج الحربي، مع السفير أيمن ثروت، أمين سفير مصر لدى جمهورية كرواتيا، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الجانبين.

وأوضح وزير الدولة للإنتاج الحربي، أن هذا اللقاء يأتي بهدف بحث سبل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية الثنائية بين الجانبين، وفتح آفاق جديدة للتعاون مع جمهورية كرواتيا في مختلف المجالات الصناعية، وكذا جذب استثمارات للسوق المصرية في ظل الفرص الاستثمارية المتاحة والإصلاحات الاقتصادية التي تمت بالدولة خلال الفترة الماضية.. وأضاف أن اللقاء يهدف أيضًا إيجاد فرص إقامة شراكات ثنائية تعود بالنفع على كلا الطرفين، مؤكدًا على اهتمام الدولة المصرية بالتوسع في جذب المزيد من الاستثمارات، ومعربًا عن ترحيب وزارة الإنتاج الحربي باستقبال الوفود الفنية للشركات الكرواتية.

خطة تطوير واستغلال أراضي اشركات قطاع الأعمال العام علي طاولة الحكومة

التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، محمود عصمت، وزير قطاع الأعمال العام؛ لمتابعة عدد من ملفات عمل الوزارة خلال الفترة الراهنة.

وأكد رئيس الوزراء، حرص الدولة على تحقيق الإدارة المثلى للشركات التابعة لقطاع الأعمال العام، والأصول المملوكة لها، باعتبار هذا القطاع ركيزة رئيسية في النهوض بقطاع الصناعة الذي يمثل قاطرة دفع الاقتصاد الوطني.

واستعرض الوزير، خلال اللقاء، الموقف التنفيذي لمشروع تطوير محالج القطن، ومصانع الغزل والنسيج، في عدة محافظات، ضمن خطة الدولة للنهوض بهذا المجال الاستراتيجي الذي تحظى مصر بمزايا نسبية فيه، لاسيما المدخلات والخبرات الفنية المدربة.

وتناول عصمت، خطة تطوير واستغلال الأراضي المملوكة للشركات التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام؛ للوصول إلى الاستفادة على الوجه الأمثل من هذه الأصول ذات القيمة الكبيرة؛ من أجل تحقيق عائد اقتصادي يساهم في نمو تلك الشركات، وتعزيز قدراتها، وبالتالي زيادة الإنتاج وفرص العمل والتشغيل.

وتطرق إلى دور وزارة قطاع الأعمال العام في تطوير ودعم قطاع الصناعة بمختلف مجالاته، في إطار من تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، حيث تناول موقف تطوير عدد من المشروعات في مجال صناعة الألومنيوم لدعم هذه الصناعة المهمة.

اسلام عبدالفتاح

القوى العاملة: بروتوكول تعاون مرتقب مع «ابدأ» لتطوير مراكز التدريب المهني

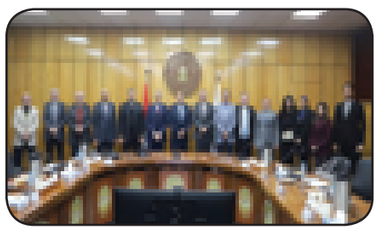

أعلنت وزارة القوى العاملة بقيادة وزيرها حسن شحاتة، عن بروتوكول تعاون مرتقب مع شركة ابدأ لتنمية المشروعات ووزارة التجارة والصناعة واتحاد الصناعات وصندوق تمويل التدريب والتأهيل التابع لـ«القوى العاملة»، يتضمن تنفيذ خطة لتطوير وإدارة مراكز التدريب التابعة لوزارة القوى العاملة ووزارة الصناعة ومصلحة الكفاية الإنتاجية، وتوفير تدريب فني ومهني وتثقيفي للعمالة المصرية طبقًا للمعايير الدولية، والسعي نحو تغيير الثقافة المجتمعية تجاه العمالة الفنية، وتحقيق استدامة وجودة التدريب من خلال تطوير مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني التابعة للدولة؛ لتكون ذراعًا جديدة من أذرع المبادرة الرئاسية حياة كريمة التي أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسي، في المدن والقرى الأكثر احتياجًا للخدمات، وذلك من خلال الدعم التمويلي من صندوق تمويل التدريب التابع لوزارة القوى العاملة.

وأوضحت أن الوزير، منذ توليه حقيبة الوزارة في أغسطس الماضي أكد أن ملف تدريب الشباب على مهن يحتاجها سوق العمل، على رأس أولويات الوزارة؛ تنفيذا لتوجيهات الرئيس السيسي.

واجتمع وزير القوى العاملة، بوفد من شركة «ابدأ لتنمية المشروعات» برئاسة أحمس ربيع، رئيس مجلس الإدارة، وممثلين عن وزارة التجارة والصناعة، واتحاد الصناعات، وصندوق تمويل التدريب والتأهيل، ناقش فيه المجتمعون من جميع الأطراف المعنية ملامح البروتوكول المقرر توقيعه قريبًا، وتشكيل لجنة لصياغة النقاط الرئيسية التي ستشملها البنود التفصيلية التي سيتم توقيعها بين الأطراف والجهات المعنية لتنفيذ خطة التطوير بشكل أكثر تفصيلًا، وتحديد الأسس والمبادئ التي ستحكم التعاون بما يحقق الأهداف المنشودة.

وشارك في اللقاء عمرو هزاع، الوزير المفوض ومستشار وزير التجارة والصناعة ورئيس وحدة المشروعات التنموية، واللواء خالد أبو مندور، رئيس مصلحة الكفاية الإنتاجية، وخالد الجندي، باحث فني بمكتب وزير التجارة والصناعة، وخالد عبد العظيم، المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات المصرية، ومحمد عبد السلام، نائب لجنة التعليم والتدريب بالاتحاد، وياسمين كمال، مساعد رئيس مجلس إدارة شركة ابدأ للتدريب والبحث والتطوير، ونهال الأشقر مساعد رئيس مجلس الإدارة لشؤون الاتصال المؤسسي بالشركة، وخالد خلف، نائب مدير الإدارة القانونية بالشركة، وريهام أبو شادي، نائب رئيس وحدة المشروعات التنموية بالشركة، وسلمى ياسر، المستشار القانوني بالشركة، ورباب عبد الفتاح، مساعد مدير قسم التسويق والاتصال المؤسسي بالشركة، ومريم سلامة، محام رئيس مكتب سمير للإستشارات القانونية، ومن وزارة القوى العاملة إيهاب عبد العاطي، المستشار القانوني للوزير، وأيمن قطامش، رئيس الإدارة المركزية للتدريب المهني، وحسين صبري البكباشي، مستشار الوزير للمعلومات، وعبد الوهاب خضر، المستشار الإعلامي والمتحدث الرسمي، ومنال عبد العزيز، رئيس الإدارة المركزية لشؤون مكتب الوزير، وطارق صقر، ممثل صندوق الطوارئ.

عمر جودة يستعرض استراتيجية مصر للتأمين في توظيف التكنولوجيا الحديثة خلال ٢٠٢٣

أكد عمر جودة عضو مجلس الادارة المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مصر للتأمين، تحقيق الشركة لنتائج تطور في الاداء والنجاح في تحقيق معدلات نمو غير مسبوقة تعكسها الأرقام والانجازات المحققة خلال النصف الأول من العام المالي حتى ٣١/١٢/٢٠٢٢، فقد بلغت معدلات النمو في اقساط التأمين المباشر ٢٣٪، بينما نجحت الشركة في تحقيق معدلات نمو في اقساط التأمين الوارد بلغت ٣١ لتحقق الشركة خلال الستة أشهر الماضية إجمالي معدل نمو ٢٤٪، وهو ما يعكس نجاح وتفوق الاستراتيجية التي تنتهجها الشركة والتي استطاعت بها تحقيق هذه الانجازات رغم التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي ككل.

يذكر أن الشركة استطاعت تحقيق نتائج إيجابية خلال العام المالي المنتهي في ٣٠/٦/٢٠٢٢ فقد بلغت صافي الأرباح المحققة مبلغ وقدره ٢,٧٣٨ مليار جنيه، بينما بلغ إجمالي استثمارات الشركة مبلغ وقدره ٣٩,٧ مليار جنيه، وحققت الشركة جملة أقساط بلغت ١٠,٤ مليار جنيه، بالإضافة إلى نجاح الشركة في تدعيم مركزها المالي وقوتها المالية كأكبر كيان تأميني في مصر يوفر حماية متميزة للعملاء مستندة على قواعد قوية من الملاءة المالية للشركة من خلال زيادة رأس المال المدفوع إلى ٨ مليار جنيه بدلا من ٦ مليار جنيه وكذلك زيادة رأس المال المرخص به إلى ١٥ مليار جنيه، ورأس المال المصدر لـ١٠ مليارات جنيه.

وأكد جودة، أن الشركة تواصل مسيرتها الناجحة في ابتكار حلول تأمينية تلبي احتياجات عملائها وتوظيف التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي لتقديم خدمة تأمينية متميزة لعملاء الشركة، فقد نجحت الشركة في الانتهاء من تنفيذ وتشغيل نظام التأمين الجديد الذي تم تطبيقه على كافة افرع التأمين بهدف تحديث أنظمة التأمين الأساسية وتطوير العمليات الرئيسية، وتيسير كفاءة عمليات الاكتتاب والمطالبات لتطوير آلية العمل اليومية.

وأوضح أن هذا هو العهد والميثاق الذي تلتزم به الشركة منذ نشأتها في أن عملاءها على قمة أولوياتها، مضيفًا أن الشركة استطاعت بكل فخر واعتزاز أن تحظى بثقة مؤسسات التصنيف العالمية، فقد أكدت مؤسسات التصنيف العالمية على ثقتها في أداء شركة مصر للتأمين وقدرتها ومكانتها المتميزة، فقد حصلت الشركة على تصنيف من مؤسستين عالميتين للتصنيف.

وأكدت مؤسسة «A best» العالمية المتخصصة في تصنيف شركات التأمين على تصنيف مصر للتأمين العالمي في ٢٠٢١/٢٠٢٢، وحصلت الشركة على تصنيف «B+» لقوة مركزها المالي وتصنيف ائتماني «bbb»، والذي يوضح مدى قدرتها على الوفاء بكل التزاماتها، مع نظرة مستقبلية مستقرة لكلا التصنيفين «Stable Outlook».

وفي وقت سابق قامت مؤسسة «Fitch» العالمية بتثبيت تصنيف شركة مصر للتأمين عند «egy +AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو أعلى تصنيف قد تمنحه شركة فيتش العالمية لمؤسسة مصرية؛ نظرًا لمكانتها في سوق التامين المصري، ومركز الشركة المتميز كأكبر شركة تأمين في السوق وقاعدتها الرأسمالية القوية وأدائها المالي المتميز، واستراتيجية الاستثمار الرشيدة فيها.

برلماني: مديونيات بالمليارات لشركة سكر الحوامدية لدى هيئة السلع التموينية

أكد النائب أحمد عاشور عضو لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، أن شركة السكر للصناعات التكاملية «سكر الحوامدية»، التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، وتشرف عليها وزارة التموين، مهددة بكارثة كبيرة.

وأضاف عاشور، مخاطبًا الدكتور علي المصيلحي، وزير التموين، أن هذه الشركة التي أنشئت منذ عام ١٨٦٨، كانت أمورها المادية مستقرة وتحقق أرباحا، إلا أنها عانت من أزمة كبيرة في الفترة الأخيرة وتحديدًا آخر ٣ سنوات.

وأكد أن كل منتجات السكر التي تتم في شركة السكر يتم توريدها لهيئة السلع التموينية التي توزعها بدروها على التجار وتجمع أموالها، إلا أنها لا تسددها لشركة السكر.

وكشف حجم الأضرار التي تعرضت لها الشركة نتيجة هذا الأمر، موضحًا أن مديونيات شركة السكر لدى هيئة السلع التموينية تخطت مليارات الجنيهات، ومن ثم لجأت شركة السكر للحصول على قروض لسداد رواتب العمال، في مفارقة غريبة وعجيبة، مما يهدد باختفاء منتج السكر من السوق إذا توقفت هذه الشركة عن العمل.

وطالب عاشور، وزير التموين بسرعة إيجاد حلول سريعة وجوهرية لهذه الكارثة، حتى تسترد شركة السكر أموالها، وتستمر عجلة الدوران، مما يحافظ على هذه الصناعة الاستراتيجية، التي لا يمكن لأي منزل مصري الاستغناء عنها.

شيماء مرسي

«راكتا» تصدر بيانًا توضيحيًا بعد قرار وزير قطاع الأعمال بإقالة مجلس إدارتها

أصدرت شركة العامة لصناعة الورق «راكتا»، بيانًا توضيحيًا بشأن قيام وزير قطاع الأعمال بإقالة مجلس الإدارة؛ بسبب سوء حالة خطوط الإنتاج وعدم الصيانة وإهمال المباني.

وقالت الشركة، في بيان ، إن مجلس الإدارة الحالي مستمر في العمل والعضو المنتدب التنفيذي لحين قيام القابضة للصناعات الكيماوية بتغيير ممثليها بمجلس الإدارة.

وكان محمود عصمت، وزير قطاع الأعمال العام، أجرى زيارة مفاجئة للشركة العامة لصناعة الورق (راكتا) بمحافظة الإسكندرية؛ لمراجعة صيانة الماكينات وخطوط الانتاج، وذلك تمهيدا لإحياء صناعة الورق بالشراكة مع مستثمر استراتيجي.

ووجه الوزير، على الفور، بإقالة مجلس إدارة الشركة؛ بسبب سوء حالة خطوط الإنتاج وعدم صيانة المعدات والإهمال، وعدم القيام بواجبات العمل.

٣٣,٢ مليار جنيه صافي مبيعات مجموعة طلعت مصطفي عن السنة المالية ٢٠٢٢

أعلنت مجموعة طلعت مصطفى القابضة، تحقيق صافي مبيعات بلغت ٣٣,٢ مليار جنيه عن السنة المالية ٢٠٢٢، ليتخطى مستهدف مبيعاتها لعام ٢٠٢٢ المتوقعة والبالغة ٢٦,٢٤ مليار جنيه، بواقع ٢٨٪.

ويأتي ذلك على الرغم من استمرار التداعيات المعاكسة الناجمة عن الصراع العسكري في أوروبا، الذي أدى إلى تفاقم آثار التحديات التي يواجهها الاقتصاد الكلي بالفعل في أعقاب أزمة الوباء العالمي.

وأرجعت المجموعة، الزيادة القوية في المبيعات هذا العام نتيجة الاستفادة من انخفاض قيمة الجنيه المصري طوال عام ٢٠٢٢، مما زاد من جاذبية الاستثمار في سوق العقارات في مصر، خاصة في المشاريع الراسخة مثل مدينتي التي طورتها العلامة التجارية العقارية الكبيرة والموثوقة مثل «TMG».

«السويدي إليكتريك» تستثمر إنشاء منطقة صناعية في مصر على مساحة ٥ ملايين متر

قال الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، إن الحكومة تلقت طلبًا من مجموعة السويدي إليكتريك لإنشاء منطقة صناعية جديدة بمدينة أكتوبر الجديدة، والتي من المخطط أن يتم تنفيذها عبر نظام المطور الصناعي، بالقرب من الميناء الجاف الذي يتم تنفيذه بمدينة السادس من أكتوبر.

وأكد مدبولي، أن الحكومة ترحب وتدعم القطاع الصناعي، قائلا: «كل ما يهمنا في هذا السياق هو الإسراع في عملية تنمية المنطقة الصناعية المقترحة، وذلك فيما يتعلق بسرعة توصيل المرافق، وبناء المصانع وتشغيلها، خاصة أن لدينا تجربة سابقة مع بعض المطورين الصناعيين كانت تستغرق فيها عملية تنمية الأراضي الصناعية سنوات عديدة، وهذا من شأنه تعطيل التنمية في المنطقة بوجه عام»، مشددًا على أن الحكومة لن تكسب جنيها واحدًا من ثمن هذه الأراضي الصناعية، وما يهمنا هو التنمية، وسرعة تشغيل المصانع.

المنتدي المصري الصيني .. فعاليات مهمة علي طريق تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين القاهرة وبكين

مشاركة موسعة لوزراء ومسؤولين وخبراء بفعاليات المنتدي بالقاهرة وتأكيدات علي قوة العلاقات المتنامية بين البلدين

وزيرة التخطيط : التبادل التجاري بين البلدين زاد بنسبة ٣٧% ووصل إلى ١٣ مليار دولار خلال الـ ٩ أشهر الأولى من ٢٠٢٢

نظمت جمعية الصداقة المصرية - الصينية بالتعاون مع السفارة الصينية بالقاهرة فعاليات "منتدى التعاون الاقتصادي والاستثماري المصري الصيني" ، بمشاركة موسعة من مسؤولين وخبراء ، من بينهم الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، ووليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية بقناة السويس، وحسام هيبة، رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، و السفير لياو لي تشيانغ، سفير جمهورية الصين الشعبية في القاهرة .

كما ألقى كل من وزير التجارة والصناعة وعمرو موسى الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية والرئيس الفخري لمجلس جمعية الأعمال المصرية الصينية والسفير أحمد والي رئيس جمعية الصداقة المصرية الصينية، كلمات خلال فعاليات المنتدى تتعلق بقوة العلاقات المتنامية بين مصر والصين.

وعلى الجانب الصيني، ألقى كل من السفير الصيني لدى القاهرة ورئيس الغرفة الصينية للتجارة في مصر كلمتين بالمنتدي الذي شهد أيضا مشاركة مجموعة كبيرة من ممثلي الشركات المصرية والصينية، والتي عبرت كلماتهم عن جهود وسبل دعم التعاون بين البلدين الصديقين في مجالات التعمير والبنية التحتية، والطاقة النظيفة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر، وصناعة السيارات التقليدية والكهربائية، والصناعة وتوطينها في مصر ونقل التكنولوجيا، فضلا عن التعاون المصري الصيني في مجال الاقتصاد والاستثمارات الاقتصادية في المنطقة الاقتصادية بقناة السويس وربط أجندة مصر ٢٠٣٠ بمبادرة الحزام والطريق الصينية.

كما شهد المنتدي مشاركة تشانج ويتشاي، رئيس غرفة التجارة الصينية في مصر، وعدد من رؤساء الشركات المصرية والصينية ، إلي جانب مشاركة عريضة لممثلي عدد من المؤسسات الاقتصادية ومراكز الفكر والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والتي احتفت بها الدولة المصرية خلال عام ٢٠٢٢، حيث عكس المنتدى مرة أخرى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في تعزيز علاقات الدولة بالقوى والبلدان الأخرى، كما عكس قدر الآفاق الواسعة للتعاون بين مصر والصين والذي يستدعي أن تقوم الدولتين بتوظيفه بما يحقق تطلعات ومصالح الشعبين الصديقين.

وقال أحمد سلام الخبير في الشؤون الصينية والمستشار الإعلامي السابق بالسفارة المصرية في بكين إن جمعية الصداقة كانت قد طرحت فكرة المنتدى منذ عدة أشهر كأحد أولى النشاطات المواكبة لاحتفال الجمعية بالذكرى ال ٦٥ لإنشائها في عام ١٩٥٨ كأولى جمعيات المجتمع الأهلي في مصر والمنطقة العربية وأفريقيا التي تعنى بالشؤون الصينية والعلاقات مع الصين.

وأضاف أن جمعية الصداقة المصرية الصينية من منطلق إدراكها بأن علاقات التعاون بين مصر والصين سوف تعود لسيرتها الأولى بعد ثلاثة أعوام من القيود بفعل جائحة كورونا، كانت حريصة على أن يتم الحفاظ على الزخم الذي تحقق مع انعقاد القمة العربية الصينية الأولى في الرياض في ديسمبر الماضي، والقمة الهامة التي جمعت الرئيس عبد الفتاح السيسي والرئيس الصيني على هامش القمة العربية الصينية والتي كانت قوة دفع لانطلاقة جديدة في علاقات الدولتين خلال المرحلة القادمة.

تعزيز العلاقات الثنائية

وفي كلمتها ، أوضحت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن المنتدى يمثل حدثا مهمًا في سبيل تعزيز العلاقات المصرية الصينية، حيث يأتي في مرحلة شديدة الدقة يشهدها العالم، كما تغطي موضوعاته مجالات حيوية ومتنوعة للتعاون بين البلدين.

وأكدت السعيد أهمية ومتانة العلاقات المصرية الصينية؛ حيث أنها علاقات ذات مآض عريق، ترتكز على ثوابت أصيلة، وينتظرها مستقبل واعد؛ مشيرة إلى الروابط التاريخية والحضارية والثقافية التي طالما جمعت البلدين من خلال طريق الحرير البري، وتمتد آفاقه وصولا للتعاون من خلال محور قناة السويس، متابعه أن ذلك يعزز الصداقة والاحترام المتبادل الذي يجمع الشعبين، والاهتمام والدعم الذي تُوليه القيادة السياسية في البلدين لتطوير تلك العلاقات وتنميتها، في ضوء علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين والزيارات واللقاءات المتبادلة والتي تكللت مؤخرا باللقاء الذي جمع زعيمي البلدين على هامش القمة العربية الصينية الأولى في الرياض في ديسمبر الماضي.

وأشارت السعيد إلى نجاح البلدين رغم التحديات والمتغيرات الاقليمية الدولية في تعزيز علاقات التعاون الثنائي الاقتصادي والاستثماري، موضحه أن التبادل التجاري بين البلدين شهد زيادات ملحوظة بلغت نسبتها ٣٧٪ على أساس سنوي حيث وصل إلى ١٣ مليار دولار خلال الـ ٩ أشهر الأولى من ٢٠٢٢، مضيفه أن حجم الاستثمارات الصينية في مصر جاءت في العديد من المشروعات الإنتاجية والقطاعات الحيوية منها قطاع الطاقة والكهرباء والصحة والتكنولوجيا والبنية التحتية.

وتابعت السعيد أن العلاقات بين مصر والصين أثبتت قدرتها على مواكبة التحولات والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، حيث التقت إرادة البلدين وسعيهما الحثيث في المشاركة الفاعلة في جهود التنمية ومواجهة التحديات الاقتصادية والجيوسياسية غير المسبوقة التي يشهدها العالم، متابعه أن ذلك جعل العلاقات بين مصر والصين نموذجًا واعدًا للشراكة والتعاون المثمر، خاصة في ضوء ما يمتلكه البلدان من إمكانيات بشرية ومادية هائلة تجعل منهما سوقًا كبيرة للمنتجات والعمل، مضيفه أن التجربة التنموية الثرية للبلدين تخلق العديد من الفرص المتاحة للتعاون والاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص في البلدين.

وتابعت وزيرة التخطيط أن جمهورية الصين لديها تجربة تنموية ملهمة؛ تحظى بإشادة وتقدير العالم، وتميزت بقدر كبير من الشمول للنواحي الاقتصادية والاجتماعية، وحقق الاقتصاد الصيني من خلالها نجاحات كبيرة خاصة في مجال تشجيع التصنيع، وزيادة التصدير، وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، والحفاظ على نمو اقتصادي مرتفع ومستدام.

وأشارت إلى جهود مصر الحثيثة والبرامج الطموحة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال "رؤية مصر٢٠٣٠"، ومواصلة تنفيذ برنامج إصلاحات هيكلة جادة في إطار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، مؤكده أن مصر تتمتع باقتصاد متنوع، استطاع رغم تعاظم التحديات أن يحقق العديد من المؤشرات الإيجابية، منها تحقيق معدل نمو بلغ ٥,٦ قبل الأزمات الاخيرة.

واستعرضت السعيد جهود الدولة المصرية لاستكمال تلك المسيرة التنموية بتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، متابعه أن التجربة التنموية المصرية شهدت مسارات مختلفة أولهما الاستمرار في استقرار الدولة المصرية من خلال الاستثمار في البنية التحتية، متابعه أنه كان مهم تدخل الدولة للاستثمار في البنية التحتية من كهرباء وشبكة طرق والموانئ المصرية وذلك لتهيئة جودة الحياة للمواطن المصري، وبهدف توافر بنية تحتية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، مشيرة كذلك إلى مرحلة الإصلاح الهيكلي، موضحه ان الدولة تستكمل في تلك المرحلة برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم إطلاقه في ٢٠١٦، حيث تتم بشكل تشاركي مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال والمفكرين ومراكز الأبحاث فهي خطة الدولة المصرية وليست خطة الحكومة، متابعه أن خلال خطة الإصلاح الهيكلي تم التركيز على عدد من المحاور التي تضمنت تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على الصمود وذلك بالارتكاز على الاقتصاد الحقيقي، بالتركيز على القدرة التنافسية لقطاعات الصناعة والزراعة والاتصالات، متابعه أن المحور الأول من خطة الإصلاح الهيكلي تركز على تلك القطاعات وتوجيه قطاع الاقتصاد الحقيقي بزيادة نسبته من ٢٥٪ إلى ٣٥٪ من الناتج، وبالتالي توجيه المنتجات بأن تصبح أكثر قدرة على التنافسية وبالتالي يصبح الاقتصاد أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية التي يعاني منها العالم أجمع.

وتابعت السعيد الحديث حول محاور خطة الإصلاح لافته إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الخاص، مؤكده أهمية مشاركة القطاع الخاص باعتباره الشريك الأساسي في عملية التنمية والمشغل الأساسي لقوة العمل حيث يسهم في تشغيل ٨٢٪ من العمالة المصرية، مشيرة إلى إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة التي تأتي في إطار تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخلق البيئة الاقتصادية الداعمة والجاذبة للاستثمارات لوضع الأسس والمرتكزات الرئيسية لتواجد الدولة في النشاط الاقتصادي، مشيرة كذلك إلى قيام الدولة بوضع الحوافز وتفعيل بعض الأمور الموجودة في قانون الإستثمار والتي لم تكن مفعلة مسبقًا مثل الرخصة الذهبية وأخرى المتعلقة بتوطين الصناعات خاصة الصناعات الخضراء.

كما أشارت السعيد إلى تحديث قانون مشاركة القطاع الخاص مع الدولة في مشروعات البنية التحتية، من أجل مزيد من تسهيل دور القطاع الخاص في تلك المشروعات، لافته كذلك إلى إنشاء الصندوق السيادي المصري ليكن ذراعًا استثماريًا مهمًا للدولة، لخلق آلية يستطيع القطاع الخاص التعامل معها سواء في تعظيم العائد في أصول الدولة المستغلة استغلال غير كفؤ، وغير مستغلة، أو بالدخول في استثمار مباشر مع القطاع الخاص، مشيرة إلى البدء في تسريع دور المنطقة الاقتصادية لقناة السويس كمركز مالي ولوجيستي يمكن العمل معه لتعظيم دور القطاع الخاص من مشروعات مختلفة كثيرة من توطين صناعات أو توطين مشروعات خاصة بالطاقة الجديدة والمتجددة كمشروعات الهيدروجين الأخضر، موضحه أن مصر حاليًا تتحول لتكن مركز إقليمي ودولي لمشروعات الهيدروجين الأخضر.

أضافت وزيرة التخطيط أنه لدينا أكثر من ١٥ اتفاقية معظمها تحالفات دولية ومصرية لجعل المنطقة الاقتصادية هي المنتج الرئيسي لتلك المشروعات الخاصة بالطاقة الجديدة والمتجددة وغيرها الخاصة بتحلية المياه والتي يعمل عليها الصندوق السيادي مع مجموعة من المؤسسات الدولية.

وأشارت السعيد خلال كلمتها إلى استضافة مصر مؤتمر المناخ COP٢٧، لافته كذلك إلى نجاح مصر في إطلاق السندات الخضراء لأول مره لتمويل المشروعات الخضراء ، مشيرة إلى استهداف الخطة الاستثمارية للدولة زيادة المشروعات الخضراء والتي تسهم في استدامة الموارد والحفاظ عليها من أجل الأجيال القادمة، فضلًا عن إطلاق معايير الاستدامة البيئية لكل مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، تعمل عليها كل المؤسسات وتأخذها في الاعتبار عند وضع المشروعات الخاصة بها.

مشروعات جديدة

من جانبه ، قال وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية بقناة السويس، إن هناك حوالي ١٣٤ شركة صينية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وأن العام الحالي سيشهد افتتاح العديد من المشاريع الصينية بالمنطقة الاقتصادية التي كانت تحت الانشاء.

وأضاف جمال الدين، خلال منتدى الاقتصاد والاستثمار الصيني المصري : «إننا نعتزم إطلاق جولة ترويجية للصين خلال العام الحالي لإبراز ما تم إنجازه في البنية التحتية في المنطقة لجذب العديد من الاستثمارات الصينية»، ذاكرا أن حجم الاستثمار في البنية التحتية بلغ ٣ مليارات دولار حتى وقتنا الحالي.

وأشار إلى الانتهاء من تطوير ميناء العين السخنة خلال العام الحالي، مردفا: «هناك العديد من المحفزات الاستثمارية التي تشجع المستثمرين على إقامة مشروعات داخل المنطقة الاقتصادية في حالة التصدير يُعفى المصدر من الجمارك بشكل تام كما أن المنطقة تسمح بالملكية الأجنبية للمشروعات القائمة بنسبة ١٠٠٪ بالإضافة إلى حوافز خاصة للصناعات التي تشغل أكثر من ٥ آلاف عامل».

وفي كلمته ، قال السفير لياو لي تشيانج، سفير جمهورية الصين الشعبية لدى القاهرة إن الشركات الصينية تعمل بكل جدية على توسيع السوق المحلية وخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، بما ترك «لون أحمر صيني» في طريقة مصر نحو النهضة.

وتابع تشيانج: «بصفتي سفيرًا للصين في مصر، يسعدني كثيرا أن أرى أن التعاون الودي بين الصين ومصر أصبح أقوى بعد نجاحنا في مواجهة تحديات الجائحة والتعافي البطيء للاقتصاد العالمي».

واستكمل السفير بقوله : يقول مثل قديم « الوصول غالبًا هو بداية الرحلة الحقيقية « ، لذا سيشهد السور العظيم والأهرامات تضامننا وتعاونا في المستقبل، ففي السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة، نسعى لتعزيز التنمية عالية الجودة في إطار «الحزام والطريق» وتنفيذ «الأعمال الثمانية المشتركة» للقمة الصينية العربية الأولى، وإثراء مقومات التعاون الثنائي للحصول على النتائج المبكرة في المجالات الثمانية: التنمية والأمن الغذائي والصحة، والابتكار الأخضر وأمن الطاقة والحوار الحضاري، وتأهيل الشباب والأمن والاستقرار.

وتابع السفير: «في الوقت نفسه، سنواصل تشجيع الشركات الصينية على التعاون مع الشركات المصرية في المجالات العدة مثل التصنيع والطاقة والكهرباء والنقل والموانئ والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا والطيران، استنادا إلى مزايا مصر الجغرافية وظروفها المواتية للتجارة الدولة والتكلفة المنخفضة للعناصر الإنتاجية».

وأوضح السفير تشيانج أن تنفيذ «الأعمال الثمانية المشتركة» سيضخ دفعة جديدة في التعاون الثنائي، والنتائج المثمرة للتعاون البراجماتي بين الصين ومصر ستفيد الشعبين بشكل أفضل.

و قال عمرو موسي الرئيس الشرفي لمجلس أمناء جمعية رجال الأعمال المصريين الصينيين ، إن هناك علاقات طيبة بين مصر والصين وإن الشراكة الاقتصادية بينهم مفيدة ومريحة للطرفين معا.

وطالب موسى، خلال كلمته بأن يكون قطاع التكنولوجيا على رأس الأنشطة الاستثمارية بين مصر والصين، ذاكرا أن الاستثمار في التكنولوجيا الأفضل في التنمية للاقتصاد المصري والصيني.

وذكر موسى، أن وثيقة مليكة الدولة من أهم الخطوات التي تم اتخاذها خلال الفترة الماضية ويجب متابعة تنفذها ومراقبة نتائجها.

وقال حسام هيبة رئيس الهيئة العامة للاستثمار، إن هناك نحو ٢٠٠٠ شركة مساهمة صينية تعمل في مصر بمختلف القطاعات الصناعية باستمارات كبيرة أبرزها صناعات الأجهزة الكهربائية والأعلاف الحيوانية.

محيي السعيد

رئيس «اقتصادية قناة السويس» : 134 شركة صينية في المنطقة الاقتصادية للقناة و العام الحالي سيشهد افتتاح العديد من المشاريع الصينية

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

هيئة الاستثمار تبحث مع إمارة الفجيرة فرص الشراكات الاستثمارية

بحث حسام هيبة، رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والمستشار عماد حفناوي، مستشار حكومة الفجيرة لشؤون المناطق الحرة والأفشور، فرص عقد شراكات استثمارية بين مجتمعي الأعمال في مصر وإمارة الفجيرة بدولة الإمارات، خاصة في قطاعات الطاقة والخدمات اللوجستية والبنية التحتية. واتفق هيبة، وحفناوي، على إقامة فعاليات مُشتركة لتطوير أدوات وآليات التحكيم التجاري الدولي، وإعداد دورات تدريبية وتوعوية للعاملين بمجال الاستثمار؛ لتعريفهم بتطورات التحكيم الدولي عالميًا، خاصة مع ما يستحدث من أنشطة وممارسات جعلت قدرة الدول على حل النزاعات الاستثمارية ركن أساسي في قياس قدراتها التنافسية وجاذبية بيئة الاستثمار الخاصة بها.

٣ تشريعات جديدة علي طريق دعم الاستثمار

مجلس النواب يوافق علي قانونين بتطوير ميناءي العين السخنة والدخيلة لتحويل مصر لمركز عالمي للتجارة واللوجستيات

وافق مجلس النواب برئاسة المستشار الدكتور حنفى جبالى ، نهائيا ، على ٣ مشروعات قوانين، بشأن تطوير البنية الفوقية وتشغيل وإدارة ميناءي العين السخن والدخيلة، فى إطار إنشاء محور السخنة الدخيلة اللوجيستى وربط البحرين المتوسط والأحمر، بالإضافة لقانون يمنح وزير البترول الترخيص بالتعاقد للبحث عن البترول بمنطقة مليحة بالصحراء الغربية.

حيث وافق مجلس النواب على مشروع قانون مُقدم من الحكومة بمنح التزام بناء وتطوير البنية الفوقية، واستخدام، وإدارة، وتشغيل، واستغلال، وصيانة، وإعادة تسليم محطة حاويات بالرصيف (١٠٠) بميناء الدخيلة-الإسكندرية.

ويأتي مشروع القانون استكمالا لمخطط التطوير الموضوع والذي تضمن إنشاء محور السخنة / الدخيلة الوجيستي المتكامل للحاويات لربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر من خلال ميناءي السخنة على البحر الأحمر والإسكندرية على البحر المتوسط، فقد شرعت وزارة النقل في تطوير البنية التحتية بالميناءين، واستخدام نفس الآلية لإنشاء وتشغيل وإدارة البنية الفوقية في محطة حاويات متطورة وبقدرات تشغيلية عالية بكل ميناء منهما (السخنة، والاسكندرية) من خلال التفاوض مع مشغلى محطات الحاويات العالميين حتى تم التوافق مع تحالف يضم شركات (هاتشيسون إيجيبت انفيتمنتس- هاتشيسون بورتس بي ١٠٠ – دخيلة كونتينر تير مينالز أوفرسيز)، والبدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنح التزام بناء وتطوير البنية الفوقية، واستخدام، وإدارة، وتشغيل، واستغلال، وصيانة، وإعادة تسليم محطة حاويات بالرصيف (١٠٠) بميناء الدخيلة – الإسكندرية لمدة ٣٠ عاما، وبناء عليه تقدمت الحكومة بمشروع القانون التزاما بحكم المادة (٣٢) من الدستور التى حددت أساليب منح التزام المرافق العامة.

وجاء مشروع القانون في ثلاث مواد متضمنة مادة النشر حيث نصت المادة الأولى على منح التزام بناء وتطوير البنية الفوقية، واستخدام، و إدارة، وتشغيل، واستغلال، وصيانة، وإعادة تسليم محطة حاويات بالرصيف (١٠٠) بميناء الدخيلة – الإسكندرية لشركة الدخيلة لمحطات الحاويات" تحت التأسيس شركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة الخاصة(شركة المشروع)، والمؤسسة من مجموعة شركات (هاتشيسون إيجيبت انفيتمنتس- هاتشيسون بورتس بي ١٠٠ – دخيلة كونتينر تير مينالز أوفرسيز) المنبثقة من التحالف (هاتشيسون بورت هولدينج ليمتد – ترمينال انفستمنت ليميتد هولدينج إس.إيـه) وفقا لأحكام العقد المرافق والجداول الملحقة به.

وحددت المادة الثانية من مشروع القانون مدة الالتزام الممنوحة لشركة المشروع المذكورة بالمادة الأولى بـ٣٠ عاما تبدأ من تاريخ استلام الأرض من مانح الالتزام ، أما المادة الثالثة وهي مادة النشر التي حددت تاريخ العمل بالقانون اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وأكدت لجنة النقل فى تقريرها أن مشروع القانون جاء في الإطار الدستوري والقانوني، وأن تنفيذ مشروع محطة حاويات متطورة بميناء الإسكندرية يأتى في إطار خطة الدولة للنهوض بالموانئ البحرية المصرية التي وجه بها الرئيس عبد الفتاح السيسي، وضمن رؤية وزارة النقل الشاملة لتطوير وتحديث ميناء الإسكندرية بهدف استيعاب حركة بضائع والحاويات المتزايدة وجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة للعمل في هذا المجال.

وذكرت اللجنة، أن التوجه نحو تنفيذ مشروعات المرافق العامة من خلال إشراك القطاع الخاص في ذلك، بات توجهاً وضرورياً لدعم موازنات الدولة لكي تتمكن من تنفيذ مشروعاتها التنموية والخدمية والاستثمارية وأن دراسة الجدوى المعدة لهذا المشروع مبنية على أساس منح مدة التزام ثلاثين عاماً كفترة تشغيل فعلية للمشروع من أجل استرداد رأس المال الضخم المستثمر فيه، لذلك وجب أن يتم إصداره بقانون.

وأضافت أن العوائد الاستثمارية لمشروع محطة الحاويات على رصيف ١٠٠ بميناء الإسكندرية/الدخيلة، سوف تحدث نقلة نوعية في الإيرادات المتوقعة للميناء، و ستوفر ميزة تنافسية كبيرة للميناء في مجال النقل البحرى باستخدام سفن الحاويات العملاقة، وأن الشروط والأحكام الواردة في عقد الالتزام المرافق لمشروع القانون جاءت متوافقة مع الدستور.

تطوير " العين السخنة"

كما وافق مجلس النواب ، نهائيا على مشروع قانون مُقدم من الحكومة بمنح التزام بناء وتطوير البنية الفوقية، واستخدام، وإدارة، وتشغيل، واستغلال، وصيانة، وإعادة تسليم محطة حاويات بميناء العين السخنة، وجاء مشروع القانون في ثلاث مواد متضمنة مادة النشر.

ومنحت المادة الأولى التزام بناء وتطوير البنية الفوقية، واستخدام، وإدارة، وتشغيل، واستغلال، وصيانة، وإعادة تسليم محطة حاويات بميناء العين السخنة لشركة البحر الأحمر لمحطات الحاويات "تحت التأسيس شركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة الخاصة (شركة المشروع) والمؤسسة من مجموعة شركات (هاتشيسون بورتس سخنة - ريد سي كونتينر تيرمينالز أوفرسيز - سي أم إيه تيرمينالز)، المنبثقة من التحالف (هاتشيسون بورت هولدينج ليمتد – سي. أم. إيه. تيرمينالز إس. إيه، إيس. – كوسكو شيبينج بورتس ليمتد)، وفقا لأحكام العقد المرافق والجداول الملحقة به، وحددت المادة الثانية مدة الالتزام الممنوحة لشركة المشروع المذكورة بالمادة الأولى بـ ٣٠ عاما تبدأ من تاريخ استلام الأرض من مانح الالتزام.

أما المادة الثالثة، فهى مادة النشر التي حددت تاريخ العمل بالقانون اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وأشارت لجنة النقل بمجلس النواب فى تقريرها، إلي أن التوجه نحو إشراك القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات المرافق العامة بات توجها عالميا وضروريا لدعم موازنات الدول في تنفيذ مشروعاتها الخدمية والاستثمارية، وأن آلية منح التزام المرافق العامة وفق القواعد الدستورية والقانونية تعتبر من الآليات التي يمكن أن تحقق العديد من النتائج الإيجابية على الاقتصاد القومي، وكذلك على جودة الخدمات التي تقدمها المرافق العامة وذلك من خلال جذب المستثمرين أصحاب الخبرات المتميزة في بناء وتطوير البنية الفوقية، وما يسفر عنه ذلك من ضخ استثمارات إضافية لتنفيذ مشروعات داخل الدولة، تستهدف تطوير البنية التحتية، وتحسين أداء الخدمات العامة المقدمة للمواطن المصرى.

ولفتت اللجنة، إلى أن الشروط والأحكام الواردة في عقد الالتزام المرافق لمشروع القانون جاءت في إطار تحقيق المصلحة العامة للجهة مانحة الالتزام وهى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وأوضحت أن مشروع القانون يهدف إلى زيادة حصة مصر من السوق العالمية لتجارة الترانزيت وزيادة القدرة التنافسية مع موانئ الدول المجاورة في مجال النقل البحري باستخدام سفن الحاويات العملاقة ، وتشغيل خدمات ملاحية مباشرة عبر تطوير حلول متكاملة للنقل والتداول بين محطات الحاويات البحرية وخدمات النقل متعدد الوسائط ورفع تصنيف الميناء عالمياً والاستفادة من خبرات القطاع الخاص في تحسين أداء الخدمة داخل الميناء وتوفير فرص عمل جديدة قدرت بنحو ٢٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

ويعمل المشروع كما أوضح تقرير اللجنة على مراعاة ضوابط حماية البيئة في المشروعات مما يساعد على حماية البيئة والارتقاء بالصحة والمجتمع

إقرار قانون يمنح وزير البترول الترخيص بالتعاقد للبحث عن البترول بمنطقة مليحة بالصحراء الغربية لزيادة الدخل القومي

سلوي ابراهيم

١,٥ مليار دولار استثمارات الشركات الناشئة بمصر خلال ٥ سنوات

معلومات الوزراء: الشركات المصرية الناشئة سجلت نموا قياسيا فى حجم الاستثمار الجريء بمعدل نمو سنوى مركب بلغ ٨٣,٨١٪

نشر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء إنفوجرافيك جديدًا يرصد خلاله أبرز المعلومات حول استثمارات الشركات الناشئة فى مصر خلال السنوات الخمس الماضية وفق بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية فى ديسمبر ٢٠٢٢.

و سجلت الشركات المصرية الناشئة نموا قياسيا فى حجم الاستثمار الجريء خلال الخمسة أعوام الماضية بمعدل نمو سنوى مركب بلغ ٨٣,٨١٪، وإجمالى قيمة الاستثمارات خلال الخمس سنوات الماضية يقارب مليارًا ونصف مليار دولار، وإجمالى عدد الجولات التمويلية خلال الخمس سنوات الماضية ٧١٠ جولات، وبلغت قيمة متوسط الجولة التمويلية فى الشركات الناشئة ٦,٨ ملايين دولار فى ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٤,٢ ملايين دولار فى ٢٠٢١. وقد وصل عدد الشركات الناشئة العاملة فى مصر حاليا ٦٧٧ شركة، توسعت منها محليًا ودوليًا نحو ٦,٢٪ .

وقال محمد عزام استشاري التحول الرقمي، إن التكنولوجيا هي السبب الرئيسي لتطوير الحياة من أول العصر الحجري مرورًا بالعصر البرونزي، والتكنولوجيا الزراعية التي قامت عليها حضارة مصر العظيمة، وصولًا إلى الثورة الصناعية الأولى والثانية وما بعدهما.

وأضاف استشاري التحول الرقمي، خلال تصريحات له أن التكنولوجيا قد يكون لها جوانب سلبية وهو شيء متوقع وموجود ويجرى التعامل معه وإيجاد الحلول لتقليل المخاطر، ولكنها سبب رئيسي في تقدم البشرية في كل شيء، مثل الصحة والتعليم والزراعة والصناعة والفضاء والاتصالات، ولولا التكنولوجيا لم يكن باستطاعتنا التواصل مثلما يحدث الآن.

وأوضح استشاري التحول الرقمي، الشركات الناشئة هي شركات يقوم عليها شباب في أغلب الأحيان، يقدمون من خلالها خدمات أو منتجات قائمة على التكنولوجيا لتقديم قيمة مضافة، وهي من تصنع المستقبل، مثل التليغراف فى القرن الـ١٩، والتليفون في القرن الـ٢٠، والكمبيوتر والهواتف والإنترنت.

وأكد استشارى التحول الرقمي، أهمية الاستثمار في الشركات الناشئة العاملة في التكنولوجيا موضحًا أن حجم الاستثمار فيها حاليًا يصل ٦٥٠ مليار دولار سنويًا وبزيادة كبيرة من عام إلى آخر، وحتى في ظل أزمة كورونا والأزمة الاقتصادية العالمية استمر في مجال شركات التكنولوجية، وهي أكبر قطاع يُضخ أموال به قائلا: الاستثمار في التكنولوجيا رهان العالم الرابح.

فرص عمل

وفي تصريحات سابقة ، قالت الدكتورة غادة خليل، مدير مشروع رواد ٢٠٣٠، إن عدد الشركات الناشئة العاملة في مصر حاليا ٦٧٧ شركة، ومتوسط عدد فرص العمل بالشركات الناشئة العاملة ٤٥,٩٥٥ فرصة عمل، وأن نسبة الشركات التي توسعت محليا وعالميا ٦,٢٠٪ من إجمالي عدد الشركات النشطة.

أضافت أن الشركات المصرية الناشئة سجلت نموًا قياسيًا في حجم الاستثمار الجرئ خلال الخمس

أعوام الماضية بمعدل نمو سنوى مركب بلغ ٨٣,٨١٪، وأن إجمالي قيمة الاستثمارات خلال الخمس سنوات الماضية ما يقارب مليار ونصف دولار، وإجمالي عدد الجولات التمويلية خلال الخمس سنوات الماضية ٧١٠ جولة، مؤكدة أن قيمة متوسط الجولة التمويلية في الشركات الناشئة زادت من ٤,٢ مليون دولار في ٢٠٢١ إلى ٦,٨ مليون دولار في ٢٠٢٢.

جاء ذلك مؤتمر صحفي عقدته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية/ ممثلة في مشروع رواد ٢٠٣٠؛ لإعلان حالة ريادة الأعمال والشركات الناشئة في مصر، وذلك خلال جلسة بعنوان "عيادات الأعمال.. الحلول والخدمات للشركات الناشئة ورواد الأعمال"، والتي شهدت توقيع عدد من بروتوكولات التعاون بين المشروع وعدد من الشركاء.

وخلال الجلسة استعرضت الدكتورة غادة خليل، مدير مشروع رواد ٢٠٣٠، تاريخ المشروع والمنح والخدمات التي يقدمها، مؤكدة أن مصر من أسرع البيئات الرائدة في نمو عدد الشركات الناشئة، وأن مصر تحافظ على المركز الأول أفريقيا وتتقدم ١٠ مراكز عالميا في المؤشر العالمي لريادة الأعمال NECI الصادر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال في ٢٠٢٢.

وأشارت "خليل"، إلى أن هناك فرصة مميزة لرواد الاعمال في دخول قطاعات فريدة وصاعدة كقطاع الطاقة والمياه والذكاء الاصطناعي.

وأكدت الدكتورة غادة خليل، أهمية عيادات الأعمال والخدمات التي تقدمها، مشيرة إلى أن الهدف الحالي هو زيادة عدد عيادات الأعمال بالمحافظات المختلفة وتحسين الخدمات المقدمة من خلالها لرواد الأعمال، موضحة أن عيادات الأعمال توفر بيئة مناسبة داعمة لريادة الأعمال من خلال الخبراء المتخصصين في مجالات مختلفة، مشيرة إلى أن المشروع يتعاون مع عدد من الشركاء الاستراتيجيين، وأن الرعاة الرسميين للمشروع هما بنك مصر والبنك الأهلي.

واستعرضت "خليل"، أوجه التعاون مع شركاء المشروع، لافتة إلى أن شركاء المشروع في مجال التسويق، حيث وقع المشروع مع عدد من الشركات، وذلك بهدف زيادة عدد الشركات التي تقدم استشارات تسويقية لرواد الأعمال.

وقالت "خليل"، إنه في مجال تطوير الأعمال تم توقيع بروتوكول تعاون كذلك مع جمعية شباب الأعمال، مشيرة إلى توقيع اليوم مع مبادرة رواد النيل التابعة للبنك المركزي، لافتة إلى أنه في المجال التقني تم التعاون مع GoDaddy وهي واحدة من أكبر الشركات التي تقدم خدمات تقنية لرواد الأعمال، كذلك التعاون مع BznsBuilder .

خطة متكاملة

ووضعت الدولة خطة متكاملة لدعم ريادة الأعمال وتشجيع الشركات الناشئة، من خلال مضاعفة أعداد المتدربين وميزانية التدريب التقنى على مدار السنوات الماضية لتصل إلى مستهدف ٢٢٥ ألف متدرب بميزانية ١,٣ مليار جنيه فى العام المالى الحالى مقارنة بعدد ٤ آلاف متدرب بميزانية ٥٠ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٢٠١٨ مع التركيز على التخصصات عالية القيمة، وذلك بالتعاون مع كبرى الشركات التكنولوجية العالمية لبناء القدرات الرقمية لكل فئات المجتمع ووفقا لمستويات متعددة ، إضافة إلى زيادة مراكز الإبداع التكنولوجي من ٣ مراكز إلى ٣٠ مركزا من خلال نشر مراكز إبداع مصر الرقمية فى جميع المحافظات باستثمارات إجمالية تصل إلى ٤,٢ مليار جنيه، حيث تم افتتاح ٨ مراكز فى المرحلة الأولى من المشروع، وجار العمل حاليا على إنشاء ١٢ مركزا جديدا فى المرحلة الثانية من المشروع التى سيتم افتتاحها فى العام المقبل، على أن يتم افتتاح المرحلة الثالثة التى تضم ٧ مراكز فى ٢٠٢٤، علاوة على إنشاء مدارس التكنولوجيا التطبيقية we، حيث تم إنشاء نحو ٦ مدارس فى عدد من المحافظات وسيتم التوسع فى الفترة المقبلة لتشمل كل المحافظات.

وساهمت الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لدعم الشباب، فى نمو استثمارات الشركات الناشئة نحو ١٥٧ ٪ لتتضاعف من ١٩٠ مليون دولار بعدد ١١٧ صفقة فى عام ٢٠٢٠، إلى ٤٩٠ مليون دولار بعدد ١٤٧ صفقة خلال عام ٢٠٢١.

وتمثل الشركات الدولية ٣٢٪ من بين جميع المستثمرين فى الشركات المصرية الناشئة فى ٢٠٢٠، وتحتل مصر المركز الثانى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث عدد الاستثمارات فى الشركات الناشئة وفقا لتقرير «ماجنيت magnitt»، والمركز الثانى من حيث مناخ ريادة الأعمال على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقا لتقرير «ومضة wamda»، بينما شغلت المركز الأول فى التكنولوجيا المالية فى الشرق الأوسط وفقا لتقرير «بلينك Blink» .

اسامة السيد

رئيس الوزراء يتابع جهود جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المختلفة

عقد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا لمتابعة جهود جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المختلفة، بحضور الدكتور محمد شاكر، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، وطارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتور محمد معيط، وزير المالية، وأحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، وعبدالله الإبياري، رئيس قطاع الاستثمار بـ«صندوق مصر السيادي»، ومسؤولي الوزارات المعنية.

وفي مستهل الاجتماع، أكد رئيس الوزراء، على أن الحكومة تضع ملف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على قمة أولوياتها خلال المرحلة المقبلة، لافتًا إلى استمرار العمل على خلق مناخ جاذب لهذه الاستثمارات من خلال التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية.

وزير الكهرباء: استثمارات القطاع بلغت 355 مليار جنيه خلال 8 سنوات

قال الدكتور محمد شاكر وزير الكهرباء، إن الاستثمارات في قطاع الكهرباء بلغت ٣٥٥ مليار جنيه من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢١، موضحًا جهود الوزارة في تنمية إنتاج الهيدروجين الأخضر، متوقعا توفير ما يقرب من ١٠٠ ألف وظيفة بالتزامن مع التوسع في هذا النوع من الطاقة.

وذكر شاكر، خلال كلمته في اجتماع لجنة الصناعة بمجلس النواب، أن مركز التحكم القومي تحت الإنشاء بالعاصمة الإدارية سيتم الانتهاء منه في نهاية عام ٢٠٢٣.

وأكد وجود انخفاض في معدل استهلاك الوقود بما يساهم في التصدير للخارج، لافتًا إلى سعي الوزارة للوصول إلى ٦٠٪ من الطاقة المتجددة وفق استراتيجية ٢٠٣٥، ومردفًا: «نستهدف الوصول إلى ٧٢٪ في الطاقة المتجددة في ٢٠٤٠».

وتنبأ شاكر، بأن منظومة الطاقة المتجددة ستطغى على إنتاج الطاقة في مصر خلال ١٥ أو الـ٢٠ سنة المقبلة، لاسيما وأنها طاقة غير مكلفة مثل طاقة الرياح والشمسية.

الرئيس التنفيذي لسكاتك النرويجية يستعرض آخر تطورات مشروعات الشركة في مصر

أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن الدولة المصرية حريصة على اتخاذ القرارات اللازمة لدعم قطاع الطاقة المتجددة، بما يتماشى مع التوجه العالمي لدعم مثل هذه المشروعات، مشيرًا في هذا السياق إلى قرار مجلس الوزراء بشأن تقديم حوافز للأنشطة الاستثمارية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر من بين مجالات أخرى.

وجاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده مدبولي؛ لمتابعة الموقف التنفيذي للمشروعات التي تنفذها شركة سكاتك النرويجية في مصر، بحضور الدكتور محمد شاكر، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، وتيريه بيلسكوج، الرئيس التنفيذي لشركة سكاتك، ومحمد عامر، المدير العام الإقليمي للشركة.

وأكد مدبولي، أن شركة سكاتك تعد شريكا استراتيجيًا لمصر في مجال الهيدروجين الأخضر، مرحبًا بمسئولي الشركة النرويجية، ولافتاً إلى أنه تمت إضافة مادة جديدة على قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ .

الحكومة: حل ٢٥٠ شكوى تلقتها الوحدة الدائمة لحل مشكلات المستثمرين من أصل ٣٦٣ش

ترأست رانـدة المنشاوي، مساعد أول رئيس مجلس الوزراء، اجتماع الوحدة الدائمة لحل مشكلات المستثمرين، بحضور حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ورؤساء ومسئولي عدد من الهيئات والجهات المعنية والمستثمرين المعنيين، وذلك في إطار سعي الحكومة لإيجاد حلول سريعة وفاعلة للمشكلات التي تواجه المستثمرين والشركات.

وخلال الاجتماع، أكدت المنشاوي، مواصلة جهود الوحدة؛ من أجل بحث المعوقات والتحديات التي تواجه المستثمرين، والشركات المحلية والأجنبية العاملة في مصر بمختلف القطاعات، والتي تتلقاها الوحدة من خلال أكثر من وسيلة مباشرة ورقمية، بهدف دفع الاستثمار وتيسير الإجراءات.

وذكرت أن إجمالي الشكاوى التي تلقتها الوحدة بشكل مباشر، بلغ ٣٦٣ شكوى، تم الانتهاء من حل ٢٥٠ شكوى منها، ويتم حاليًا التنسيق والمتابعة بشأن ١١٣ شكوى مع الوزارات المعنية للانتهاء منها بالكامل.

وأضافت أن الوحدة تلقت عبر المنظومة الإلكترونية لها ٩٤٢ شكوى، تم توجيه ٦٧٢ شكوى منها للوزارات المعنية، حيث تم الانتهاء من فحص ٤٦٦ شكوى والرد عليها بالفعل، وجار متابعة ٢٠٦ شكاوى مع الجهات المختصة.

واستعرضت المنشاوي، خلال الاجتماع أبرز مشكلات المستثمرين على أجندته، وتم اتخاذ إجراءات تجاهها بالتنسيق مع الجهات المعنية، كما تطرقت للموضوعات المتعلقة بعدد من المستثمرين السعوديين، لافتة إلى الانتهاء من الدراسة القانونية لـ٤٨ طلبًا، من إجمالي ٨٠ موضوعًا تم عرضها على الوحدة.

وتابعت: «تم بالفعل الاستجابة لـ٣٣ طلبًا منها من جانب الجهة الإدارية المعنية وحل مشكلة المستثمر، والاستجابة لـ٤ طلبات أخرى بصدور قرار من مجلس الوزراء، ويجري حالياً استكمال الدراسة والبحث لباقي الطلبات تمهيداً للتوصل لقرارات بشأنها».

كما تطرقت المنشاوي، لملف الرخصة الذهبية (الموافقة الواحدة)، مشيرة إلى إصدار دليل الرخصة الذهبية، من خلال الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، متضمنًا الحوافز الاستثمارية الممنوحة، والقطاعات المستحقة، والمستندات المطلوبة من المستثمرين للحصول على الرخصة الذهبية، وخاصة شروط اعتبار المشروع الاستثماري «استراتيجي» أو «قومي»، وكذلك القطاعات الاستثمارية المستهدفة لمنح الرخص الذهبية.

وتناولت الجهود الخاصة بالترويج للرخصة الذهبية، مؤكدة إعداد نسخة من دليل إجراءات إصدار الرخصة الذهبية وإرساله للجهات المختصة، للتعريف بالرخصة الذهبية والتيسيرات التي تمت على اشتراطات الحصول عليها، مع إعداد نسخة باللغة الانجليزية لهذا الدليل للترويج لها خارجيًا بالتنسيق مع وزارة الخارجية من خلال السفارات المصرية بكل دول العالم، وكذا مكاتب التمثيل التجاري، وتم كذلك التعريف بالرخصة الذهبية خلال الزيارات الترويجية التي تقوم بها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، للترويج للاستثمار في العديد من الدول العربية والأوروبية، وكذا خلال اللقاءات التي تُعقد مع المستثمرين المحليين والأجانب، وكذا سفراء ووزراء الدول العربية والأجنبية.

رضوى عبدالله

«شركة بتروجلف» : بدء إنتاج ٣ آبار جديدة في خليج السويس بالنصف الأول من ٢٠٢٣

تابع طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، موقف مشروع الإنتاج المبكر من حقل شمال جيسوم الشمالي لشركة بتروجلف بمنطقة خليج السويس؛ للتعجيل بعملية الإنتاج من الحقل.

واستمع الوزير إلى شرح من رئيسي شركتي بتروجلف وخدمات البترول البحرية حول معدلات الإنجاز في مشروع إقامة المنصة البحرية، والتسهيلات اللازمة للإنتاج المبكر من الحقل.

وقالت الوزارة، إن المشروع يسهم في تحقيق زيادة في إجمالي الإنتاج الحالي من حقول بتروجلف بأكثر من الضعف، ليصل إلى نحو ٢٠ ألف برميل من خلال حفر ٣ آبار ووضعها على خريطة الإنتاج تباعًا خلال شهور النصف الأول من العام الحالي.

وأوضحت أنه من المنتظر الانتهاء من وضع أولى الآبار أوائل الشهر المقبل وبدء الإنتاج من المشروع الذي يمثل تعاونًا مصريًا خالصًا لجميع الشركات العاملة في تنفيذه، التي استطاعت التغلب على تحديات التنفيذ من خلال تطبيق حلول متكاملة للاستفادة المثلى من المهمات والأصول مما ساعد على تسريع وتيرة العمل بالمشروع خلال الشهور الأخيرة.

مصر والهند تبحثان تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وفتح آفاق للاستثمار الأجنبي

بحث محمود عصمت، وزير قطاع الأعمال العام، بمقر الوزارة، مع السفير أجيت جوبتيه سفير دولة الهند بالقاهرة، آليات تعزيز التعاون المشترك بين مصر والهند في المجالات الاقتصادية والتجارية، وسبل فتح آفاق جديدة أمام الاستثمار الأجنبي.

وأكد الوزير، خلال اللقاء، على العلاقات الوثيقة بين مصر والهند وعمق التعاون المشترك بينهما، معربا عن تطلعه لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات، خاصة في ظل وجود عدد من نماذج التعاون والشراكة القائمة بين شركات قطاع الأعمال وشركات هندية.

واستعرض وزير قطاع الأعمال العام العديد من الفرص الاستثمارية المطروحة في الشركات التابعة للوزارة، وحرص الوزارة وانفتاحها على التعاون مع القطاع الخاص الأجنبي والمحلي في إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة.

وأشار إلى الدراسات التي تمت على مدار الشهور الماضية بشأن إقامة عدد من المشروعات الصناعية بهدف توطين التصنيع المحلي وإحلال الواردات.

ومن جانبه، أعرب أجيت جوبتيه سفير الهند بالقاهرة عن اهتمام الجانب الهندي بتعزيز التعاون المشترك وزيادة استثماراته في مصر التي تعد أحد أهم شركاء الهند التجاريين في القارة الأفريقية، مشيراً إلى تطلع العديد من الشركات الهندية لفتح آفاق جديدة من التعاون مع شركات وزارة قطاع الأعمال العام.

وزير الإسكان يصدر حزمة من التكليفات لرؤساء شركات مياه الشرب والصرف الصحي لحوكمة منظومة العمل والإرتقاء بالأداء

ترأس الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، اجتماع اللجنة التنسيقية العليا لشركات مياه الشرب والصرف الصحي، بحضور مسؤولي قطاع المرافق بالوزارة، ومسؤولي الشركة القابضة للمياه والصرف، ورؤساء شركات المياه والصرف على مستوى الجمهورية.

وخلال الاجتماع، أصدر الجزار، حزمة من التكليفات والتوجيهات لرؤساء شركات مياه الشرب والصرف الصحي؛ من أجل تطوير الأداء، وحوكمة منظومة العمل بالشركات؛ للارتقاء بالخدمات التي يقدمها قطاع مرافق مياه الشرب والصرف الصحي، التي تمس الحياة اليومية للمواطنين.

وأكد وزير الإسكان، ضرورة الالتزام الصارم بإجراءات السلامة والصحة المهنية، وعدم التهاون في تنفيذها بمختلف مواقع العمل للحفاظ على سلامة جميع العاملين، وتقييم المخاطر المحتملة قبل بدء العمل، وتوضيح دور ومهام ومسؤوليات كل فرد بفريق العمل، وتدريبهم للعمل باحترافية وعلى أعلى مستوى، وتوعيتهم بوجوب الالتزام بإجراءات السلامة والصحة المهنية، ومعاقبة من لم يلتزم بتنفيذ تلك الإجراءات، فكل مسؤول سيحاسب عن العاملين تحت مسؤوليته.

وشدد على ضرورة وضع قواعد محددة وإجراءات قياسية؛ لتنفيذ مختلف الأعمال بكل المواقع، وفي مختلف الظروف، والالتزام الكامل بتلك القواعد، مضيفاً أنه يجب علينا الجمع بين السرعة في أداء المهام باحترافية ومهنية عالية، وفي الوقت ذاته عدم التهاون في الالتزام بإجراءات السلامة والصحة المهنية.

ولفت إلى تحسين الأداء المالي للشركات، وتخفيض نسبة الفاقد، سواء كان نتيجة التسريب والكسور في الشبكات، أو نتيجة للتعدي على وصلات المياه، ويجب تسمية الأشياء بمسمياتها الفعلية، فالتعدي على وصلات المياه، لا يسمى خلسة، بل يسمى سرقة مياه.

وأشار إلى ضرورة التصدي بحزم وحسم لسرقة وصلات المياه، واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المخالفين، وعدم التهاون في تحصيل فواتير الاستهلاك، واستيداء حق الدولة، فيجب علينا التعامل بقوة في هذا الملف، وكذا تركيب عدادات لقياس كمية المياه المنتجة والخارجة من محطات المياه.

ووجه وزير الإسكان بالتوسع في تركيب العدادات مُسبقة الدفع، وخاصة بالمقار الحكومية، ودور العبادة، ومراكز الشباب، وغيرها من الأماكن العامة، التي يتم استهلاك المياه فيها بشكل جائر، فيجب علينا الحفاظ على كل نقطة مياه، كما يجب وضع خطة لاستبدال العدادات المعطلة بعدادات مُسبقة الدفع، وتركيبها للمشتركين بدون عداد، من أجل المحاسبة الفعلية على حجم الاستهلاك.

وتوجه بالشكر لشركات المياه والصرف الصحي، على جهودها في معاونة الجهات الإدارية والمحافظات، في التعامل مع مياه الأمطار والنوات، مشددًا على ضرورة وضع كل شركة مقترحاتها للحلول الجذرية والدائمة للتعامل مع مياه الأمطار، وخاصة في المناطق الساخنة بكل محافظة؛ لرفع تلك المقترحات للمحافظين؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تنفيذها.

وأوضح أن الحلول الدائمة وغير التقليدية للتعامل مع مياه الأمطار، أثبتت جدواها وفعاليتها في المدن الجديدة، لذا يجب على الشركات التنسيق مع المحافظات وتقديم مقترحاتها، عند تنفيذ أعمال رفع كفاءة وسفلتة الطرق؛ من أجل تنفيذها بالشكل الذي يضمن عدم تجمع مياه الأمطار، مما يمنع حصول المشاكل عند سقوط الأمطار.

داليا أحمد

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

لأول مرة.. سكك حديد مصر تعلن تشغيل خدمة جديدة بعربات الدرجة الثالثة المكيفة

أعلنت الهيئة القومية لسكك حديد مصر عن تشغيل خدمة جديدة بعربات درجة ثالثة مكيفة على خطي القاهرة/المنصورة، والإسكندرية/المنصورة، اعتبارًا من يوم السبت الموافق ٢٠٢٣/١/٧.
وأوضحت الهيئة، أنه تم تشغيل قطار ٣٠١٧ بعربات درجة ثالثة مكيفة (القاهرة/المنصورة) خدمة جديدة حيث يقوم من القاهرة الساعة ١٤:١٥ ويصل المنصورة الساعة ١٦:٢٥ كالجدول المرفق. وأكدت تشغيل قطار ٢٠٢١/٣٠٢٢ بعربات درجة ثالثة مكيفة (المنصورة/الإسكندرية) خدمة جديدة، حيث يقوم من المنصورة الساعة ١٩:٠٥، ويصل إلى الإسكندرية الساعة ٢١:٥٠.

التضامن الاجتماعي: إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتطوع قريبًا

شهدت نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي، احتفال لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة بمجلس النواب برئاسة الدكتور عبدالهادي القصبي، بختام جلسات الاستطلاع والمواجهة مع قيادات المجتمع المدني.
وأكدت وزيرة التضامن، أن المجتمع المدني موخرا شهد نقلة نوعية في ظل اهتمام ودعم واسع من القيادة السياسية، مشيرة إلى أن المجتمع المدني مر بعدد من المراحل بداية بالانخراط في الاحسان ثم الاهتمام بتقديم المساعدات العاجلة ثم الخدمات وصولا للفكر التنموي والانخراط في التنمية الشاملة بالمجتمع والربط بين أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية حقوق الإنسان.
وأوضحت وزيرة التضامن، أنه سيتم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتطوع قريبًا، حيث إنه لأول مرة سيكون لدينا قواعد بيانات ممنهجة وشاملة للمتطوعين ومجالات التطوع وغيرها، مشيرة إلى الدور المهم للتطوع كأحد أذرع العمل الاجتماعي.
وتناولت القباج، توفيق أوضاع الجمعيات الأهلية، حيث تم مد مدة توفيق الأوضاع أكثر من مرة لإعطاء فرصة واسعة للجمعيات كي توفق أوضاعها، وليعكس الرغبة الحقيقية من الدولة فى دعم المجتمع المدني، وأن مجالات عمل الجمعيات متنوعة مابين الحماية والرعاية الصحية والاستدامة البيئية أصبحت أحد محاور الاهتمام.
وكشفت عن ضرورة الربط بين المجالات الاجتماعية والاقتصادية في العمل التنموي وتدريب الجمعيات لرفع مهاراتها في مجالات التحول الرقمي ونشر ثقافة العمل المدني مع التاكيد على دور الإعلام في ذلك، مشيرة إلى أن الوزارة تلعب دور الرقيب والشريك في ذات الوقت، وهدفنا تعزيز حوكمة العمل الأهلي والتوسع في تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي.
وأشادت بالتحالف الوطني العمل الأهلي التنموي ومشاركته القوية مع الوزارة في الحماية الاجتماعية للأولى بالرعاية، مثمنة مشاركة المجتمع المدني في قمة المناخ التي أقيمت فعالياتها في مدينة السلام شرم الشيخ، وموضحة أن هناك عددًا من التحديات تواجه الجمعيات الأهلية، مثل ضرورة وجود عدد أكبر من الجمعيات الكبرى في المحافظات.
ومن جهته، قال الدكتور عبدالهادي القصبي، رئيس لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة بمجلس النواب، إن التعاون والشراكة والحوار البناء مع المجتمع المدني مستمرة، باعتباره شريكًا فعالًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقًا لرؤية مصر.
وأكد أن المؤسسة التشريعية أولت عناية بمؤسسات المجتمع المدني، فأصدرت العديد من التشريعات، منها قانون رقم "٣٢" لسنة ١٩٦٤"، مرورًا بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، وصولًا للمادة ٧٥ من دستور ٢٠١٤، والتي نصت على أن "للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار، وتمارس نشاطها بحرية ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل في شؤونها أو حلها أو حل مجالس إدارتها أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائي.
وقال أيمن عبدالموجود، مساعد وزيرة التضامن لشؤون مؤسسات العمل الأهلي، أن الوزارة اتخذت عددًا من الإجراءات لمساعدة الجمعيات الأهلية منها إطلاق المنظومة الإلكترونية للعمل الأهلي، والتي ستكون بداية لتنظيم العمل وحوكمة الجمعيات والتعامل بسهولة ويسر.
وبين أن المنظومة لن تنجح إلا بالتكامل وتدريب الجمعيات الصغيرة، مشيرًا إلى أنه مع منتصف عام ٢٠٢٣ ستظهر إنجازات العمل الأهلي من خلال المنظومة الإلكترونية وستساهم في تسويق العمل الأهلي.
وأوضح أن الوزارة نظمت عدة حوارات مجتمعية مع ممثلي الجمعيات الأهلية للتباحث فيما يخص مشكلات الكهرباء والمياه والضرائب، وتسعى للوصول إلى أفضل النتائج سواء من خلال قرارات من الوزارة أو من خلال تعديلات تشريعية لتشجيع العمل الأهلي للقيام بعمله.

الاستثمارات المتواصلة تغير وجه الحياة في محافظات الصعيد

الرئيس يفتتح مشروعات قومية جديدة ويواصل اهتمامه بتحقيق التنمية في صعيد مصر

برنامج تنمية الصعيد ينفذ 4119 مشروعا بسوهاج وقنا باستثمارات 16,3 مليار جنيه

5,8 مليون مواطن استفادوا من المشروعات أبرزها الصرف الصحى ومياه الشرب والمنظومة الصحية

واصل الرئيس عبد الفتاح السيسي افتتاح المشروعات القومية بمختلف محافظات الصعيد ، حيث افتتح قبل أيام مشروعات عديدة بمحافظة سوهاج ، في إطار العمل المستمر علي تحسين معيشة أهالي الصعيد ، والدفع بالاستثمارات إلي مناطق الصعيد المختلفة .
وتشهد العديد من قرى محافظات الصعيد، اهتمامًا ملحوظا من الدولة، لم يحدث في العقود السابقة، فالقرى "مهمشة"، لا تعرف للمشروعات القومية ولا مشروعات البنية التحتية طريقًا، أصبح العمل يجرى بها على قدم وساق لتوفير "حياة كريمة" آمنة لأهاليها، فشهدنا مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، وافتتاح وحدات صحية ومستشفيات ودخول التأمين الصحى الشامل الجديد.
هناك العشرات من المشروعات التي يتم تنفيذها في صعيد مصر، وتحديدا ضمن برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر الممول جزئياً من البنك الدولى والحكومة المصرية، والذى يتم تنفيذه في محافظتى "سوهاج وقنا"، وحقق نجاحات كبرى بشهادات دولية، هذه النجاحات التي دفعت الرئيس عبد الفتاح السيسي للتوجيه بتعميم ممارسات البرنامج في جميع محافظات الصعيد.
ونجح برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر "سوهاج وقنا"، حتى الآن فى ضخ استثمارات كبرى فى قطاعات البنية الأساسية التى ترتبط باحتياجات ملحة لدى المواطنين ورفع مستوى التغطية بخدمات الصرف الصحى ومياه الشرب ورفع كفاءة الطرق المحلية وتغطية الترع وإنشاء العديد من المنشآت والمرافق الخدمية، بإجمالى استثمارات ١٦,٣ مليار جنيه و٤١١٩ مشروعا "منتهى وجارى"، حيث تم إنهاء وتشغيل من قرض برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر ٣٨٧ مشروعًا فى قطاعات البنية الأساسية من إجمالى استثمارات البرنامج ما يقرب من ٢ مليار و ٨٦٧,٧٠٤ مليون جنيه على قطاعات الصرف الصحى والطرق والنقل، مياه الشرب، الكهرباء والإنارة، تحسين البيئة، التطوير الحضرى، ودعم مشروعات التنمية الاقتصادية المحلية وتطوير ورفع كفاءة الوحدات المحلية ودعم وتطوير المراكز التكنولوجية، ودعم الحملات الميكانيكية ودعم منظومة الخدمات المجتمعية وتطوير المنظومة الصحية، وتشير التقارير إلى أنه استفاد من البرنامج قرابة ٥,٨ مليون مواطن فى المحافظات المستهدفة.

تنمية

وتعمل وزارة التنمية المحلية الآن، على التنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على التطبيق الكامل لبرامج التنمية المحلية المطورة بخطة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، فى إطار دعم منظومة إدارة الأصول، حيث تم الانتهاء من تطبيق المرحلة الأولى بقطاع الطرق المحلية بمحافظتى سوهاج وقنا لـ ٤ مدن مراكز بكل محافظة بإجمالى ٨ مدن مراكز، كما تم اعتماد تعميم الأدلة الإرشادية لتخطيط وتصميم وإدارة الخدمات المحلية والمتمثلة فى «الأسواق والسويقات – المواقف»، والتى ستغطى أعمال التخطيط واختيار الموقع بالإضافة الى مبادئ التصميم والمعايير الفنية والاعتبارات الخاصة لهذه المرافق وسيتم تنفيذ هذه المهمة بالتعاون مع الإدارات ذات صلة بالمحافظات وسيقوم البرنامج بإنتاج إرشادات وكتيبات تسهل استخدامها من قبل الادارات المحلية فى عملية التنفيذ والإدارة وذلك تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء .
وارتفعت معدلات التنفيذ فى التكتلات الاقتصادية المرحلة الأولى بمحافظتى سوهاج وقنا إلى ٥٠٪ وهى على النحو التالي: تكتل الفركة ٦٢٪، تكتل التلى ٥٠٪، تكتل الأثاث ٤٤٪، تكتل العسل الأسود ٥٧٪، كما تم الإنتهاء من كافة مراحل التخطيط ووضع الخطط للتكتلات الاقتصادية للمرحلة الثانية والبدء فى مراحل تنفيذها فى محافظة قنا وهم: تكتل النباتات الطبية والعطرية، تكتل صناعة الفخار، وفى محافظة سوهاج: تكتل البصل وصناعة النسيج، وفى محافظة أسيوط: تكتل الرمان، وتكتل النباتات الطبية والعطرية، وفى محافظة المنيا: تكتل صناعة العسل الأسود، وتكتل النباتات الطبية والعطرية.
وفيما يخص تعميم ممارسات برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر ولضمان استدامة مخرجات البرنامج، أنتجت وزارة التنمية المحلية، سلسلة متكاملة من الأدلة الإرشادية لمنظومة التخطيط المحلى المطورة، والتى تتضمن دليل "برامج ومجالات عمل ومشروعات التنمية المحلية المطورة"، دليل مقدمة لمنظومة التخطيط المحلى المطورة، ودليل إعداد خطة التنمية المحلية المتكاملة للمحافظة، ودليل إعداد خطة التنمية المحلية المتكاملة للمركز، وذلك تمهيداً لتعميم ممارسات الإدارة المحلية المطورة على مستوى جميع المحافظات، كما تم إعداد دليل عمل ومهام رئيس الوحدة المحلية المركز-المدينة-الحي وبهدف تطوير مجموعة من الأدلة الداعمة لصانعى القرار على المستوى المحلى، والتى تسهم فى إرشاد وتوجيه قيادات الإدارة المحلية للإلمام بالقوانين واللوائح والقواعد المنظمة والمرتبطة بعمل الإدارة المحلية وتنفيذها بما يرفع من كفاءة نظم عمل الإدارة المحلية.

تدريب

كما تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الاولى من تدريب القيادات بالإدارة المحلية على مهارات الإدارة والتغيير والإدارة بالنتائج وإعداد استراتيجيات تنمية الموارد داخل المحافظات والتخطيط التشاركى وإدارة بيئة العمل على النحو التالي: تدريب نواب المحافظين بمحافظات الصعيد العشر، تدريب السكرتير العموم بمحافظات الصعيد العشر، تدريب السكرتير العموم المساعدين بمحافظات الصعيد العشر، بالإضافة إلى ذلك، تم تم الانتهاء من ٤ برامج تدريبية على النحو التالي: تم تنفيذ ٦ دورات تدريبية لـ٨٠ من رؤوساء المراكز لمحافظات الصعيد على إدارة التغيير و تنمية الموارد و منظومة التخطيط المحلى و برامج التنمية المحلية، بالإضافة إلى تنفيذ ١ دورة تدريبية لـ٢٢ من لجنة الاشراف على المراكز التكنولوجية بمحافظات الصعيد على تحسين الخدمات فى اطار التحول الرقمى مؤشرات متابعة ادار المراكز التكنولوجية، وتنفيذ ١ دورة تدريبية لـ ٢٤ من إدارة الموارد البشرية و مسئولى التدريب بمحافظات الصعيد على اعداد خطط بناء القدرات التفاعلية و التشاركية .تم تنفيذ ٣ دورة تدريبية لـ ٦٣ من مديرى التخطيط على مستوى الديوان و المراكز بمحافظات الصعيد على منظومة التخطيط المحلى المطورة .
وعمل برنامج تنمية الصعيد بسوهاج وقنا، على دعم المحافظتين، فى تنمية الموارد المحلية وفق خطة عمل وتم تحديد أربعة بنود أساسية وهى المواقف والسويقات ومنافذ البيع الثابتة والمتحركة وأماكن الانتظار والإعلانات والتى تندرج تحت اختصاص الإدارة المحلية، تم اتخاذ من الإجراءات على المستويين المركزى والمحلى بهدف ومأسسة عملية تنمية وتطوير الموارد المالية المحلية بالتنسيق مع وزارة المالية والمحافظتين على رأسها إصدار القرار الوزارى بين وزيرى المالية والتنمية المحلية بتشكيل لجنة مشتركة لتنمية الموارد المحلية.

إشادة دولية

وأشادت بعثة البنك الدولى لدعم تنفيذ البرنامج فى زيارتها لمصر خلال الفترة من ٢٦ سبتمبر إلى ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٢، بالتقدم الذى تم إحرازه فى معدلات تنفيذ خطة المشروعات المنفذة بمحافظتى سوهاج وقنا، وأكدت البعثة أن البرنامج يسير بمنهجية وآليات وأطر عمل ساهمت فى تحقيق معدلات تنموية بشكل مرضي فضلاً عن تطبيق خطة تعميم الإصلاحات و الممارسات الجيدة التى كلف بها رئيس الجمهورية، كما أشادت البعثة بالتقدم غير المسبوق من البرنامج خلال الفترة السابقة خاصة فى مجالات دعم تنافسية التكتلات الإقتصادية، وتحسين الخدمات وإشراك المواطنين.
ويعمل البرنامج بشكل دورى على قياس مدى رضا المواطنين، حيث تم عقد استبيان قياس رضا أصحاب الاعمال والمواطنين عن البرنامج من الانتهاء من الاستبيان الأول لقياس رضا الأعمال عن مكون التنافسية وأصحاب الأعمال ووفق النتائج الاولية لهذا الاستبيان، بلغت نسبة رضا فى محافظة سوهاج ٨٥,٢٪ ومحافظة قنا ٨٤,٨٪.
وكشفت وزارة التنمية المحلية، عن اجتياز البرنامج دورات التقييم التى أهلته للحصول على ٣٧٥,٥٥ مليون دولار مقابل المؤشرات المرتبطة بالصرف، كما انتهى مقيم الأداء المستقل بمراجعة النتائج المرتبطة بالصرف الخاصة بالأداء السابع بمنحتى التنافسية والأداء بمحافظتى سوهاج وقنا، وبناء على النتائج الأولية له من المتوقع حصول المحافظتين على مستحقات بإجمالى مبلغ ٧ مليون و٤٢٥ دولار، والتى لا تزال تحت المراجعة النهائية للبنك الدولى.

استراتجية متكاملة

من جانبه ، قال النائب أحمد السجيني، رئيس لجنة الإدارة المحلية بمجلس النواب، أن استثمارات هيئة تنمية الصعيد ما يقرب من مليار جنيه للمشروعات التى تهدف لخلق فرص عمل وحلب استثمارات مختلفة فى شتى القطاعات وذلك بالتوازى مع الجهود التى تقوم بها الدولة خلال الفترة الأخيرة فى القطاعات المختلفة ومنوثم يجب إلقاء مزيد من الضوء عليها وعلى الاختصاصات والجهود التى تقوم بها منذ بدء تفعليها وحتى الآن والمردود.
وأكد السجيني على أهمية الوعى بالمشروعات القومية والتواصل الجيد، مطالبا إيجاد ميزانية لتسويق اختصاصات هيئة تنمية الصعيد لجلب المزيد من الاستثمارات، لافتا إلى أن الهيئة تقوم بجهد كبير ولكن لابد من التسويق الجيد لما تقوم به من أعمال.
بدوره ، قال اللواء شريف أحمد صالح، رئيس هيئة تنمية الصعيد، إن الهيئة لديها ستراتيجية لتنفيذ مشروعات ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، وهدفها الأول توفير أكبر عدد من الوظائف، وجذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية لمحافظات الصعيد وفى ١٠ محافظات على وجه التحديد.

اسامة السيد

التنمية المحلية: مشروعات التنمية تتضمن تطوير ٨٠ قرية بالصعيد بمليار جنيه

أكد الدكتور خالد قاسم، مساعد وزير التنمية المحلية، أن مشروعات التنمية فى مصر تتضمن برنامج تنمية وتطوير ٨٠ قرية في الصعيد بإجمالي مليار جنيه، إضافة إلى المنظومة المتكاملة للمخلفات ومشروعات التحتية في صعيد مصر، التي بلغت ٢,٢ مليار جنيه.
وقال مساعد وزير التنمية المحلية إن برنامج التنمية المحلية في مصر بالشراكة مع البنك الدولي حددته المنصة الدولية للأمم المتحدة كأفضل الممارسات في عام ٢٠٢١، باعتباره نموذجًا يحاكي التنمية المستدامة والشاملة، وتبلغ حجم استثماراته المنتهية والجارية نحو ١٦,٣ مليار جنيه.
وأشار إلى أنه منذ عام ٢٠١٤ وحتى اليوم، بلغت تكلفة المشروعات التي تم تنفيذها بمحافظات الصعيد والبحر الأحمر ما يزيد عن ٦٥ مليار جنيه، لافتًا إلى أن برامج التنمية المحلية تتضمن مشروعات (الكهرباء، والمجازر، والأمن، والإطفاء، والمرور، والنظافة، وتحسين البيئة، والطرق المحلية) التي بلغت تكلفتها ٣٩ مليار جنيه، موضحًا أن إجمالي تلك الاستثمارات على مستوى المحافظات تضمن ما يزيد عن ٦٧ ألف مشروع، منها الرصف والطرق المحلية والكباري، إلى جانب المبادرات منها "حياة كريمة" بتكلفة نحو ٥,٤ مليار جنيه، إضافة إلى دعم احتياجات الوحدات المحلية بنحو ٤٣٣٧ مشروعًا.
وأكد قاسم، أن برامج التنمية المحلية في سوهاج وقنا في الفترة من ٢٠١٨ وحتى العام الماضي تضمنت نحو ١٦٤٨ مشروعًا في قنا، بتكلفة إجمالية ٤,٥ مليار جنيه، و٢٢٩٧ مشروعًا في سوهاج تم الانتهاء منها بتكلفة تزيد عن ٤,٩ مليار جنيه.
وعن المشروعات المتكاملة التي تمت بشراكة استراتيجية مع أهالي المحافظتين ضمن برنامج البنك الدولي، فقد تضمنت إنشاء ٧ مناطق صناعية إنتاجية في قنا، و٥ مناطق في سوهاج، كما تم تنظيم دورات تدريبية مكثفة بمحافظات الصعيد لنواب المحافظين ورؤساء المراكز التكنولوجية لإدارة المنظومة؛ بهدف تعظيم الموارد الذاتية للمحافظتين كإدارة اقتصادية.
وأشار مساعد وزير التنمية المحلية، إلى أن توفير فرص عمل حقيقية سواء في مشروعات صغيرة أو مشروعات متناهية الصغر تعد أهم عناصر التنمية الشاملة، ولخلق فكر ريادة الأعمال لأصحاب المشروعات وتسويق المنتجات فقد تم إنشاء منصة "أيادي مصرية" بالشراكة مع برنامج الغذاء العالمي وهي منصة متكاملة لتسويق المنتجات عبر الإنترنت بشكل إلكتروني كامل وكمنظومة لوجيستية متكاملة بتوجيهات من الرئيس عبدالفتاح السيسي؛ لكي نحقق الاستدامة بأساليب عصرية.

شيماء مرسي

وزير التنمية المحلية يؤكد الاهتمام بتسويق مشروعات الحرف اليدوية والتراثية للمرأة

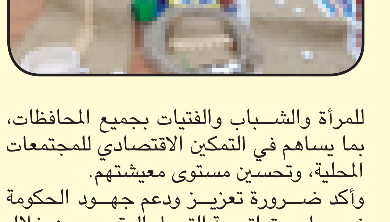

أكد اللواء هشام آمنة، وزير التنمية المحلية، الاهتمام الذي توليه الحكومة بتسويق مشروعات الحرف اليدوية والتراثية للمرأة المصرية، وتوفير مدخلات الإنتاج، وتنظيم وتيسير المعاملات التجارية لاستخدام السوق الإلكترونية شاملة العرض والتسويق والتجارة الإلكترونية.
جاء ذلك خلال اجتماع اللجنة العليا التي تم تشكيلها وتختص بالإدارة والتقييم والإشراف والمتابعة الدورية لمشروع (أيادي مصر) برئاسة الوكيل الدائم لوزارة التنمية المحلية حمزة درويش؛ لبحث تحقيق التكامل والتعاون الممكن بين الوزارات والهيئات للنهوض بالمنصة وتطوير استراتيجية إنتاج وتسويق المنتجات الحرفية والتراثية داخليًا وخارجيًا خلال الفترة المقبلة، بحضور ممثلي الوزارات والجهات المعنية، وبرنامج الأغذية العالمي وشركة (إي أسواق مصر).
وتم خلال الاجتماع مناقشة توجيهات القيادة السياسية بأهمية تطوير استراتيجية إنتاج وتسويق للمنتجات الحرفية والتراثية بمشاركة كافة الوزارات والجهات المعنية، متضمنًا أوجه الدعم المقترح بالتكامل بين الجهات.
كما عرضت كل جهة مجموعة من المقترحات للنهوض بالمشروع وشملت تقديم الدعم الفني للمنصة الإلكترونية «أيادي مصر»، وإمداد الوزارة بقواعد بيانات الحرفيين من مختلف الجهات؛ لتسجيلهم على المنصة، وعمل استراتيجية تسويقية لمنتجات الحرف اليدوية على المستوى المحلي والدولي.
وقال آمنة، إن الحكومة تعمل أيضًا على توسيع نطاق التدخلات التنموية الشاملة، التي يكون فيها الابتكار الرقمي أداة للتعبير والنمو المستدام بما يشمل إقامة والمشاركة في المعارض الداخلية والخارجية، وتنظيم الورش التدريبية والجولات التفقدية، وتأهيل الكوادر البشرية، وتعزيز قدرات وحدات الاتصال بالمحافظات.
وأضاف أن ذلك يأتي في إطار الاهتمام الذي يوليه الرئيس عبدالفتاح السيسي لمنصة (أيادي مصر)، التي أطلقتها الوزارة لخلق فرص عمل للمرأة والشباب والفتيات بجميع المحافظات، بما يساهم في التمكين الاقتصادي للمجتمعات المحلية، وتحسين مستوى معيشتهم.
وأكد ضرورة تعزيز ودعم جهود الحكومة نحو استراتيجية التحول الرقمي من خلال المشروعات والمبادرات التي يتم تدشينها ومنها منصة (أيادي مصر) الإلكترونية والتي ساهمت في خلق فرص.
ولفت إلى أن الوزارة تعمل في إطار الخطة الاستراتيجية التي وضعتها لمنصة (أيادي مصر) على الاستمرار في تطويرها وتوسيع نطاقها لزيادة الانتشار للمنتجات المعروضة وفتح أسواق جديدة لها على المستويين المحلي والدولي مما يساهم في دعم جهود الدولة المختلفة في القضاء على البطالة.
وأشار إلى النجاحات والجهود التي حققتها المنصة منذ إطلاقها من وزارة التنمية المحلية، مشيدًا بمستوى المنتجات اليدوية والحرفية والتراثية المعروضة على المنصة، موضحًا استمرار الوزارة في دعم المنصة بالتنسيق مع باقي الوزارات والجهات المعنية تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية لدعم صغار المنتجين والمصممين من السيدات والفتيات والشباب في جميع القرى والمدن المصرية.
ونوه بأن الوزارة كانت قد أطلقت منصة «أيادي مصر»، خلال الاحتفال بيوم المرأة المصرية في ١٦ مارس ٢٠٢١، وتتميز عن غيرها من المواقع التسويقية الأخرى من حيث الثقة والمصداقية وأن منتجاتها ذات طابع تراثي مصري مميز.
وتضم المنصة حاليًا ما يقرب من ١٣٣٥ منتجًا فنيًا متنوعًا مصنوعًا بأيادي منتجين مصريين من مختلف المحافظات.

«السندات الزرقاء» .. بوابة جديدة لتمويل المشروعات التنموية في مصر

مركز معلومات «الوزراء» : توجيه عوائد السندات الزرقاء للاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأزرق بشكل مستدام بما يشمل الموانئ والشحن والبنية التحتية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتعزيز الأمن الغذائي

يشهد سوق السندات المصرية، اهتمامًا كبيرًا خلال الفترة الأخيرة، حيث ترصد إحصاءات رسمية بلوغ حجم السندات المقيدة نحو٢,٤٩ تريليون جنيه في شهر يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بنحو ١,٨٧ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢١.
وفي إصدارة جديدة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، من مجلة بوصلة السياسات، وهي إصدارة غير دورية تهدف لمتابعة تطورات السياسات العامة حول العالم، ونقل الاتجاهات المبتكرة وغير المطبقة؛ لدراستها والتعرف على مدى أو فرص إمكانية تطبيقها أو تبنيها في مصر في حالة ملاءمتها ذلك ، تناول المركز في إصدارته الجديدة موضوع "السندات الزرقاء" ومراحل عملية إصدارها ومتطلبات تلك المراحل والعوائد التي يمكن الحصول عليها من عملية الإصدار، وذلك من واقع تجارب الدول الرائدة في ذلك.
و أشار العدد إلى أن السندات الزرقاء تعد أحد أنواع السندات البيئية والاجتماعية والحوكمة المستدامة إذ يتم استخدامها كإحدى آليات الحفاظ على استدامة الاقتصاد الأزرق، وهي تعتبر التزامًا من الجهة المصدرة باستثمار عوائد السند الأزرق في تمويل أحد المشروعات أو المبادرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الخاصة بالانتقال نحو اقتصاد أزرق مستدام، بما يشمل إدارة النفايات البلاستيكية، وتحسين الوصول إلى المياه العذبة وتعزيز استدامة التنوع البيولوجي البحري في المحيطات والبحار وكافة الموارد البحرية.
ورصد مزايا إصدار السندات الزرقاء حيث اشتملت تلك المزايا على تعبئة رؤوس أموال مستثمري القطاع الخاص الراغبين في دعم أهداف التنمية المستدامة إلى جانب توجيهها لدعم الاقتصاد الأزرق، وضمان الاستخدام المستدام للمحيطات والموارد البحرية في الدول الساحلية والصناعات التي تعمل في القطاع البحري، بالإضافة إلى تعزيز استقرار التصنيف الائتماني للدولة التي تصدر السندات الزرقاء، وتحفيز الحصول على المزيد من الاستثمارات من خلال زيادة عدد خيارات التمويل المتاحة، والحصول على شروط تمويل أفضل، فضلاً عن توجيه عوائد السندات الزرقاء للاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأزرق بشكل مستدام، بما يشمل الموانئ والشحن والبنية التحتية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتعزيز الأمن الغذائي، والمساعدة في الحفاظ على النظام البيئية المستدامة وتقليل تسرب الكيماويات الزراعية والصرف الصحي في المياه، وكذلك تعزيز توافق الدولة الاستراتيجي مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبخاصة الهدف رقم ١٤ المتعلق بالحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام، وتوسيع مصادر التمويل من خلال خلق فرص تمويل جديدة طويلة الأجل، فضلاً عن الحصول على دعم عالمي؛ مما يجذب المزيد من الاستثمارات إلى الدولة التي تصدر السندات الزرقاء، سواء في مجال استدامة المحيطات أو في القطاعات الأخرى ذات الصلة، مثل: السياحة والتنمية الاجتماعية، وكذلك تعزيز إمكانية توفير طاقة متجددة باستخدام الطاقة المائية، وذلك من خلال الحفاظ على استدامة الموارد المائية التي تستخدم في توليد الكهرباء.

دوافع

استعرضت الإصدارة دوافع إصدار السندات الزرقاء والتي تمثلت في حصول الدولة على دعم ومنح وضمانات من مؤسسات دولية عند إصدار السندات الزرقاء، حيث حصلت دولة سيشل على سبيل المثال على ٥ مليون دولار من البنك الدولي إلى جانب قرض امتيازي بقيمة ٥ مليون دولار من مرفق البيئة العالمية، وحصلت جزر الباهاما على ٢٠٠ مليون دولار في ٢٠٢٢ على ضمانات «PBGs» ضد مخاطر التخلف ضد الديون من بنك التنمية للبلدان الأمريكية، أما دولة بليز وقعت على اتفاقية لمبادلة الدين بحماية الطبيعة مع منظمة الحفاظ على الطبيعة وذلك لتخفيض الدين الخارجي بنسبة ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وحصلت على ٥٥٣ مليون دولار قيمة إجمالي الدين الخارجي لدولة بليز لإعادة شراء سندات متميزة بسعر مخفض وفي المقابل أصدرت سندات زرقاء بنحو ٣٦٤ مليون دولار.
ومن أهم الدوافع أيضًا زيادة مساحة المسطحات المائية التي تطل عليها الدولة، وزيادة مساهمة الاقتصاد الأزرق في الناتج المحلي الإجمالي للدولة وارتفاع درجة اعتمادها على المسطحات المائية في توفير الغذاء، حيث بلغ حجم الاقتصاد الأزرق في الصين خلال عام ٢٠١٩ نحو ٨,٩٤ تريليونات يوان صيني (ما يعادل ١,٣ تريليون دولار) أي نحو ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي للصين، فيما بلغ حجم الاقتصاد الأزرق في سيشيل في عام ٢٠١٨ نحو ٤٣٣ مليون دولار، أو ما يعادل ٢٧,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
وأشارت الإصدارة إلى مراحل إصدار السندات الزرقاء والتي تمثلت في ثلاثة مراحل وهي التخطيط ثم إصدار السندات الزرقاء وما تشمله من متطلبات وفي النهاية تأتي مرحلة المتابعة والتقييم؛ وذلك بهدف ضمان استدامة عملية الإصدار والتأكد من تحقيق الأهداف التي تم وضعها في مرحلة التخطيط مما يسهل من عملية الإصلاح.
كما تناولت الإصدارة نماذج لمبادئ التمويل المستدام التي تسعى لتنظيم الاقتصاد الأزرق، ومبادئ تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام تم إطلاقها في عام ٢٠١٨ بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي ووحدة الاستدامة الدولية وبنك الاستثمار الأوروبي وتتضمن توجيهات لإصدارات السندات الزرقاء والإقراض الأزرق بما يشمل كيفية وضع معايير تراعي استدامة حفظ واستخدام المسطحات المائية، وإدارة المخاطر، وإعداد تقارير الإفصاح.
وكذلك مبادئ إرشادات التمويل الأزرق وصدرت عن مؤسسة التمويل الدولية في عام ٢٠٢٢ تتضمن الإرشادات التي اتبعتها المؤسسة في مجال التمويل الأزرق بما يتوافق مع مبادئ السندات الخضراء ودليل الرابطة الدولية لسوق رأس المال، وتهدف إلى تقديم إرشادات متعلقة باستخدام عوائد السندات لدعم الاستثمارات الموجهة إلى الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي وحماية المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

نماذج دولية

استعرضت الإصدارة نماذج للدول التي أصدرت السندات الزرقاء حيث ظهرت لأول مرة في عام ٢٠١٨، حينما أصدرت دولة سيشيل، سندات زرقاء سيادية بقيمة ١٥ مليون دولار أمريكي لمدة ١٠ سنوات بمعدل فائدة سنوي بلغ نحو ٦,٥٪، تم تقسيم قيمة عوائد السندات كالتالي: ١٢ مليون دولار لتطوير اقتصاد أزرق مستدام، ١,٥ مليون لتحسين إدارة المصائد ذات الأولوية، ١,٥ مليون لتوسيع مناطق المحميات البحرية المستدامة.
وشهدت الصين أول إصدار لسندات زرقاء في آسيا عام ٢٠٢٠ من قبل بنك الصين، وتميزت عملية الإصدار بكونها مزدوجة العملة حيث بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٩٤٢,٥ مليون دولار مقسمة كالتالي، ٥٠٠ مليون مستحقة في عام ٢٠٢٣ بنسبة فائدة ٠,٩٥٪، و٤٤٢,٥ مليون دولار مستحقة في ٢٠٢٢ بنسبة فائدة ٣,١٥٪

إجراءات تحفيزية .

ناقشت الإصدارة مدى جاهزية الدولة المصرية لإصدار السندات الزرقاء، حيث شهدت سوق السندات المصرية اهتمامًا كبيرًا خلال الفترة الأخيرة، وبلغ حجم السندات المقيدة نحو٢,٤٩ تريليون جنيه في شهر يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بنحو ١,٨٧ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢١.
واتخذت الدولة المصرية عدة إجراءات لدعم وتحفيز سوق السندات في مصر، من أبرزها إطلاق منصة مطورة لتسهيل تداول السندات الحكومية خلال شهر مايو ٢٠٢١، والتي تعتبر نظامًا متكاملا يسمح بإجراء كافة متطلبات عملية تداول السندات، فضلا عن إتاحة معلومات أكثر تفصيلا بشأن الأسعار والعروض والطلبات وتوفير آلية طلب التسعير «RFQ» والتي تسمح للبنوك بتقديم طلبات لتسعير السندات، إلى جانب قيام البورصة المصرية بإطلاق ٤ مؤشرات فرعية جديدة خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ لقياس أداء أدوات الدين السيادية الأكثر تداولا والسندات الحكومية المقومة بالجنيه المصري بناءً على فترات استحقاق مختلفة.

سندات خضراء

وتعد مصر رائدة في مجال السندات الخضراء، إذ إنها تعد أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تصدر سندات سيادية خضراء، وبلغ حجم أول إطلاق لسندات سيادية خضراء في مصر في سبتمبر ٢٠٢٠ نحو ٧٥٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات وبنسبة فائدة بلغت نحو ٥,٢٥٪.
ويمكن تحديد مدى جاهزية مصر لإصدار سندات زرقاء وذلك في ضوء، انضمام مصر إلى مؤشر (جي بي مورجان للسندات الحكومية) في أكتوبر ٢٠٢٠، بما يعكس وجود مصر على خريطة الاقتصادات المستدامة وبلغ وزن مصر في المؤشر نحو ١,١٨٪، واستقرار تصنيف مصر في مؤشرات التصنيف الائتماني الدولية، وتبني مصر لاستراتيجية الاقتصاد الأزرق، ومبادرات حماية البحار المنفذة لخدمة الهدف رقم ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.
ونوه بأنه يمكن تحديد مدى جاهزية مصر لإصدار سندات زرقاء، وذلك في ضوء انضمام مصر إلى مؤشر (جي بي مورجان للسندات الحكومية) في أكتوبر ٢٠٢٠؛ بما يعكس وجود مصر على خريطة الاقتصادات المستدامة وبلغ وزن مصر في المؤشر نحو ١,١٨٪، واستقرار تصنيف مصر في مؤشرات التصنيف الائتماني الدولية، وتبني مصر لاستراتيجية الاقتصاد الأزرق، ومبادرات حماية البحار المنفذة لخدمة الهدف رقم ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.
وعلى مدار الفترة الماضية ، تواصل وزارة المالية في سبيل سد فجوتها التمويلية الدولارية، استغلال جميع أدوات الدين الخارجية المتاحة ، و ذلك من خلال طرح سندات مستدامة للمرة الأولى في تاريخها، بمبلغ نصف مليار دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٣ ، جنبًا إلى جنب مع الاستعداد لطروحات سندات خضراء وزرقاء وباندا وصكوك.
و قال وزير المالية الدكتور محمد معيط، في تصريحات سابقة إن الحكومة تجري مشاورات مع بنوك – لم يسمها- من أجل المساعدة في الترويج للطرح، الذي سيتم خلال النصف الأول من ٢٠٢٣ (النصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣).
وتعد "سندات الاستدامة" أشمل من السندات الخضراء رغم أنهما يتشاركان معًا في المشروعات التي تحد من التغير المناخي وتراعي البيئة. لكن "المستدامة" تمتد للمشروعات التي تحمل أثرا اجتماعيًا أيضًا مثل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
وظهرت هذه السندات "المستدامة" في ٢٠٢١ بعد ١٣ عامًا من إطلاق السندات الخضراء في ٢٠٠٨، لتركز على ١٧ مجالا أهمها القضاء على الفقر والجوع، وتحسين مستويات الصحة والتعليم. فضلا عن الاهتمام بالمساواة بين الجنسين، وتوصيل المياه للمناطق التي لا تصل إليها، والنظافة الصحية، وتوفير الطاقة النظيفة بسعر معقول، والعمل اللائق والصناعة، والابتكار والحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز المجتمعات المستدامة.
وبحسب هايك رايتشلت، مدير علاقات المستثمرين والتمويل المستدام بوحدة خدمات الخزانة التابعة للبنك الدولي، فإن تلك السندات هدفها تحسين حياة البشر من استدامة سُبل الحصول على خدمات التعليم والصحة والوظائف والمياه والصرف الصحي والغذاء والطاقة وإعادة تأهيل البيئة الطبيعية وحمايتها.

سلوي إبراهيم

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

فيتش تتوقع وصول عدد سكان مصر لـ١٥٨,٨ مليون نسمة عام ٢٠٥٠

كشف تقرير صادر عن وكالة فيتش، أن عدد سكان مصر سينمو بشكل ملحوظ حتى عام ٢٠٥٠، متوقعًا أن يصل إجمالي عدد السكان إلى ١٥٨,٨ مليون في عام ٢٠٥٠ مقارنة بـ١٠٩,٣ مليون في عام ٢٠٢١.

وأشار تقرير فيتش، إلى أن عدد سكان مصر سوف يزداد بمتوسط سنوي يتراوح بين ١,٧، و١,٨ مليون فرد، وأن النمو السكاني الكبير يعزي إلى معدلات الخصوبة المرتفعة (٣,٢)، وهي رابع أكبر معدلات الخصوبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويعني الحجم السكاني الكبير في مصر أن آفاق التعليم ستكون رحبة مقارنة بالأسواق الأصغر الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، علاوة على ذلك فهناك عدد كبير من الشباب.

خطة حكومية ترتكز علي تحقيق زيادة ١٥% للقطاعات التصديرية المختلفة

الحكومة تعلن عن رؤية من ٣ محاور لدعم صادرات القطاعات الإنتاجية خلال ٢٠٢٣

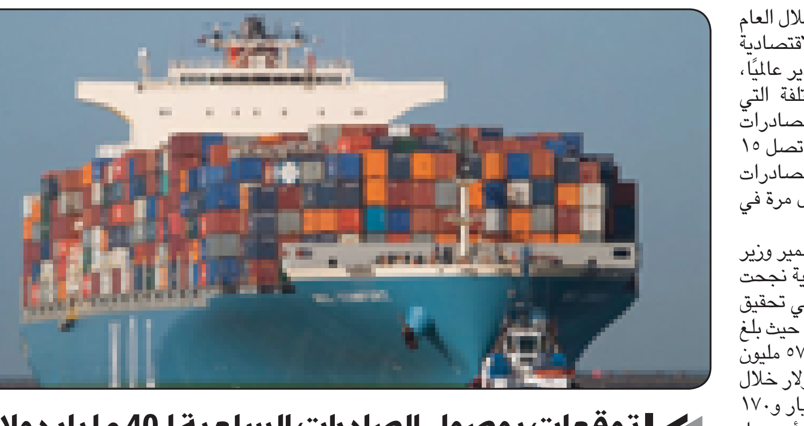

يعول الاقتصاد المصري علي قطاعات عدة خلال العام ٢٠٢٣ لتحقيق طفرة تتجاوز الظروف الاقتصادية العالمية التي تؤثر في حركة التجارة والتصدير عالميًا، وفي مقدمتها القطاعات الإنتاجية المختلفة التي تسعي لتحقيق مستهدفات غير مسبوقة للصادرات السلعية خلال ٢٠٢٣ بنسبة ارتفاع اجمالية تصل ١٥ ٪ بحسب تقرير لوزارة التجارة، لتصل الصادرات إلى مستويات ٤٠,٢٥ مليار دولار لأول مرة في التاريخ.

وفي هذا الإطار ، أعلن المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة أن الصادرات المصرية نجحت خلال الـ١١ شهراً الأولى من عام ٢٠٢٢ في تحقيق مؤشرات ايجابية بنسبة زيادة بلغت ١١٪ حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات نحو ٣٢ مليار و٥٧٥ مليون دولار مقارنة بنحو ٢٩ مليار و٤٠٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ وبفارق ٣ مليار و١٧٠ مليون دولار، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن يصل إجمالي الصادرات المصرية بنهاية عام ٢٠٢٢ إلى نحو ٣٥ مليار دولار.

وقال الوزير إن هذه المؤشرات الايجابية تعكس قدرة القطاعات التصديرية المصرية على التعامل مع التحديات الاقتصادية العالمية الحالية الناجمة عن التداعيات السلبية للأزمة الروسية الاوكرانية وجائحة فيروس كورونا، مشيراً الى ان نجاح الدولة في تنفيذ برامج رد اعباء الصادرات ساهم في الحفاظ على تنافسية المنتجات المصرية بمختلف الأسواق الخارجية، حيث تم صرف ١٦,٧ مليار جنيه للشركات المصدرة خلال عام ٢٠٢٢.

وأوضح سمير أن الوزارة تستهدف خلال المرحلة المقبلة الارتقاء بمعدلات الصادرات المصرية لمختلف الاسواق الاقليمية والعالمية وتحقيق الاستفادة القصوى من شبكة اتفاقيات التجارة الحرة التفضيلية الموقعة مع عدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية الرئيسية في العالم وذلك في اطار التوجهات الحالية للدولة المصرية بزيادة الصادرات المصرية الى ١٠٠ مليار دولار سنويا، لافتاً الى ان الوزارة ستعمل على تعزيز الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية في زيادة الصادرات المصرية لاسواق الدول الافريقية والوصول بها الى ١٥ مليار دولار خلال السنوات المقبلة من خلال تبني حزم منتقاة من الاسواق والمنتجات التي تتمتع بقبول ومزايا تنافسية بهذه الاسواق.

و أشار وزير التجارة والصناعة الى حرص مصر على تفعيل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية "AFCFTA" والتي بدأ العمل بموجبها إعتبارا من بداية عام ٢٠٢١ حيث بذلت مصر جهودا كبيرة لتحقيق التكامل الأفريقي وتعزيز التجارة بين دول القارة السمراء ودمجها بمنظومة التجارة العالمية من خلال إدخال هذه الاتفاقية حيز النفاذ في ظل ترأس مصر للاتحاد الافريقي خلال عام ٢٠١٩، لافتاً إلى أن شهر أكتوبر الماضي شهد إطلاق اول صفقة تجارية في إطار الاتفاقية لتصدير منتجات غذائية من مصر الي غانا.

ولفت إلى أن ترأس مصر لاجتماعات المجلس الوزاري الـ٤٣ لدول دول تجمع السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا" بزامبيا خلال شهر ديسمبر الجاري جاء تأكيداً لحرص الدولة المصرية على تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول القارة السمراء، مشيراً إلى أن مصر تؤمن بأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي والقاري باعتباره السبيل الأمثل لتحقيق النمو والإزدهار لبلاد وشعوب دول التجمع.

توقعات بوصول الصادرات السلعية لـ40 مليار دولار .. وصادرات "الكيماويات" « تستهدف تجاوز 8,5 مليار دولار

تنمية الصادرات لأفريقيا

أصدر مجلس الوزراء قرار رقم ٢٦٣ لسنة ٢٠٢١ بتشكيل لجنة لإعداد خطة استراتيجية لتنمية الصادرات المصرية للقارة الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٥، وقد قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية بإعداد تصور مبدئي حول الخطة التنفيذية لتنمية الصادرات المصرية للقارة الأفريقية، وتقوم كل وزارة أو جهة بتنفيذ المهام المكلفة بها وفقا للمحاور التي تتضمنها الخطة.

وتستهدف خطة زيادة الصادرات إلى القارة الإفريقية، لتصل إلى ١٠ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٢٥.، وتشهد مراحل تنفيذ الخطة بدءا من ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٥ بحيث يتم استهداف (١٠) دول أفريقية خلال الفترة (يناير٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٢)، و(٨) دول خلال الفترة (يناير ٢٠٢٣ - يونيو ٢٠٢٤)، ثم (من ٧ إلى ١٢) دولة خلال الفترة (يوليو ٢٠٢٤ - ديسمبر ٢٠٢٥).

وتستهدف الخطة، الحفاظ على حصة مصر في أسواق التصدير الحالية وتنمية اسواق تصديرية جديدة لدعم الإنتاج والتشغيل ومضاعفة الصادرات المصرية إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥، ودعم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والترويج للاستثمارات المصرية في القطاعات ذات الأولوية للدول الافريقية ونقل التكنولوجيا، تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات والترتيبات التجارية مع الدول الافريقية.

و ترتبط القاهرة مع عدد كبير من الدول الافريقية باتفاقات تجارة حرة تسمح للصادرات المصرية بالتمتع بالعديد من المزايا داخل الأسواق الافريقية، وبالرغم من هذا، فإن حجم التجارة البينية بين مصر وافريقيا يعد ضئيلاً للغاية مقارنة بالفرص المتاحة بالقارة، حيث يقدر حجم الصادرات المصرية إلى افريقيا بحوالي ٣,٨ مليار دولار (إحصاءات ٢٠٢٠). بحسب مذكرة بحثية مقدمة من وزارة التخطيط لمجلس الوزراء خلال ٢٠٢٢ فإن حوالي ٦٩٪ من صادرات مصر لأفريقيا تتركز في الدول العربية الأفريقية، وبالتالي فان صادرات مصر لدول افريقيا جنوب الصحراء(غير العربية) تبلغ حوالي ٣٠٪ فقط من جملة صادرات مصر لأفريقيا وتتركز في كل من كينيا واوغندا وجنوب افريقيا، وتتسم الصادرات المصرية لأفريقيا بالتركز الشديد (بقيم معقولة) في الدول الافريقية العربية بالإضافة إلى كينيا وبعض دول شرق افريقيا مثل اوغندا، مع انتشار جغرافي متشتت (بقيم قليلة جداً) في أكثر من دولة افريقية.

أسواق جديدة

الرؤية المصرية لزيادة الصادرات ترتكز على ٣ محاور أساسية، الأولى العمل على تدريب المصدرين عبر أفضل الوسائل المتاحة، واستغلال إمكانيات الهيئات الحكومية العاملة على ملف التصدير، المحور الثاني يرتكز على التعريف باحتياجات كل سوق تصديرى، خاصة في ظل خروج بعض الشحنات المصدرة ولم يتمكن "المصدرون" من تصريفها في الدول، حيث تم تصدير بعض الشحنات دون دراية باحتياجات السوق ومن ثم تعرضت الشركات المصدرة للخسائر، وهو ما تسعى الخطة الجديدة لتلافيه في الفترة القادمة، عبر إتاحة معلومات أكثر عن احتياجات كل سوق.

ومن ضمن بنود خطة زيادة الصادرات إلى أفريقيا، التركيز على الوصول إلى الأسواق التي يمكن أن يكون للمنتجات المصرية فيها ميزة نسبية، ويمكنها المنافسة بقوة، وذلك من خلال شقين الأول، معرفة القطاعات التصنيعية التي يمكنها التواجد والمنافسة، والثاني مرتبط بتنسيق الجهود بين الحكومة ممثلة في الجهات العاملة على ملف تدعيم الصادرات وبين القطاع الخاص والشركات الصناعية، لتحقيق أقصى استفادة من برامج الدعم التي توفرها الدولة من خلال صندوق تنمية الصادرات.

الجزء الثالث من خطة تنمية الصادرات إلى الأسواق الأفريقية، سيكون مرتبط بتنسيق العمل بين مكاتب التمثيل التجارى في الخارج، وجهات تنمية الصادرات هنا في مصر ومعها القطاع الخاص، حيث تعمل كافة المكاتب التجارية في الدول الأفريقية على اعداد قوائم كاملة للمنتجات التي عليها طلب في الأسواق الأفريقية، على أن تكون البيانات محدثة بمعلومات عن كيفية التوغل في هذه الأسواق بالمنتجات المصرية.

زيادة بالصناعات الطبية والمستلزمات

أعلن رئيس المجلس التصديري للصناعات الطبية ماجد جورج، أن المجلس يستهدف زيادة صادرات القطاع خلال العام المقبل ٢٠٢٣ بنسبة ٣٠٪ مؤكداً أن النتائج المحققة في العام الحالي تؤكد قدرات الصادرات على الوصول بالمستهدفات لزيادة بنسبة ٣٠ ٪ العام القادم.

وأكد جورج، أن توفير البضاعة الحاضرة المتنوعة للمنتجات المصرية هو السبيل الوحيد لزيادة الصادرات للسوق الأفريقي منوها بأن المجلس قد تقدم بمقترح لوزارة التجارة والصناعة لدعم المراكز اللوجستية على غرار الدعم المقدم للشركات المشاركة في المعارض الخارجية، بحيث يتم تعيين مندوب محلي بالمركز اللوجستي يقوم بالتواصل مع تجار الجملة الأمر الذى يحقق فاعلية أكبر في عقد الصفقات.

أعلن الدكتور ماجد جورج رئيس المجلس التصديري للصناعات الطبية والأدوية، أن صادرات القطاع سجلت ٧٩١ مليون دولار بالفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٢ مقابل ٥٤٢ مليون دولار بالفترة المماثلة من العام الماضي بنسبة ارتفاع ٤٦٪، موضحا أن صادرات مستحضرات التجميل سجلت قفزة كبيرة لتبلغ مستويات ٥٠٨ مليون دولار خلال أول ١٠ أشهر من ٢٠٢٢ مقابل ٢٣٣ مليون دولار بزيادة بلغت ١١٨٪، لافتاً إلى أن صادرات الأدوية بلغت ١٩٦ مليون دولار في الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٢ مقابل ٢٢٨ مليون دولار.

و زيادة في الصادرات الهندسية

المهندس شريف الصياد رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية، توقع في تصريحات له أن يشهد عام ٢٠٢٣ زيادة بنسبة ٢٠٪ في الصادرات، وصولا إلى الهدف المُحدد هو أربعة مليارات دولار، مؤكدا سعي المجلس إلى فتح أسواق تصديرية جديدة خاصة فى أفريقيا، من أجل دعم خطط الدولة للنهوض بالصادرات وتحقيق مستهدف الوصول بالصادرات إلى ١٠٠ مليار دولار خلال السنوات القادمة.

وأكد على تركيز المجلس على السوق الأفريقي خلال الفترة المقبلة من أجل النهوض بصادرات القطاعات الهندسية المختلفة، خاصة أن السوق الأفريقي واعد جداً بالنسبة للمنتجات الهندسية المصرية، وهو ما يدعم خطط الحكومة المصرية للتواجد بقوة فى الأسواق الأفريقية.

نيفين يوسف

حصاد التخطيط في ٢٠٢٢.. زيادة الحد الأدنى لأجور القطاع الخاص أبرز الإنجازات

شهد عام ٢٠٢٢ زخمًا من الأحداث التى عملت عليها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وكذلك المؤتمرات الدولية الكبرى، التي استضافتها مصر للمرة الأولى، حيث كان للوزارة دور رئيسي في الإعداد والتنظيم لها، فضلًا عما أطلقته الوزارة من مبادرات مهمة على المستويين المحلى والدولى، إلى جانب تمثيل الوزارة لمصر فى عدد من المحافل الدولية.

ورصد بيان للوزارة، أبرز الأحداث التى قامت بها خلال العام الماضى، ومنها إطلاق المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسى كأحد أبرز الأحداث فى العام، وإدراج «خطة المواطن» على منصة الأمم المتحدة لمبادرات تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إدراج «المنظومة الإلكترونية لمتابعة حياة كريمة» وتطبيق «شارك ٢٠٣٠» عبر منصة «مبادرات تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة» التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة UNDESA.

وعن المبادرات التى أطلقتها الوزارة كإطلاق مُبادرة «القرية الخضراء» واختيار قرية فارس بأسوان، كأول قرية مصرية تحصل على شهادة «ترشيد» للمجتمعات الخضراء، افتتاح مركز خدمات مصر بأسوان وهو مشروع قومي لتطوير الخدمات الحكومية، وأول مجمع خدمات نموذجي ومميكن لتقديم الخدمات الحكومية على أعلى مستوى من الجودة.

وتضمنت أبرز المؤتمرات والمبادرات التى عملت عليها الوزارة واللقاءات التي عقدتها الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط، خلالها:

المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية:

وفي إطار استضافة مصر مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ COP ٢٧، شهد عام ٢٠٢٢ إطلاق مبادرة وطنية للمشروعات الخضراء الذكية في المحافظات، وضمن أعمال المبادرة أطلقت الوزارة البرنامج التدريبي الافتراضي لأعضاء اللجان التنفيذية بالمحافظات للمبادرة، ونظرًا للإقبال الشديد من المشروعات المتقدمة للمبادرة تم مد فترات التقديم لاستيعاب طلبات الترشح التى بلغت عند غلق باب التقديم ٦٢٨١ مشروعًا.

واستمرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في عقد ورش عمل لممثليها في اللجان التنفيذية للمحافظات بالمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، وذلك مع حرص الوزيرة على المتابعة المستمرة للموقف التنفيذي للمبادرة، بمشاركة الدكتور محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، كما تم استعراض نموذج المبادرة فى مؤتمر وزراء التعاونيات الأفارقة وإمكانية تطبيقه بالدول الإفريقية، وتوالى عرض نتائج المشروعات الفائزة بكل محافظة تباعًا إلى أن تم الاستقرار على ١٦٢ مشروعًا من العدد الكلي وفي اجتماع ختامي للجنة المبادرة تم اختيار ١٨ مشروعًا فائزًا، و٢٧ مشروعًا سفيرًا عن المحافظات وإعلانها في مؤتمر وطني بحضور رئيس مجلس الوزراء.

استضافة البنك الإسلامي للتنمية:

وجاءت استضافة مصر للدورة الـ٤٧ للاجتماعات السنوية ٢٠٢٢ لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بشرم الشيخ من أبرز الأحداث التي عملت عليها ونظمتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والتي شهدت عقد ١٥ جلسة حوارية تناولت القضايا الاقتصادية والتنموية بمنتدى القطاع الخاص، و١٨ جلسة تبادل للمعلومات ناقشت التغيرات المناخية وأفضل الممارسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر والتحول الرقمى والحوكمة، بمشاركة واسعة من قيادات الوزارة كافة بجلسات المؤتمر، وعلى رأسهم وزيرة التخطيط محافظ مصر لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وعقدت عدة لقاءات خلال فعاليات الاجتماعات، تضمنت أبرزها لقاء مع الدكتور محمد سليمان الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامى للتنمية، وآخر مع وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الكويتى، عبد الوهاب محمد الرشيد، كما التقت بوفد تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، فضلاً عن لقائها بوزيرة المالية الإندونيسية سرى مولياني إندراواتي لمناقشة جوانب التعاون بين البلدين فى ضوء استضافة مصر لـ COP٢٧، إلى جانب لقاء بالدكتورة مونيك نسانزاباجانوا، نائب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وذلك لمناقشة سبل تعزيز التعاون بين مصر والمفوضية.

وتم إطلاق الافتتاح الرسمي للمكتب الإقليمى لمجموعة البنك فى القاهرة، كما تم الإطلاق الرسمي لمؤسسة منتدى القطاع الخاص «PSF» بالتعاون بين مجموعة البنك ووزارة التخطيط، وشهدت الدورة الـ٤٧ توقيع ١٣ اتفاقية ومذكرة تفاهم بين الجهات المصرية الشريكة والبنك الإسلامي، والمؤسسات الأعضاء في مختلف المجالات الحيوية، منها توقيع خطاب نوايا لتعزيز الصادرات المصرية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين وزارة قطاع الأعمال العام والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وكذا توقيع خطاب نوايا بين وزيرتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتجارة والصناعة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وجمعية المصدرين المصريين «إكسبولينك» لإنشاء أكاديمية التصدير.

المنتدى السياسي بالأمم المتحدة:

مثلت الوزيرة مصر بالمنتدى السياسي رفيع المستوى بالأمم المتحدة لهذا العام، حيث استعرضت تجربة مصر في مواجهة تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما نظمت الوزارة حدثًا جانبيًا بعنوان «توطين أهداف التنمية المستدامة من أجل مواجهة تبعات تغير المناخ وتحقيق التعافي الأخضر» خلال فعاليات المؤتمر.

والتقت السعيد، خلال مشاركتها أحسن إقبال وزير التخطيط والتنمية والإصلاح الباكستاني، لبحث سبل التعاون بين مصر وباكستان، كما التقت أوشا راو مونارى، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، والدكتورة خالدة بوزار، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، ومديرة المكتب الإقليمى للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، لبحث سبل التعاون المشترك، فضلاً عن لقائها بأمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، وشاركت السعيد كذلك باللقاء وزارى رفيع المستوى بعنوان «تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠: معالجة الأزمات المستمرة والتغلب على التحديات».

٥٠ عامًا على العلاقات المصرية- الإماراتية:

وفي إطار حرص وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على استمرار وتوطيد العلاقات المصرية- الإماراتية، ساهمت الوزارة بالعمل مع الجانب الإماراتى فى تنظيم حفل مرور ٥٠ عامًا على العلاقات المصرية-الإماراتية، بحضور وزراء من حكومتي البلدين، وأكثر من ١٨٠٠ شخصية من كبار المسؤولين ورجال الأعمال والمستثمرين والمثقفين والمبدعين والإعلاميين، وخلال فعاليات الحفل التقت وزيرة التخطيط بمجموعة من المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعى بدولة الإمارات، كما شاركت بعدة جلسات خلال فعاليات الحفل.

رئاسة مصر لمؤتمر المناخ COP٢٧:

وفي إطار استضافة مصر لـCOP٢٧ شاركت وزارة التخطيط وممثلوها مشاركة واسعة فى التنظيم للمؤتمر، حيث شهد العام ٢٠٢٢ عقد عدة لقاءات بين الوزيرة وعدد من الجهات المعنية بالإعداد للمؤتمر، فضلًا عما قام ممثلو الوزارة بالمشاركة فى الفعاليات والمؤتمرات التى تسهم في التحضير للموضوعات التى تبناها مؤتمر هذا العام، ومن أبرز الجهود التي قامت بها الوزارة، مشاركة هالة السعيد بالجلسة التشاورية مع «ألوك شارما»، رئيس مؤتمر المناخ COP٢٦، لبحث الاستعدادات اللازمة لاستضافة مؤتمر COP٢٧.

والتقت جيريمى هوبكنز، الممثل المقيم لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة فى مصر (اليونيسف) والوفد المرافق لبحث تأثيرات تغير المناخ على الطفل، والتى تمت مناقشتها خلال فعاليات المؤتمر، فضلاً عن لقاء وفد الجمعية المصرية البريطانية للأعمال والذى اتجه إلى لندن للترويج لاستضافة مصر لقمة المناخ، فضلاً عن لقاء بعدد من الوزراء المصريين لمتابعة الاستعدادات اللازمة لعقد المؤتمر، وكذلك المشاركة بعدد من المنتديات كمنتدى «الطريق إلى مؤتمر الأطراف السابع والعشرين: المنتدى الإقليمي الإفريقي لمبادرات المناخ وتمويل العمل المناخى وأهداف التنمية المستدامة».

وترأس الدكتور أحمد كمالي، نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، اجتماع مجموعة العمل المصغرة من الوزارات لمؤتمر الأطراف Cop٢٧، ذلك إلى جانب إطلاق الوزارة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للجولة الأولى من المشاورات حول المبادرة المقترحة لرئاسة (COP٢٧) حياة كريمة من أجل إفريقيا قادرة على التكيف مع تغير المناخ.

ومع انطلاق فعاليات المؤتمر استقبلت وزيرة التخطيط الرئيس الأمريكي جو بايدن، لدى وصوله إلى أرض مدينة شرم الشيخ للمشاركة بأعمال المؤتمر، كما شاركت الوزارة وممثلوها في جلسات الجانب المصري، وكذا ضمن الجلسات الدولية والمنعقدة خلال فعاليات المؤتمر، فضلًا عن استحواذ الوزارة على فعاليات بعينها كتنظيم يوم الحلول المصرية، وإطلاق عدة مبادرات هي الأبرز لهذا العام، حيث أطلقت السعيد، المبادرة الرئاسية «حياة كريمة لإفريقيا»، و«مبادرة أصدقاء تخضير الخطط الاستثمارية الوطنية فى إفريقيا والدول النامية» ضمن يوم الحلول.

كما أطلقت الوزيرة، أول صندوق مصرى للاستثمار في المشروعات التي تصدر شهادات الكربون EgyCOP، كما نظمت الوزارة عدة فعاليات من ضمنها حوار بعنوان: «العمل الرائد بين القطاعين العام والخاص من أجل عالم أكثر مرونة»، وحظيت وزارة التخطيط باستضافة مركز القاهرة لأهداف التنمية المستدامة كأول مركز في المنطقة خلال المؤتمر، إلى جانب مشاركة الوزارة في إطلاق مشروع الهيدروجين الأخضر الرئاسي.

وأعلنت الوزارة، خلال فعاليات المؤتمر، عن الاتفاق مع البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، على تقديم الدعم لـ٦ شركات صغيرة ومتوسطة من المشروعات الفائزة بالمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، وتوقيع الصندوق السيادي المصري عددًا من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون مع عدد من المطورين بقيمة ٨٣ مليار دولار في قطاع الطاقة المتجددة، فضلاً عن توقيع المذكرة الإطارية لمشروع إنتاج الوقود الأخضر بمنطقة السخنة الصناعية بين الصندوق والشركة المصرية لنقل وتوزيع الكهرباء، وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، وشركة مصدر الإماراتية، وحسن علام المصرية.

المبادرات:

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والجهات التابعة لها عدة مبادرات لعام ٢٠٢٢، تمثل أبرز وأهم تلك المبادرات في إطلاق مبادرة «حياة كريمة لإفريقيا»، ومُبادرة «القرية الخضراء»، والمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، ومبادرة «أصدقاء تخضير الخطط الاستثمارية الوطنية في إفريقيا والدول النامية»، بالإضافة إلى مبادرة تطوير التجمعات الحضرية ضمن مشروع حياة كريمة، فضلًا عن مبادرة «شباب من أجل التنمية»، التي أطلقتها الوزارة بالشراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (المجلس الأعلى للجامعات).

وشارك في العام الجامعي الأول للمبادرة ٢٠٢٢/٢٠٢١ خمس جامعات حكومية هي (القاهرة - عين شمس - بورسعيد - المنصورة - بني سويف)، وقد تم توسيع دائرة المشاركة لتشمل ١٤ جامعة حكومية وأهلية وخاصة فى العام الجامعي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وهي جامعات (القاهرة، عين شمس، الإسكندرية، بنى سويف، بورسعيد، المنصورة، حلوان، أسيوط، طنطا، كفر الشيخ، قناة السويس، الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، الجامعة البريطانية في مصر، جامعة الجلالة)، مع إطلاق المرحلة الثانية من المبادرة ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

محمد علاء

الرقابة المالية تعدل ضوابط تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

أطلق الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، كتابًا دوريًا رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢؛ لتعزيز فعالية ضوابط مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتناهية الصغر، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة؛ لضمان سلامة عملية منح التمويل، وتجديده، وحظر التمويل التكميلي، والإجراءات اللازم اتخاذها عند تطبيق خيار السداد المعجل لمواجهة مخاطر التعثر، وذلك في إطار استكمال دور الهيئة في تطوير وتنمية الأسواق المالية غير المصرفية مع الحفاظ على حقوق كافة المتعاملين بتلك الأسواق.

وأوضحت الهيئة العامة للرقابة المالية، سبب القرار بعد قيام بعض الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة نشاطي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تقديم تمويل تكميلي للمتعاملين معها، بحيث يستطيع متلقي التمويل الحصول على تمويل جديد قبل الانتهاء من مدة السداد الأصلية لذات النوع من التمويل القائم، وبما يحقق للعميل الاستعاضة كليًا أو جزئيًا لما تم سداده مسبقًا في حساب التمويل، من خلال تقديم تمويل جديد له تحت مسميات مختلفة سواء بذات القيمة المسددة أو غيرها ودون مراعاة للاعتبارات الفنية اللازمة لسلامة منح التمويل.

وألزم الكتاب الدوري الشركات والجهات المرخص لها بمزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتناهية الصغر، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عدم تجديد التمويل الممنوح للعميل إلا بعد التحقق من سداد التمويل القائم فعليًا بالكامل، ولا يجوز سداد أي مبالغ مستحقة للتمويل القائم عن طريق الحصول على تمويل جديد.

وأجاز الكتاب الدوري لجهة التمويل تقديم تمويل جديد للعملاء الحاليين موازي للتمويل القائم، شريطة ألا يكون من نفس نوع التمويل الممنوح للعميل (تمويل جاري/ تمويل استثماري) وفي ذات النشاط الممول، وذلك بعد التحقق من قدرة العميل على سداد الالتزامات المالية بعد التمويل الجديد، ومع الالتزام بألا تتجاوز قيمة التمويلات الحاصل عليها العميل من جهة التمويل في كافة منتجاتها التمويلية الحد الأقصى المنصوص عليه باللوائح والقوانين.

أكد الكتاب الدوري، على ضرورة الالتزام في جميع حالات منح التمويل للعملاء بتقييم موقف مديونيات العميل مع الجهات الأخرى (إن وجدت) من خلال جهة الاستعلام الائتماني بغرض التحقق من سلامة موقف الائتماني للعميل، وقدرته على تحمل الأعباء المالية الجديدة، ومدى انتظام العميل في سداد التزاماته، وكذلك التأكد من أن التمويل المزمع منحه لن يستخدم لسداد أيًا من المديونيات القائمة.

كما حظر الكتاب الدوري، منح العملاء القائمين منتجات تمويلية جديدة بهدف تقديم تمويل تكميلي قبل الانتهاء من مدة السداد الأصلية لذات النوع من التمويل الممنوح له.

وتلتزم جهات التمويل التي لديها محفظة قائمة تحتوي على عملاء حاصلين على تمويل تكميلي بتخفيض محفظتها بما تم سداده من التمويل القائم في هذا السياق وفق توقيتات السداد الخاصة بالعملاء، وموافاة الهيئة ببيان شهري بأرصدة تلك المحافظ وفق النموذج الذي تُعده الهيئة لهذا الغرض.

وفي حالة رغبة العميل في القيام بالسداد المعجل للتمويل أكد الكتاب الدوري، على ضرورة الإفصاح الكافي للعميل عن فرق تكلفة التمويل التي سوف يتحملها حال قيامه بالسداد المُعجل مقارنة بعبء التكلفة الأصلية للتمويل مع التحقق من إتمام السداد المُعجل للتمويل القائم من موارد العميل الذاتية، وفي حال رغبة العميل في القيام بالسداد المعجل للتمويل القائم والحصول على تمويل جديد من جهة التمويل يراعى عدم تحميل العميل لأعباء تكلفة التمويل الجديد تزيد عن أعباء تكلفة التمويل الحالي.

ويندرج ضمن أعباء التمويل الجديد كل من عمولة السداد المعجل، ومعدل تكلفة التمويل، ومعدل المصاريف الإدارية وذلك حرصاً على عدم زيادة أعباء التمويل على العملاء مع قيام جهة التمويل بدورها لتوعية العميل بكافة التفاصيل والأعباء التي سيتحملها نتيجة قيامه بذلك والحصول على موافقة العميل الصريحة في الحالة الأخيرة، كما حظر الكتاب الدوري على جهة التمويل تقديم تمويل للأطراف المرتبطة للعميل مُتزامن مع إتمام طلبه للسداد المعجل.

وفي سياق متصل قال رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن صدور الكتاب الدوري جاء نتاج عملية الرصد والمتابعة المستمرة للممارسات بكافة الأسواق المالية غير المصرفية، ومنها نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وخاصة قيام بعض الشركات بتقديم تمويل تكميلي للعملاء القائمين بأساليب مختلفة ترفع تكلفة التمويل ودرجة المخاطر التي يتحملها العميل بشكل قد يؤثر على قدرته على سداد التزاماته.

وأكد أن تعزيز فعالية ضوابط مزاولة النشاط وفق التعليمات الواردة بالكتاب الدوري تهدف إلى خفض درجة المخاطر التي يتحملها العميل، والحفاظ على الاستقرار المالي للجهات القائمة بالتمويل بشكل يعمل على استقرار الأسواق المالية غير المصرفية التي تمارس فيها الأنشطة المخاطبة بالكتاب الدوري، وذلك استكمالا لجهود الهيئة في تطوير وتنمية الأسواق المالية غير المصرفية مع الحفاظ على حقوق كافة المتعاملين فيها.

محمود معروف

١٠ يناير .. «الضرائب» تناقش تعديلات «ضريبة الدخل» في مؤتمرها السنوي

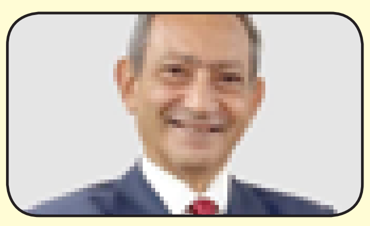

تنطلق أعمال المؤتمر السنوي لجمعية الضرائب المصرية تحت عنوان «الاستثمار والتداعيات الاقتصادية العالمية وأثرها على الرؤية المستقبلية للمنظومة الضريبية»، وذلك برعاية وحضور الدكتور محمد معيط، وزير المالية، وذلك يوم الثلاثاء الموافق ١٠ يناير ٢٠٢٣.

وقال الدكتور أحمد مصطفى شوقي، رئيس الجمعية والمؤتمر، إن المؤتمر يناقش عدد من المحاور الهامة، وطرح رؤية صحيحة لقانون جديد للضريبة على الدخل، ويواكب الاقتصاد الرقمي والمنظومة الإلكترونية، ودورها في تشجيع الاستثمار، كما يتناول المؤتمر المشاكل التطبيقية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد، وقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومقترحات حلولها، كما يتضمن جلسة منفصلة للضريبة على القيمة المضافة، لتقييم قانون الضريبة على القيمة المضافة بين المنافسة العادلة والتقييم الضريبي في ظل التوسع في التجارة الالكترونية.

وأضاف شوقي، أن المؤتمر سوف يناقش مع قيادات وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، عددًا من المطالب الضريبية الهامة للمجتمع الضريبي، التي يجب البدء في العمل على تنفيذها، والتي من أهمها ضرورة إعادة النظر في صياغة مشروع قانون الضريبة على الدخل، وضبط صياغته وازالة التضارب الموجود في بعض المواد، وإعادة ترتيب مواده، خاصة بعد إلغاء ٤٧ مادة تم صياغتها ضمن قانون الاجراءات الضريبية، وأيضًا ضرورة اعادة النظر في فلسفة المادة ٨٧ مكرر ومدى جدواها في جذب الاستثمار.

وطالب رئيس جمعية الضرائب المصرية المشرع بإعادة النظر في مد العمل بقانون التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية، وجميع الجزاءات المالية لمدة سنة، حيث تم اقراره مؤخرًا، ولحين انتهاء مصلحة الضرائب في انهاء المنازعات الضريبية حتى صدور القانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ والخاص بالاجراءات الضريبية، خاصة وأن هناك الكثير من الملفات التي لم تنتهي كفحص أو لجان، وتم فحصها تقديريًا؛ نظرًا للتقادم، مما سيؤدي إلى أن الممول الملتزم سوف يتحمل سداد مقابل التأخير، وجزاءات مالية طبقًا للمادة ٨٧ مكرر، نتيجة تأخير مصلحة الضرائب المصرية في إجراءات الفحص.

وأوضح أنه نظرًا للحاجة الملحة إلى تشجيع الاستثمار والمستثمرين والقيام بإعداد حزمة حوافز تشجيعية للاستثمار، فإنه يلزم اعادة النظر في المادة ٧٠ من قانون الإجراءات الضريبية بشأن ما ورد بها من غرامات تصل ٢ مليون، مطالبًا بإعادة النظر في الجزاءات المالية غير الجنائية المفروضة بموجب أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة، والقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢، وهذه المطالب الضريبية سوف تساعد حتمًا في توسيع قاعدة التسجيل الضريبي، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

المجتمعات العمرانية تطرح ٤ قطع أراض للمستثمرين الأجانب مقابل السداد بالدولار

أعلنت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، طرح ٤ قطع أراضي متميزة بالقاهرة الجديدة للمستثمرين الأجانب، بإجمالي مساحة ٥٨٩ فدانًا، وفقًا لآلية التخصيص الفوري مقابل السداد بالعملة الأجنبية «الدولار الأمريكي».

أشارت الهيئة إلى أن القطعة الأولى تقع بمشروع بيت الوطن، على مساحة ٧٥ فدانًا، وتخصص لإقامة مشروع بنشاط مجتمع عمراني متكامل، وتم تحديد سعر المتر التقديري بنحو ٧٦٥٥ جنيهًا يتم سدادها بما يقابلها بالدولار، وحدد الجهاز مدة تنفيذ المشروع ٥ سنوات تحسب من صدور القرار الوزاري، على ألا تزيد النسبة البنائية عن ٥٠٪ من مساحة الأرض.

أما القطعة الثانية، فتقع بجوار منطقة الأمل على مساحة ١٥٧ فدانًا مخصصة لتنفيذ مشروع عمراني متكامل، وتم تحديد سعر المتر التقديري بنحو ٦٦٨٠ جنيهًا، يتم سداد ما يقابلها بالدولار، وحددت الهيئة مدة تنفيذ المشروع بـ٦ سنوات تحسب من صدور القرار الوزاري، على ألا تزيد النسبة البنائية عن ٥٠٪ من مساحة الأرض.

وتقع القطعة الثالثة بمثلث الأمل لإقامة مشروع عمراني متكامل على مساحة ١٨٠ فدانًا، بسعر ٦٠٦٠ جنيهًا للمتر، على أن يتم سداد ما يقابلها بالدولار، وحددت الهيئة مدة تنفيذ المشروع بنحو ٦ سنوات تحتسب من صدور أول قرار وزاري، على ألا تزيد النسبة البنائية عن ٥٠٪ من إجمالي مساحة المشروع.

وتقع القطعة الرابعة في جنوب مشروع بيت الوطن بجوار لافيستا بنشاط عمراني مختلط لمساحة ١٧٧ فدانًا، وقدرت سعر البيع بنحو ١١٥٠٥ جنيهات للمتر، على أن تكون مدة التنفيذ ٦ سنوات من صدور القرار الوزاري.

وأشارت إلى أنه سيتم تقسيم الأرض بنسبة ٢٠٪ للنشاط الترفيهي والسياحي والتجاري، و٨٠٪ للنشاط العمراني المتكامل.

وحددت هيئة المجتمعات العمرانية آلية السداد بأن تتم نسبة السداد ١٠٪من قيمة الأرض بالدولار من خارج البلد وهي عبارة عن ٥٪ يتم سدادها مع تقديم الطلب، و٥٪ تلتزم الشركة بسدادها خلال ٦٠ يومًا من تاريخ الإخطار بموافقة مجلس إدارة الهيئة على التخصيص، بالإضافة إلى ١٪ مصاريف إدارية، و٠,٥٪ مجلس أمناء.

ويتم سداد باقي ثمن الأرض على ١٠ أقساط نصف سنوية متساوية بالدولار الأمريكي من خارج البلد ويستحق القسط الأول بعد ٦ أشهر من التاريخ المحدد لسداد الدفعة المقدمة، على أن يتم تحميل كافه الأقساط بالأعباء المالية المقررة.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

البورصة تعلن قيد سندات الخزانة استحقاق ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٥ بنظام المتعاملين الرئيسين

أعلنت إدارة البورصة، إدراج إصدار سندات الخزانة المصرية استحقاق ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٥ بنظام المتعاملين الرئيسيين، بقاعدة بيانات البورصة بنظام المتعاملين الرئيسيين اعتبارا من بداية جلسة تداول اليوم، بقيمة قدرها نحو ٥,٨ مليار جنيه موزعة على عدد ٥,٨٨٤,٧٩٧ سند بقيمة اسمية قدرها ١٠٠٠ جنيه للسند الواحد، بمعدل عائد ثابت قدره ١٨٪ سنويًا يدفع في ٢٩ ديسمبر من كل عام.
كما تم إدارج قيد سندات الخزانة المصرية ٢٧ يونيو ٢٠٢٤ صفرية الكوبون بنظام المتعاملين الرئيسيين، بقيمة قدرها نحو ١٢,٥ مليار جنيه موزعة على عدد ١٢,٥٩٦,٨٣٨ سند بقيمة اسمية قدرها ١٠٠٠ جنيه للسند الواحد.

«البورصة» تعلن كشف حساب ٢٠٢٢ وتعلن استراتيجيتها لعام ٢٠٢٣

رامي الدكاني: 23 شركة حكومية مستهدف طرحها بقيمة 80 مليار جنيه .. وندرس
إطلاق مؤشر متوافق مع الشريعة الإسلامية

كشف رئيس البورصة المصرية رامي الدكاني كم التطورات والطفرات الكبيرة التي شهدتها سوق الأوراق المالية خلال العام الماضي ، مؤكدا أن النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ شهد تسجيل أرقام تاريخية غير مسبوقة سواء ما يتعلق منها بأحجام وقيم التداول أو أعداد المستثمرين الجدد المسجلين في البورصة المصرية.
وفيما يتعلق بالشركات المقيدة ، أكد الدكاني- في مؤتمر صحفي عقده بمقر البورصة بالقرية الذكية للإعلان عن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢، الثلاثاء الماضي - على أن عام ٢٠٢٢ شهد قيد خمس شركات جديدة بلغ رأس مالها المصدر ٥٦٠,٦ مليون جنيه، وهي شركات ماكرو جروب للمستحضرات الطبية وبورسعيد لتداول الحاويات ودمياط لتداول الحاويات والتي تم قيدها بالسوق الرئيسي، وشركتي لوتس للتنمية والاستثمار الزراعي والمستودعات المصرية العامة والتي تم قيدها في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.
أما بخصوص برنامج الطروحات الحكومية والذي كان محور أسئلة الصحفيين ومندوبي القنوات التليفزيونية، فقد أكد على أن برنامج الطروحات الحكومية والذي سبق وأعلنت عنه الحكومة المصرية هو من اختصاص لجنة إدارة ملف الطروحات الحكومية والتي سوف تحدد البرنامج الزمني لقيد وطرح هذه الشركات بما فيها الشركات الحكومية المقيدة والتي من الممكن أن تقوم بزيادة رأس مالها وطرح حصص إضافية خلال الفترة المقبلة استغلالا للوضع الجيد للسوق المصري وقدرته على استيعاب الطروحات الكبيرة وهو ما سبق وشهده السوق خلال طرح شركة أي فاينانس والذي قدر بـ٥,٨ مليار جنيه وتم تغطيته ٦٨ مرة.
كما أشار رئيس البورصة أنه يوجد بعض الشركات المؤهلة للقيد والطرح ولكن وفقا لرؤية الحكومة المصرية و لجنة الطروحات وكذلك إدارة هذه الشركات وخططها المستقبلية وتوقيت قيد وطرح أسهم هذه الشركات ومنها بنك القاهرة، مصر لتأمينات الحياة، شركة الحفر المصرية.

طروحات

وقال الدكاني، إن الحكومة تستهدف طرح ٢٣ شركة حكومية بالبورصة المصرية منها ٩ شركات مدرجة بالفعل خلال الفترة المقبلة بقيمة إجمالية متوقعة للطروحات ٨٠ مليار جنيه، وتعمل الشركات المقرر في ٧ قطاعات اقتصادية، ومن المستهدف طرح حصص تتراوح بين ١٥-٢٠٪ من الطروحات، مضيفًا وستؤدي الطروحات الجديدة إلى زيادة معدلات السيولة وجاذبية السوق للمستثمرين غير المصريين، وكذلك تحقيق أكبر قدر من الاستقرار للسوق، والحد من تقلبات الأسعار الذي يعاني في الوقت الحالي من سيطرة سهم البنك التجاري الدولي على ما يقرب من ٣٠٪ من المؤشر الرئيسي.
أضاف "الدكاني"، ، أن الشركات التي تم قيدها وطرح جزء من أسهمها ومؤهلة لزيادة الأسهم المطروحة في السوق وهي: الإسكندرية للزيوت المعدنية، وبنك الإسكان والتعمير، وإي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، ومدينة نصر للإسكان والتعمير، ومصر الجديدة للإسكان والتعمير، ومصر للألومنيوم، وسيدي كرير للبتروكيماويات-سيدبك، وأبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية، والإسكندرية للتداول الحاويات والبضائع.
وتابع أن الشركات المتوقع قيدها وطرح أسهمها بالبورصة المصرية، وهي: بنك الإسكندرية، ومصر للتأمين، وإنبي، وأسيوط لتكرير البترول، والشرق الأوسط لتكرير البترول (ميدور)، والمصرية لإنتاج الإيثلين ومشتقاته "إيثيدكو"، والوادي للصناعات الفوسفاتية والأسمدة، والشركة المصرية ميثانكس لإنتاج الميثانول، مشيرًا إلى أن الشركات الجاهزة للبدء فورًا بطرح أسهمها دون الانتظار لأي عمليات تخارج خاصة قبل الطرح، وهي: بنك القاهرة، ومصر لتأمينات الحياة، وشركة الحفر المصرية.
أشار الدكاني، إلى أن الحكومة سبق أن أعلنت عن برنامج للطروحات الحكومية منذ عام ٢٠١٧، إلا أنه لم يتم طرح سوى جزء من أسهم شركات الشرقية-إيسترن كومباني (طرح ثانوي)، وشركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية، وإي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية.

مؤشر جديد

وقال رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، إنه يتم دراسة إطلاق مؤشر متوافق مع الشريعة الإسلامية بما يتماشى مع متطلبات المستثمرين الراغبين في الاستثمار بالأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما سيتم إنشا وتطوير مؤشرات جديدة تناسب السياسات الاستثمارية المختلفة وذلك بالتعاون مع المؤسسات الأجنبية التي لديها خبرات في هذا المجال.
وأشار "الدكاني"، إلى أنه تم إنشاء إدارة الترويج وتطوير الأعمال بالبورصة في نوفمبر الماضي بهدف زيادة القيمة السوقية من خلال جذب شركات جديدة للقيد، والعمل على زيادة التداول عن طريق تحفيز جانب الطلب، مضيفًا في هذا الصدد أن الإدارة تستهدف التواصل مع الجهات الحكومية بهدف استحداث بروتوكولات تعاون لزيادة أحجام وقيم المحافظ الاستثمارية، ودعم الطروحات، واستحداث صانع سوق، كما تتواصل مع شركات القطاع الخاص للطرح بالبورصة من بينها الشركات التي تم شطبها، وهناك ٥ شركات أبدت النية في القيد البورصة وجاري تجهيز الأوراق.
أضاف "الدكاني"، أن إدارة الترويج تتولى أيضا تطوير الأعمال الترويج للبورصة المصرية خارجيًا من خلال توقيع مذكرات تفاهم لبحث سبل التعاون، وبحث سبل التعاون المتاحة بعضويات المنظمات الدولية، إضافة إلى عقد جولات خارجية بالمشاركة مع القطاع الخاص، للترويج لسوق المال المصري خارجيًا، مشيرًا في هذا الصدد إلى أنه تم التنسيق لحضور ٤ مؤتمرات ترويجية بالربع الأول لعام ٢٠٢٣، وجاري إعداد ٣ بروتوكولات ومذكرات تفاهم.

شهادات الكربون

وأعلن الدكاني، أن إدارة البورصة تستهدف أن تصبح مصر المركز الرئيسي لتداول شهادات الكربون بالقارة الإفريقية، بهدف مساعدة الشركات على خفض الانبعاثات وإصدار شهادات الكربون للمشروعات مباشرة، وإجراء عمليات التدقيق والمراجعة والتأكد من صلاحية الشهادات المصدرة ومطابقتها للمعايير الدولية، وإنشاء سوق منظم يسمح للشركات بشراء وبيع أرصدة الكربون المرتبطة بحجم انبعاثاتها.
وكشف "الدكاني"، أنه سيتم الترويج لسوق الكربون كمنصة لتداول شهادات الكربون من الدول الأفريقية وتسجيل الشهادات في السوق عام ٢٠٢٣، على أن يتم بدء تداول شهادات الكربون المصدرة من خلال شركة ليبرا كاربون في مصر للشركات والمشروعات عام ٢٠٢٤.
وأوضح أن بورصة الكربون تهدف إلى أولا الترويج لأسواق الكربون الطواعية محليًا وإقليميًا، ثانيًا تشجيع الحد من الانبعاثات المحلية من الغازات الدفيئة عن طريق الموافقة على إصدار أرصدة الكربون، ثالثا رفع مستوى الوعي بخصوص مخاطر تغير المناخ بين القطاعين العام والخاص، رابعًا إعداد المستفيدين لاتفاقيات خفض الانبعاثات المحتملة، خامسًا استهداف نسبة من سوق الإصدار في القارة الأفريقية إلى أن يتم البدء في إصدار شهادات مصرية عن طريق شركة ليبرا كاربون، سادسًا تحفيز المشاركين على دمج مبادئ ESG في استراتيجياتهم الاستثمارية.
وأضاف رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، إن إدارة البورصة تستهدف تنشيط وإعادة تفعيل آليات التداول؛ لزيادة قدرة المستثمرين على التحوط من مخاطر الاستثمار، إضافة إلى زيادة أعداد المستثمرين للوصول إلى مبادرة ١٠ ملايين كود، من خلال تفعيل الأكواد الحالية، وجذب مستثمرين جدد، من خلال الترويج للبورصة المصرية، وزيادة الوعي والادخار بين الشباب وتوعية بأهمية الاستثمار بالبورصة من خلال صناديق الاستثمار.
أوضح "الدكاني"، أبرز آليات التداول التي تعمل عليها البورصة، وهي الشراء بالهامش، والذي يهدف إلى تمكين المستثمرين من تعظيم قيمة الأوراق المالية المملوكة لديهم لزيادة حجم استثماراتهم، وبلغ إجمالي ما تم تنفيذه من خلال هذه الآلية ٦,٤ مليار جنيه متوسط خلال عام ٢٠٢٢، كما يتم العمل على تنشيط آلية اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع وبلغ إجمالي عدد الشركات المسموح لها بممارسة النشاط ٥٨ شركة مدرجة، و٥١ شركة سمسرة مرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية ضمان بقيمة ٥٠٪ من الأوراق المالية المقترضة.
وقال إنه بالنسبة لنشاط صانع السوق، والذي يهدف إلى توفير السيولة والعمق للسوق وتحقيق أرباح عن طريق الفروق السعري بين عروض البيع وطلبات الشراء بهدف زيادة الفرص لشركات السمسرة، وحلول بيع وشراء جديدة للمستثمرين، وتعزيز المنافسة بين شركات السمسرة، لافتًا إلى أنه هناك شركة وحيدة مرخص لها القيام بالنشاط، وتم إطلاقها منذ عام ٢٠١٥.

بورصة المشتقات المالية

وكشف رامي الدكاني، عن خطط البورصة خلال الفترة المقبلة، وأبرزها تعميق وتوسيع تواجد البورصة من خلال أسواق جديدة للسلع والمشتقات، بهدف ظهور استراتيجيات مبتكرة للاستثمار مما يعظم العوائد للمتداول والمساهمين، معلنًا عن إطلاق بورصة المشتقات المالية للمستثمرين خلال النصف الثاني من العام الجاري، وكذلك الترويج للبورصة في دولتي السعودية والإمارات خلال العام الجاري.
وأشار "الدكاني"، إلى البورصة المصرية للسلع، والتي تعد آلية هامة لتنظيم عمليات التداول والمتاجرة في أسواق السلع "الحاضرة"، والمنتجات الاستثمارية ذات الصلة، لافتًا إلى أبرز المنتجات الزراعية التي سيتم تداولها ببورصة السلع وهي القطن، والسكر، والفول، والأرز، والدقيق، والقمح، كما سيتم تداول البيض، والأسمدة العضوية، والذهب، واللحوم المجمدة، والدجاج المجمد.
وقال إن بورصة المشتقات ستسمح للمستثمرين بشراء وبيع المشتقات في البورصة المصرية لأول مرة بدعم من مركز مقاصة مركزي، مضيفًا في هذا الصدد أن هيئة الرقابة المالية أنشأت الإطار التنظيمي، وتعمل على إنشاء مركز مقاصة مركزي لتسهيل ورقابة تداول المشتقات المالية، لتداول العقود الآجلة والمستقبلية على الأسهم، وعقود خيارات الأسهم، وعقود خيارات المؤشرات، وعقود المبادلة، وكذلك العقود المستقبلية والخيارات للسلع، وتهدف بورصة المشتقات: السماح للمستثمرين بتثبيت الأسعار التي سيتم التنفيذ عليها مستقبلا، ومساعدة المشاركين على الحد من المخاطر، والتحوط ضد التقلبات غير المواتية لأسعار الأصول.

زيادة كبيرة

وقال رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، إن رأس المال السوقي للبورصة شهد زيادة كبيرة خلال عام ٢٠٢٢ ليصل لأعلى مستوى له في تاريخه مع نهاية كل عام، ليصل إلى ٩٦١ مليار جنيه ما يمثل نسبة ١٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بقيمة ٧٦٦ مليار جنيه عام ٢٠٢١، ومقابل ٦٥١ مليار جنيه عام ٢٠٢٠، ومقابل ٧٠٩ مليار جنيه عام ٢٠١٩، و٧٥١ مليار جنيه عام ٢٠١٨، و٨٢٦ مليار جنيه عام ٢٠١٧ و٦٠٣ مليار جنيه عام ٢٠١٦، و٤٣١ مليار جنيه عام ٢٠١٥، و٥٠١ مليار جنيه عام ٢٠١٤، و٤٢٨ مليار جنيه عام ٢٠١٣، و٣٣٧ مليار جنيه عام ٢٠١٢.
وأوضح "الدكاني"، أن نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ ١٢,٣٪ في عام ٢٠٢٢، مرتفعًا من ١١,٥٪ عام ٢٠٢١، و١٠,٦٪ عام ٢٠٢٠، و١٢,٧٪ عام ٢٠١٩، و١٦,١٪ عام ٢٠١٨، و٢٢,٦٪ عام ٢٠١٧، و٢٢,٣٪ عام ٢٠١٦، و١٧,٦٪ عام ٢٠١٥، و٢٣,٥٪ عام ٢٠١٤، و٢٣٪ عام ٢٠١٣، و٢٢,٥٪ عام ٢٠١٢، مرجعًا انخفاض نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى ارتفاع الأخير بنسبة كبيرة خلال السنوات الأخيرة الماضية نتيجة الاستثمار الحكومي.

أعلى عائد سنوى

وأعلن رامي الدكاني، أن المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية ارتفع بنسبة ٢٢,٢٪ خلال عام ٢٠٢٢، لتحقق أعلى عائد سنوي خلال السنوات الست السابقة، إذ ارتفع المؤشر بنسبة ١٠,١٨٪ خلال عام ٢٠٢١، وانخفض بنسبة ٢٢,٣٪ خلال عام ٢٠٢٠، وصعد بنسبة ٧٪ خلال عام ٢٠١٩، وانخفض بنسبة ١٣,٢١٪ خلال عام ٢٠١٨، وزاد بنسبة ٢١,٦٦٪ خلال عام ٢٠١٧.
أضاف "الدكاني"، أن المؤشر الرئيسي للبورصة صعد بنسبة ٦٩٪، في نهاية عام ٢٠٢٢ مقارنة بأقل نقطة للمؤشر في ٥ يوليو عام ٢٠٢٢، مقارنة بهبوط المؤشر الرئيسي بنسبة ٣٢,٥٪ منذ بداية عام ٢٠٢٢ وحتى ٥ يوليو من العام نفسه.

سلوي ابراهيم

إعادة تشكيل مجلس إدارة برايم القابضة.. واستقالة محمد ماهر من منصبه كرئيس تنفيذي

أعلنت شركة برايم القابضة للاستثمارات المالية، عن إعادة تشكيل مجلس الإدارة، بعد قبول استقالة شيرين القاضي، أحد مؤسسي الشركة، من رئاسة المجلس، ومحمد ماهر، من منصبه كرئيس تنفيذي للشركة.
وذكرت برايم، أنه جرى انتخاب حسن سمير فريد، كنائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، ومحمد ماهر، كرئيس مجلس إدارة غير تنفيذي، مع استمرار باقي باقي أعضاء مجلس الإدارة دون تغيير.
يشار إلى أن حسن سمير فريد يمتلك أكثر من ٢٥ عامًا من الخبرة في مجال أسواق المال والتمويل، وأحد أبناء شركة برايم منذ عام ١٩٩٨، حيث كان عضو مجلس إدارة في شركة برايم كابيتال، وبرايم لتداول الأوراق المالية، كما شغل منصب العضو المنتدب لشركة برايم لتداول الأوراق المالية في الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠٢٠.

الرقابة المالية تقر نشر إفصاح «إيبيكو» للسير في إجراءات زيادة رأس المال

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية، على نشر تقرير الإفصاح بغرض السير في إجراءات زيادة رأس المال المصدر لشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية «إيبيكو» وفقا لأحكام المادة ٤٨ من قواعد القيد بالبورصة المصرية.
وقالت الهيئة إن ذلك يأتي بشأن قرار مجلس ادارة الشركة المنعقد بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢، بالسير في إجراءات زيادة رأس المال المصدر من ٩٩١,٧ مليون جنيه إلى ١,١٤ مليار جنيه، بزيادة قدرها ١٤٨,٧٥ مليون جنيه.
وأضافت، أن الزيادة موزعة على ١٤,٨٧ مليون سهم بالقيمة العادلة البالغة ٥٤,٧٢ جنيه للسهم الواحد بواقع ١٠ جنيهات قيمة اسمية وعلاوة إصدار قدرها ٤٤,٧٢ جنيه للسهم الواحد من خلال الاكتتاب النقدي لقدامى المساهمين كل بحسب مساهمته في رأس المال مع تداول حق الاكتتاب منفصلًا عن السهم الأصلي بدون مصاريف إصدار على أن يتم عرض دراسة الجدوى واستخدامات الأموال على الجمعية العامة غير العادية.
يشار إلى أن «إيبيكو»، سجلت صافي ربح بلغ ٤١٧,٧٩ مليون جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية سبتمبر الماضي، مقابل ٣٢٤,١٧ مليون جنيه أرباحًا خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.
وبلغ نصيب الشركة القابضة من الأرباح خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٢ نحو ٣٧٧,٦٥ مليون جنيه، مقابل ٣٩١,٥٢ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة من ٢٠٢١، وارتفعت مبيعات الشركة خلال التسعة أشهر حيث سجلت ٢,٦٨ مليار جنيه بنهاية سبتمبر، مقابل ٢,٤٢ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي.
وبالنسبة للقوائم المستقلة، ارتفعت أرباح الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري حيث سجلت ٣٨٤,٣٩ مليون جنيه بنهاية سبتمبر، مقابل ٣٢٦,٠٣ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

كومباس كابيتال تتقدم بعرض للاستحواذ على باكين بسعر مبدئي ٣٠ جنيهًا للسهم

قالت الهيئة العامة للرقابة المالية، إنها تلقت خطابًا من شركة كومباس كابيتال للاستثمارات المالية، يتضمن اعتزامها التقدم بعرض شراء غير ملزم – من خلالها أو من خلال إحدى شركاتها التابعة، على أسهم شركة البويات والصناعات الكيماوية - باكين.
وأوضحت الرقابة المالية،أن عرض كومباس كابيتال يتضمن الاستحواذ على نسبة لا تقل عن ٥١٪ وحتى ٩٠٪ من رأسمال الشركة المستهدفة حفاظا على استمرار قيدها بالبورصة وبسعر مبدئي ٣٠ جنيهًا للسهم، لافتة إلى أن السعر النهائي سيحدد بناءً على نتائج الفحص النافي للجهالة على الشركة المستهدفة.
وفي نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، كانت الهيئة العامة للرقابة المالية تلقت أيضا خطابا من شركة إيجل كيميكالز لصناعة وتجارة الكيماويات، يتضمن اعتزامها تقديم عرض للاستحواذ على نسبة ٧٦٪ كحد أدنى، وحتى ١٠٠٪ من أسهم رأسمال شركة بكين وذلك بسعر مبدئي ٢٩,٥٠ جنيه للسهم، واشترط أن تقوم الشركة المتقدمة بالعرض بالبدء في إجراءات الفحص النافي للجهالة على شركة باكين لتحديد سعر الشراء النهائي.
ومن جانبها، وافقت باكين، على قيام شركة إيجل كيميكالز لصناعة وتجارة الكيماويات، بالبدء في إجراءات الفحص النافي للجهالة على الشركة لتحديد سعر الشراء النهائي، في ضوء سعيها للاستحواذ عليها.
يشار إلى أن البويات والصناعات الكيماوية - باكين، سجلت صافي ربح بلغ ٨,٢٨ مليون جنيه منذ بداية يوليو حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ١,٥٨ مليون جنيه أرباحًا خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي، وارتفعت مبيعات الشركة خلال الـ٣ أشهر الأولى من العام الجاري لتصل إلى ٣٢٥,٢٥ مليون جنيه بنهاية سبتمبر الماضي، مقابل ٢١٣,٠٧ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي.
وعلى صعيد القوائم المالية المستقلة، تحولت الشركة إلى الربحية خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام المالي الجاري لتحقق ٦٥٠ ألف جنيه بنهاية سبتمبر، مقابل خسائر بقيمة ١,١٨ مليون جنيه خلال نفس الربع من العام المالي الماضي.

شركتا هيرميس ومصر إيطاليا تعلنان إتمام الإصدار الثاني لسندات توريق بـ٩٨٦ مليون جنيه

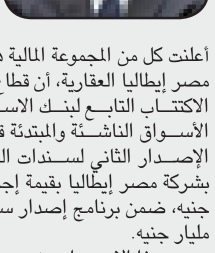

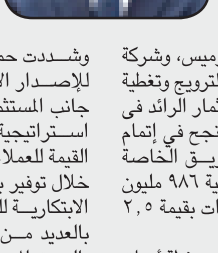

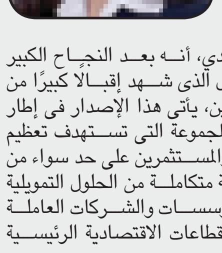

أعلنت كل من المجموعة المالية هيرميس، وشركة مصر إيطاليا العقارية، أن قطاع الترويج وتغطية الاكتتاب التابع لبنك الاستثمار الرائد فى الأسواق الناشئة والمبتدئة قد نجح في إتمام الإصدار الثاني لسندات التوريق الخاصة بشركة مصر إيطاليا بقيمة إجمالية ٩٨٦ مليون جنيه، ضمن برنامج إصدار سندات بقيمة ٢,٥ مليار جنيه.
ويعد هذا الإصدار مضمون بمحفظة أوراق قبض لصالح شركتين تابعتين لشركة مصر إيطاليا القابضة، وقد تم طرح السندات على ٣ شرائح:
•تبلغ قيمة الشريحة "A" ١٩٧,٢٠ مليون جنيه ومدتها ١٣ شهر وتصنيفها الائتمانى AA+ من شركة الشرق الأوسط للتصنيف الائتمانى وخدمة المستثمرين (MERIS)
•تبلغ قيمة الشريحة "B" ٤٢٨,٩١ مليون جنيه ومدتها ٣٦ شهرًا وتصنيفها الائتمانى AA من شركة (MERIS)
•تبلغ قيمة الشريحة "C" ٣٥٩,٨٩ مليون جنيه ومدتها ٦١ شهرًا وتصنيفها الائتمانى A من شركة (MERIS).
وأعربت مي حمدي، مدير تنفيذي لقسم أسواق الدين بقطاع الترويج وتغطية الاكتتاب بالمجموعة المالية هيرميس، عن سعادتها بإتمام الإصدار الثاني لسندات التوريق لصالح مصر إيطاليا، وتعزيز قدرتها على تنفيذ خطط النمو المستهدفة، حيث تتطلع إلى توسيع انتشارها الجغرافى عبر تعظيم الاستفادة من باقة المنتجات والخدمات التمويلية المتنوعة التى تنفرد بها الشركة.
وشددت حمدي، أنه بعد النجاح الكبير للإصدار الأول الذى شهد إقبالًا كبيرًا من جانب المستثمرين، يأتى هذا الإصدار فى إطار استراتيجية المجموعة التى تستهدف تعظيم القيمة للعملاء والمستثمرين على حد سواء من خلال توفير باقة متكاملة من الحلول التمويلية الابتكارية للمؤسسات والشركات العاملة بالعديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية بالسوق المصري.
ومن جانبه أعرب محمد خالد العسال، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مصر إيطاليا العقارية، عن اعتزازه بتوطيد هذه الشراكة الممتدة مع المجموعة المالية هيرميس عبر إتمام الإصدار الثانى لسندات التوريق ضمن برنامج بقيمة ٢,٥ مليار جنيه، وهو ما يعكس قوة المركز المالى للشركة والتزامها تجاه العملاء.
وأضاف أن الإصدار الأول الذى قامت به الشركة فى ديسمبر ٢٠٢١ هو الأول من نوعه لشركة تطوير عقارى غير مدرجة بالبورصة من خلال المجموعة المالية هيرميس.
وأكد أن الشركة استفادت من النجاح الكبير الذى حققه الإصدار الأول، وهو ما انعكس فى الإصدار الحالي الذي سيساهم في تعزيز المركز المالى للشركة وكذلك نمو محفظتها، حيث تتطلع الشركة إلى تعزيز عملياتها التشغيلية وبالتالي ترسيخ المكانة الرائدة التى تنفرد بها في قطاع التطوير العقاري المصري.

داليا احمد

18 يناير .. عمومية «القلعة» تناقش اعتماد تطبيق نظام الإثابة في طور انعقاد ثان

قررت شركة القلعة للاستثمارات المالية، دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد (اجتماع ثاني)، يوم الأربعاء الموافق ١٨ يناير الجاري، وذلك بعد فشل انعقاد الاجتماع الأول للجمعية في ٢٩ ديسمبر الماضي؛ لعدم اكتمال النصاب القانوني.
وأوضحت الشركة، في بيان للبورصة، أن العمومية ستناقش النظر في الموافقة على اعتماد تطبيق نظام إثابة، وتحفيز ومنح التفويضات نيابة عن الشركة.
يشار إلى أن القلعة للاستثمارات المالية، سجلت صافي ربح بلغ ١١,٨٦ مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل خسائر بقيمة ٤,٥١ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام السابق له، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

البورصة تفحص مستندات قيد أسهم زيادة رأسمال البنك التجاري الدولي

أعلنت البورصة المصرية، أن «البنك التجاري الدولي - مصر» تقدم بمستندات قيد أسهم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٢٩,٨٢ مليار جنيه، إلى ٢٩,٩٩ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٦٥,٤٣ مليون جنيه موزعة عدد ١٦,٥٤ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ جنيهات للسهم الواحد مسددة نقدًا بموجب شهادة إيداع بنكية.
وقالت البورصة، إن الزيادة تمثل الشريحة الثالثة عشر لنظام الإثابة والتحفيز للعاملين بالبنك، موضحة أن المستندات المقدمة من البنك جاري فحصها واستكمالها لعرضها على لجنة القيد.
يشار أن «البنك التجاري الدولي - مصر»، سجل صافي ربح بلغ ١٢,١٩ مليار جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية سبتمبر الماضي، مقابل ٩,٨٧ مليار جنيه أرباحًا خلال فترة المقارنة قبل عام، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

البورصة تقرر تعديل التصنيف القطاعي لـ3 شركات مقيدة

قررت لجنة قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية، تعديل التصنيف القطاعي لبعض الشركات المقيدة، موضحة أنه تقرر تعديل التصنيف القطاعي لشركة سماد مصر - ايجيفرت، ليصبح قطاع تجارة و موزعون بدلًا من قطاع موارد أساسية، وذلك في ضوء ايرادات النشاط الفعلية الظاهرة بالقوائم المالية السنوية للشركة.
كما تقرر تعديل التصنيف القطاعي لشركة نهر الخير للتنمية والاستثمار الزراعى والخدمات البيئية، ليصبح قطاع أغذية و مشروبات و تبغ بدلًا من قطاع خدمات و منتجات صناعية وسيارات، وذلك في ضوء ايرادات النشاط الفعلية الظاهرة بالقوائم المالية السنوية للشركة
وتقرر أيضا تعديل التصنيف القطاعي لشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير، ليصبح قطاع مقاولات وإنشاءات هندسية بدلًا من قطاع عقارات، وذلك في ضوء إيرادات النشاط الفعلية الظاهرة بالقوائم المالية السنوية للشركة.

إنهاء العمل بالإجراءات الاستثنائية لشراء الشركات بالبورصة لأسهم الخزينة

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية، إنهاء العمل بالإجراءات الأستثنائية الخاصة بضوابط تعامل الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة عند شراء أسهم خزينة، وعودة العمل بضوابط التعامل على أسهم الخزينة في الحالات غير الاستثنائية والمنصوص عليها بالمادة رقم (٥١) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية، والمادة رقم (٦٨) من الإجراءات التنفيذية لها.
وقالت الهيئة، إن ذلك يأتي في ضوء انحسار تداعيات جائحة كورونا وتعافي الأسواق المالية العالمية، وضوء موافقة مجلس إدارة الهيئة على تعديل أحكام المادة رقم (٥١) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة، وكذا تعديل أحكام المادة رقم (٦٨) من الإجراءات التنفيذية لها.

تخوف من سحب السيولة من سوق المال واستثمارها بشهادات البنوك

البورصة تربح نحو ٤٢ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي

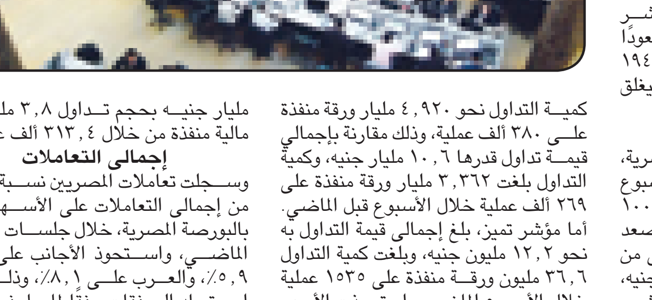

ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية "إيجى إكس ٣٠" بنسبة ٩,٦٢٪ ليغلق عند مستوى ١٦٠٠٢,١٨ نقطة، خلال جلسات الأسبوع الماضي، أول أسبوع في عام ٢٠٢٣، وصعد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة "إيجى إكس ٧٠ متساوى الأوزان"، بنسبة ٤,٢٥٪ ليغلق عند مستوى ٢٩٢١,١٠ نقطة، وسجل مؤشر "إيجى إكس ١٠٠ متساوى الأوزان" صعودًا بنحو ٥,٣٨٪ ليغلق عند مستوى ٤٣٦٨,٣٩ نقطة، وسجل مؤشر "إيجى إكس ٣٠ محدد الأوزان" صعودًا بنحو ٩,٥٥٪ ليغلق عند مستوى ١٩٤١٦,٧٦ نقطة، وقفز مؤشر تميز بنسبة ٠,٩١٪ ليغلق عند مستوى ٣٥٩٩,٧٦ نقطة.

رأس المال السوقى

وربح رأس المال السوقى للبورصة المصرية، نحو ٤٢ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي، ليغلق عند مستوى ١٠٠٣,٢ تريليون جنيه، بنسبة نمو ٧,٥٪، وصعد رأس المال السوقى للمؤشر الرئيسى من ٦٢٩,٥ مليار جنيه إلى ٦٨٩,١ مليار جنيه، بنسبة نمو ٩,٥٪، وزاد رأس المال لمؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة من ١٧٦,٤ مليار جنيه إلى ١٨٣,٩ مليار جنيه بنسبة نمو ٤,٣٪.
كما ارتفع رأس المال لمؤشر الأوسع نطاقًا من ٨٠٥,٨ مليار جنيه إلى ٨٧٣ مليار جنيه بنسبة نمو ٨,٣٪، وصعد رأس المال السوقى لبورصة النيل من ١,٣ مليار جنيه إلى ١,٤ مليار جنيه بنسبة نمو ١٪.

إجمالي قيمة التداول

وبالنسبة للتداول أرتفع إجمالي قيمة التداول بالبورصة المصرية إلى ١١,١ مليار جنيه خلال الأسبوع الماضي، في حين بلغت كمية التداول نحو ٤,٩٢٠ مليار ورقة منفذة على ٣٨٠ ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ١٠,٦ مليار جنيه، وكمية التداول بلغت ٣,٣٦٢ مليار ورقة منفذة على ٢٦٩ ألف عملية خلال الأسبوع قبل الماضي.
أما مؤشر تميز، بلغ إجمالي قيمة التداول به نحو ١٢,٢ مليون جنيه، وبلغت كمية التداول ٣٦,٦ مليون ورقة منفذة على ١٥٣٥ عملية خلال الأسبوع الماضي، واستحوذت الأسهم على ٩٨,٣٩٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة، فى حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو ١,٦١٪.
ووزعت إجماليات التداول للشركات المدرجة فى مؤشرات البورصة بين ٧,١ مليار جنيه بالمؤشر الرئيسي للبورصة بحجم تداول ١,٠٣ مليار ورقة مالية منفذة، وعدد عمليات ١٨٤,٢ ألف عملية، وبلغت قيمة التداول بـ»إيجى إكس ٧٠» نحو ٢,٦ مليار جنيه، بحجم تداول ٢,٨ مليار ورقة مالية منفذة من خلال ١٢٩,٢ ألف عملية، وبلغت قيمة التداول بـ»إيجى إكس ١٠٠» نحو ٩,٧ مليار جنيه بحجم تداول ٣,٨ مليار ورقة مالية منفذة من خلال ٣١٣,٤ ألف عملية.

إجمالي التعاملات

وسجلت تعاملات المصريين نسبة ٨٥,٩٪ من إجمالي التعاملات على الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية، خلال جلسات الأسبوع الماضي، واستحوذ الأجانب على نسبة ٥,٩٪، والعرب على ٨,١٪، وذلك بعد استبعاد الصفقات، وفقًا لما جاء فى التقرير الأسبوعى للبورصة المصرية، وسجل الأجانب صافى بيع بالبورصة المصرية بقيمة ٢٥٠,٨ مليون جنيه، وسجل العرب صافى شراء بقيمة ١٢١,٧ مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

شهادات الإيداع الدولية

وكشف تقرير البورصة المصرية الأسبوعي، عن أرصدة الشركات من شهادات الإيداع الدولية حتى نهاية الأسبوع الماضي، إذ تراجع رصيد شهادات إيداع البنك التجاري الدولي إلى ٣٠١,٩٣٣ مليون شهادة، فيما ارتفع رصيد شهادات إيداع المجموعة المالية هيرميس القابضة إلى ٢٨٧,١٦٩ مليون شهادة، والمصرية للاتصالات إلى ١٦٩,٨٢٠ مليون شهادة، إيديتا للصناعات الغذائية إلى ١١٨,٨٩٥ مليون شهادة.
واستقر رصيد شهادات إيداع كلًا من مدينة نصر للإسكان والتعمير عند ٥٨٢,٩١٣ مليون شهادة، الإسكندرية للزيوت المعدنية-أموك عند ٤٠٢,١٦٩ مليون شهادة، جي بي أوتو عند ٢٢٢,٩٦٦ مليون شهادة، شركة حديد عز عند ٧٣,٦٢٣ مليون شهادة.

خبراء يرصدون تأثير شهادة الـ٢٥٪

توقع خبراء سوق المال أن تؤثر الشهادات الادخارية ذات العائد المرتفع، على أداء البورصة المصرية على المدى القريب، نتيجة لقيام الأفراد بسحب جزء من السيولة من الأسهم و تحويلها إلى شهادات إدخارية للاستفادة من العائد المرتفع.
وقال حسام عيد، الخبير بأسواق المال، أنه بعد الإعلان عن طرح شهادات ادخار جديدة بعائد ٢٥٪ من قبل بنكا مصر والأهلي، انعكس سلبا على أداء مؤشرات البورصة المصرية، ودفع المؤشر الرئيسي للتراجع.
وأضاف عيد، أن أصدار شهادات ادخار جديدة بعائد ٢٥٪ يؤكد على استمرار اتجاه لجنة السياسات النقدية اتباع سياسات انكماشية تشدديه لكبح جماح التضخم السنوي والسيطرة عليه، وذلك من خلال تخفيض حجم السيولة النقدية مع الأفراد لثبات حجم الطلب على السلع والخدمات الأساسية والتي شهدت صعودا قويا جداً خلال الفترة الماضية مما يترتب عليه ثبات الأسعار ثم الانخفاض تدريجيا.

وائل خطاب

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

الإفراج عن أعلاف «الذرة والصويا» بنحو ١٤٣ مليون دولار في أسبوع

أعلن السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، الإفراج عن ٢٨٧ ألف طن من الذرة وفول الصويا بنحو ١٤٣ مليون دولار، مضيفًا أن الإفراج شمل ٢١٢ ألف طن من الذرة بنحو ٨٤ مليون دولار، ونحو ٧٥ ألف طن من فول الصويا، بقيمة ٥٧ مليون دولار، وأيضًا إضافات أعلاف بنحو ٢ مليون دولار.

وأوضح أنه بذلك يصبح إجمالي ما تم الأفراج عنه خلال الفترة من (١٦ أكتوبر حتى ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢) ١,٧١٤ مليون طن، منهم ١,١٨٣مليون طن ذرة، و٥٣١ ألف طن فول صويا وإضافات أعلاف، بإجمالي مبلغ ٨٥٦ مليون دولار.

«معلومات الوزراء»: صادرات مصر من الغاز المسال بلغت ٤,٨٦ مليون طن خلال أول ٩ أشهر من ٢٠٢٢

ذكر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، أن صادرات مصر من الغاز المسال، وصلت خلال أول ٩ أشهر من ٢٠٢٢ إلى ٤,٨٦ مليون طن، مقابل ٤,٣٥ مليون طن خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢١.

وأوضح المركز، أن صادرات مصر من الغاز الطبيعي المسال شهدت ارتفاعًا خلال الربع الثاني من ٢٠٢٢ وصل إلى ٣٥,٧٪ مسجلة ١,٩ مليون طن، متوقعًا أن تحقق صادرات مصر من الغاز الطبيعي المسال رقمًا قياسيًا خلال ٢٠٢٢ بنحو ٧ إلى ٨ ملايين طن.

وجاءت تركيا على رأس الدول المستقبلة لصادرات الغاز الطبيعي المصري، وذلك بنسبة ٢٢٪ من إجمالي الصادرات، بينما جاءت إسبانيا في المرتبة الثانية بنحو ١٣٪، وكوريا الجنوبية في المرتبة الثالثة بنحو ١٠٪.

سيد الجارحي

التموين تعلن إقامة ركن بالمجمعات الاستهلاكية تحت مسمى «أهلا رمضان»

أكد الدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، أن الشركة القابضة للصناعات الغذائية بشركاتها التابعة قد وجهت بإنشاء ركن بكل مجمع استهلاكي تحت مسمى «أهلا رمضان»، بتخفيضات تتفاوت بين الـ٢٥٪ إلى ٣٠٪، بالإضافة إلى الشوادر التي شاركت فيها الغرف التجارية بكل محافظة.

وفي هذا السياق تلقى المصيلحي، تقريرًا من شركتي الجملة العامة والمصرية، حول إنشاء عدد من الأركان داخل المجمعات الاستهلاكية تحت اسم «أهلا رمضان»، وجاري تجهيز باقي المجمعات الاستهلاكية.

وأشار التقرير إلى قيام الشركة العامة لتجارة لجملة والغرف التجارية بإنشاء ٣ معارض بجنوب سيناء في دهب والطور وشرم الشيخ، بالإضافة إلى معارض «شمال سيناء، والمنوفية، ودمياط، والشرقية»، وجاري تجهيز ما يقارب الـ٥٠ معرضًا بالتعاون مع الغرف التجارية.

وبالنسبة للشركة المصرية لتجارة الجملة أفاد التقرير إلى تجهيز بعض الأماكن بالمجمعات الاستهلاكية بركن لمعارض أهلا رمضان، وجاري استكمال باقي المجمعات الأخرى، بالإضافة إلى مشاركتها في الشوادر والمعارض الأخرى التي تنشأ بالتعاون مع الغرف التجارية بالمحافظات بحد أدنى ٦٦ معرضًا بالمحافظات التي تعمل بها الشركة بالصعيد والقاهرة والجيزة.

داليا احمد

وزيرة البيئة: الانتهاء من الصرف الصناعي لـ١١ موقعًا على خليج السويس بنهاية ٢٠٢٣

قالت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة المصرية، إنه يتم العمل في ١١ موقعًا على مستوى خليج السويس طوال الثلاث سنوات الماضية، ضمن مشروعات الإصحاح البيئي بالشركات العاملة بقطاع البترول بمنطقة خليج السويس، وذلك باستخدام أحدث التكنولوجيات للتخلص من المياه المصاحبة لعمليات تكرير وإنتاج البترول، وبتكلفة تبلغ حوالي ٧ مليار جنيه؛ لتوفيق أوضاع هذه الشركات.

وأضافت الوزيرة، خلال جولة لمشروعات الإصحاح البيئي بالشركات العاملة بقطاع البترول بمنطقة خليج السويس، أنه تم الانتهاء من الصرف المخالف على خليج السويس في ٣ مواقع، وتصل نسبة إنجاز العمل للانتهاء من الصرف المخالف في ٦ مواقع أخرى لأكثر من ٧٠٪، حيث سيتم الانتهاء من العمل في ١١ موقعًا بنهاية عام ٢٠٢٣، كما تستكمل شركة جابكو خطة توفيق الأوضاع البيئية لها بعد إنجاز جزء منها.

وأوضحت أن ذلك يأتي في إطار تنفيذ مشروعات الإصحاح البيئي بالتعاون المشترك والمثمر بين وزارتي البيئة والبترول، وبناء على توجيهات رئيس الجمهورية؛ للحد من التلوث بخليج السويس؛ لإلزام جميع المنشآت التي تقوم بالصرف على خليج السويس بتنفيذ خطط إصحاح بيئي؛ لوقف الصرف نهائيًا لحماية البيئة البحرية والتنوع البيولوجي بالبحر الأحمر.

وشددت على أن مصر حريصة على نقل التكنولوجيا في مجال محطات معالجة المياه المصاحبة للتنقيب وتكرير البترول، موضحة أن رغم الاعتماد على التكنولوجيا الألمانية في تنفيذ المحطات، إلا أن التركيب تم بأيادي مصرية، موضحة أن مجطات قطاع البترول ذات تكنولوجيات معقدة يتم تنفيذها وفقًا لطبيعة عمل كل شركة، سواء كانت شركة إنتاج أو تكرير.

وأكدت الوزيرة.

اسلام عبدالفتاح

الفريق أسامة عسكر يتفقد المدينة الصناعية الغذائية سايلو فودز

تفقد الفريق أسامة عسكر، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، المدينة الصناعية الغذائية «سايلو فودز» بمدينة السادات، وذلك في إطار حرص القيادة العامة للقوات المسلحة على المتابعة المستمرة لكل الشركات التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة.

بدأت الجولة التفقدية باستعراض اللواء أ.ح. تيمور موسى، رئيس مجلس الإدارة، مكونات وقطاعات المدينة الصناعية سايلو فودز، مشيرًا إلى أنها تعتبر أول وأحدث مدينة صناعية إلكترونية تعمل بشكل متكامل لتلبية احتياجات السوق المحلي من المنتجات الغذائية المختلفة، موجهًا الشكر للقيادة العامة للقوات المسلحة على دعمها المستمر للشركة منذ إنشائها.

كما تم تقديم عرض، تناول القطاعات المختلفة بالشركة، ومجهوداتها في تلبية احتياجات السوق المحلي وفقًا للمعايير العالمية.

ونقل الفريق أسامة عسكر، رئيس أركان حرب القوات المسلحة تحيات وتقدير الفريق أول محمد زكي، القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي، لرجال الشركة؛ لما يبذلونه من جهد وعرق لتأدية مهامهم بتفانٍ وإخلاص، مشيدًا بالأداء المتميز للمدينة الصناعية الغذائية «سايلو فودز» وقدرتها على تنفيذ جميع المهام التي توكل إليها.

وتفقد رئيس أركان حرب القوات المسلحة، مصنع الروتو ومحطة إعادة تدوير المذيبات والمعمل المركزي، وعدد من مصانع المنتجات الغذائية بالمدينة.

١٥٨ أداة رقابية في مواجهة وزير التموين «تحت القبة» ..والرقابة علي الأسواق تتصدر مطالب النواب

على المصيلحى : لا يوجد أصل للتسعير الجبري وفق الدستور والقانون

نستورد ٦٠% من احتياجاتنا.. والحرب الروسية الأوكرانية وراء زيادة الأسعار

جلسة رقابية ساخنة شهدها مجلس النواب خلال الأسبوع الماضي في جلسته العامة ، برئاسة المستشار الدكتور حنفي جبالي، رئيس المجلس، حيث واجه النواب وزير التموين الدكتور علي مصيلحي بـ١٥٨ أداة رقابية، في جلسة استمرت ما يزيد عن ٦ ساعات، أجاب خلالها على طلبات الإحاطة والأسئلة وطلبات المناقشة العامة في شتى الموضوعات التي استعرضها النواب مقدمو الأدوات الرقابية.

وقال وزير التموين والتجارة الداخلية، ردا على ما يتردد بأن وزارة التموين تسبب فى زيادة الأسعار، : "ميفعش نبيع بـ١٠ وغيرنا بيبع بـ١٢ وسوف يتم سمسرة هذه الأموال، مش علشان حكومة نخسر القضية أن السوق يكون متزن وهذا ما نقوم به بتدخلنا، وأن المشكلة التي تشهدها البلاد بسبب النقد الأجنبى، عندما يرتفع سعر الدولار ترتفع الأسعار وعندما يتراجع لم تتراجع الأسعار، عندما ينزل سعر الدولا تأثيره بعد شهرين وهذا فى كل العالم وليس عندنا فقط».

وأشار إلى أن هناك توجيهات لتنفيذ المادة ٨ من قانون حماية المستهلك والتي تتضمن كتابة الأسعار على العبوات" مضيفا: "نحن في وزارة التموين نكتب عليها الأسعار وهناك تركيز فى هذا الأمر بالتعاون مع جهات مثل وزارات الصناعة والإدارة المحلية وغيرهما» .

وأضاف أنه "فيما يخص عجز المفتشين لدى الوزارة الجميع يعلم أنه لا يوجد تعيين فى الحكومة، والبديل الثاني الانتداب من منطقة لأخرى، والوزارة ليست جاذبة، ففى حال الإعلان يأتيني شخص من المحليات، بينما المالية حال إعلانها يأتيها ضعف العدد المطلوب» ، وتابع موجها حديثه لأعضاء المجلس:" إيدى فى إيدكم، حينما نجد كادر جيد هيخرج معاش ولا يوجد كادر فى التسلسل الوظيفى يتم الاستعانة به مرة أخرى، والموضوع ليس تجديد دم ولكن نتحمل المسؤولية كاملة، خاصة فى ظل عدم وجود كوادر، وفى إحدى المحافظات طلبت من المحافظ توفير كادر من أى جهة لشغل المنصب» .

الأسعار علي المنتجاتوعقب وزير التموين على طلبات الإحاطة الخاصة بكتابة الأسعار على المنتجات، قائلا: "هناك تكليفات من رئيس مجلس الوزراء لمتابعة مدى التزام منافذ البيع بكتابة السعر على المنتج، وفي الأرياف سيكون هناك قائمة أسعار على لوحة، وفى حال عدم الالتزام سيكون هناك إجراءين الأول، حال الحصول على إنذار سيتم مصادرة البضاعة وكأنها مجهولة المصدر، وثاني مرة سيتم غلق المحال وسحب الرخصة» .

وأكد أن الوزارة تعمل من أجل تحقيق الانضباط، في ظل الظروف الصعبة جدا، متابعا: "لابد أن نكون واضحين" ، وفيما يخص اعتبار الأرز سلعة استراتيجية هذا يعني ضرورة الإفصاح عنها لتقنينها، من خلال الحصول على كافة البيانات.

وأشار الوزير، إلى أنه تم تشكيل لجنة عليا من اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية وحماية المستهلك لوضع سعر عادل للسلع الاستراتيجية والأساسية، والتي سوف يصل عددها إلى ما يقرب من ١٠ إلى ١٥ سلعة استراتيجية وأساسية، لافتا إلى أنه لا يوجد تسعير إجباري للسلع بل سيتم وضع سعر عادل لها طبقا لتكلفة الإنتاج والمداخلات الخاصة بها، متابعا:" هذه الأسعار ستكون هى المعلومات الاسترشادية التي يقوم بناء عليها مفتش التموين التفتيش والرقابة، وإن التضخم الذى تشهده البلاد مستورد».

وقال "مصيلحي": "نستورد أكثر ٦٠٪ من أكلنا" مضيفا: "الذرة تشهد زيادة فى الأسعار لأنها مستوردة والأمور ليست منعزلة عن بعضها والموضوعات كلها تمشي مع بعضها البعض"، مشيرا إلى أنه رغم الأزمة التي نمر بها لكن لا بد من استمرار الصناعة" مضيفا: "هل نحن مقتنعون أن الزيادة فى سعر الخامات كنى نعرف أن التضخم مستورد" مشيرا إلى أن أمريكا كانت فيها تضخم صفر لكن الآن ارتفع» .

وتابع :" نحن نمر بمرحلة عدم يقين لسعر العملة وقد اتخذت قرارات فى الأرز وليس فى القمح، ولو فعلتها فى القمح كنت تعورت فيه أسبوعين وسوف تحصل أزمة" على حد قوله"، مشيرا إلى أن القمح ارتفع فى أسبوع من ١٠ آلاف لـ١٧ ألف ووزارة التموين تقوم ببيع قمح للسوق ونقوم ببيع طن ٧٢ بـ١٠ آلاف "مشددا علي أن ارتفاع الأسعار نتيجة أزمة عالمية».

وعبر الوزير، عن حزنه بسبب من يردد أن الحرب الروسية الأوكرانية ليست وراء زيادات الأسعار التي تشهدها البلاد، قائلا: "أنا زعلان وليا الحق لمن يقول من النواب أن الحرب الأوكرانية الروسية ليست سببا فى ارتفاع الأسعار، وأن الأزمة الروسية الأوكرانية ستظل مؤثرة على الأسعار فى جميع دول العالم لمدة ٤ سنوات مقبلة، وأشار إلى أنه لا يوجد أسعار جبرية، والحكومة تسعى فى الفترة الراهنة على إتاحة السلع .

وقال الدكتور علي المصيلحى : إن لم تضبط الخامات لن تضبط الأسعار مشيرا إلى أنه طلب من وزارة الزراعة أن تكشف عن تكلفة زراعة الفدان الواحد من الأرز ، موضحا أن الحكومة اضطرت لشراء ٥٥ ألف طن من الأرز من الهند بالعملة الصعبة وتم بيعها فى السوق المصرية بـ١٠ جنيهات ونصف فقط، وكان ذلك قبل دخول موسم الأرز فى ٢٠٢٢.

وأضاف المصيلحى: "أشكر من أطلق عليّ من النواب وزير الأزمات وأنا وزير إزالة الأزمات"، مشيرا إلى أن فدان الأرز ينتج حوالى من ٣,٥ إلى ٤ أطنان كما أن الفدان الواحد يكسب حوالى ١٠ آلاف جنيه فى الزراعة الواحدة والبرتقال لا يمنح نفس هذا المكسب للفلاح ولو لم يتم تحديد سعره ١٨ جنيها كحد أقصى للأرز ماذا كان سيصل بنا الحال الآن.

وشدد وزير التموين علي أنه لا يمكن القبول بسياسة لي الذراع فعندما تمارس الحكومة دورها فى تنفيذ القانون ومواجهة أية ممارسات خارجة نجد من يقول أن الحكومة متشددة وهكذا وهنا يجب أن نعلم ماذا تريدون هل تريدون ضبط الأسعار وتنفيذ القانون أم لا.

وأضاف مصيلحى: "أحد النواب تحدث عن مرتبي كوزير للتموين وأنا أقول أنا أول واحد فى خدمة المواطن، وليس مجرد كلمات فلو لم نضع سقف لسعر الأرز، لكانت هناك مشكلة كبيرة فى سعر هذه السلعة حتى الآن.

وتابع وزير التموين: "من السنة اللى فاتت وانا بقول إن الفلاح ليس له دخل فى هذا الموضوع لكن البهوات دفعت عربون وهو أرز أخضر وحقيقة الأمر ليس لدينا حصر بمضارب الأرز على مستوى الجمهورية وأنا كوزارة تموين أعلن بصراحة ليس لدينا حصر بمضارب جمهورية مصر العربية لا عندنا موقع لمخزن ولا رخصة لمخزن، ولن اتكلم بشيء أكثر من الواقع حتى لو كان الواقع صعب، لافتا إلى أن هناك تغيير جوهري فيما يتعلق بالرقابة فعلى سبيل المثال أصبحت هيئة سلامة الغذاء وهي هيئة مستقلة تتبع رئاسة الوزراء هى المسؤولة عن الغذاء منذ نزوله من الموانئ وحتى وصوله للمواطن.

رقابة تموينيةوفيما يتعلق بالرقابة التموينية أكد المصيلحى أنه يتفق مع النواب فيما يتعلق بهذا الأمر أما المخازن فلا تزال تتبع المحليات، مؤكدا أن الرئيس عبد الفتاح السيسى وجه بتنظيم الأسواق العشوائية لسبب واحد أنه إذا لم تنظم هذه الأسواق فلن تكون لدينا رقابة حقيقية.

وأكد وزير التموين، أنه لا يوجد تسعيرة جبرية، ولن نعود للستينيات، مضيفا: "لا يوجد فى الدستور ولا القوانين ما يسمح للحكومة بالتسعير الجبرى، وتراجعت الأمور للمطالبة بالتسعير وفى نفس اللحظة عندما قامت الحكومة بالتسعير باظ سوق الأرز، وانا على مسئوليتي لا يوجد معنى للتسعير الجبرى، ولن تعود للستينيات ولن نتذكر حكومة السادات كوقت حرب».

وأضاف: "حكومة الحرب لها قواعد، وأعرف معنى حكومة حرب ، بعد ٦٧ مكنش فيه رصيف بيتعمل ، أو مدرسة بتتصلح، أو بيت يتعمل، مش سهل خالص نقول حكومة حرب لها قواعدها ومينفعش نسقط أشياء لأنها حققت نتائج جيدة لكن أزمة السكان والطرق والمدارس من آثار ٦٧، واللى عايز يحاسبنى ، يحاسبى انا».

وأردف وزير التموين: "من فضلكم لا يوجد فى الدستور ولا القوانين المتاحة ونحن فى البرلمان المصري صرح سن القوانين نقول لا يوجد نص تشريعي يسمح للحكومة بالعودة للتسعير الجبرية وهى التي ذكرتموها بأنها تتم بحساب سعر التكلفة وهامش ربح».

ووجه وزير التموين الشكر لجميع النواب الذين عرضوا رأيهم من خلال طلبات الإحاطة والأسئلة وأمور يجب مناقشتها مضيفا حتى يمكن أن نفعل شيئا له مردود فإذا لم نعرف الأشياء فيكون مسمعها شى ومن يستخدمها لها معنى آخر ومن يطبقها لها معنى آخر، وقال نحن جميعا من أعلى سلطة سياسية فى مصر مع المواطن.

مسئوليةورفض وزير التموين والتجارة الداخلية تحميل عدد من نواب البرلمان الوزارة مسئولية الرقابة على الأسواق وصلاحية المنتجات، مؤكدا وجود تغيير جوهري في الأجهزة الرقابية، مضيفا أن "هيئة سلامة الغذاء هيئة مستقلة وتتبع مجلس الوزراء مسئولة من أول ما تنزل المواد الغذائية من الميناء حتى تصل إلى فم البني آدم، وليس التموين ولكننا نعاونها .

وأضاف الوزير خلال الجلسة العامة بمجلس النواب اليوم المنعقدة الآن : " إدارة المحليات هى المسئولة عن المخازن غير المرخصة والأسواق العشوائية وعلى الرغم من ذلك هناك مسئولية تضامنية من خلال تضافر الجهود لتشديد الرقابة على الأسواق.

وأشار إلى أنه رغم عدم تمكن الحكومة من تسعير السلع، إلا أننا طالبنا بتشكيل لجنة فنية ممثلة بها الاتحاد العام للغرف التجارية وممثلين عن حماية المستهلك لدراسة المدى السعري لـ ١٥ سلعة رئيسية تشمل السكر والزيت والسمنة والصلصة وغيرها ، وكشف عن إعداد مشروع قانون لتنظيم الأسواق العشوائية، مؤكدا أنه في حال عدم تنظيم الأسواق فكيف يمكن قياسها أو إدارتها .

وضرب مثالا بالتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ، مؤكدا ارتفاع بعض السلع في الأسواق الأمريكية كالبيض والزبدة لأكثر من ٣٠٪ .

وقال وزير التموين : "عدم وجود نظام لتداول سلعة معينة خطر ما بعده خطر، وظهرت الأزمة العام الماضي عندما اختفى الأرز المصري ولم يورد أحد بعد تسعيره بتسعة ونصف واستوردنا الأرز من الهند وتم بيعه بعشرة جنيهات ونصف، مؤكدا أنه إن لم تضبط الخامات لن تضبط الأسعار".

رضوى عبدالله

مصادرة المنتجات وغلق المحال حال عدم الالتزام بكتابة أسعار السلع .. والنواب : الرقابة على الأسواق أمر هام للغاية لضبط الأسعار ويجب زيادة أعداد مفتشي التموين في المحافظات

محافظ القاهرة: توأمة مع الغرفة التجارية لتغطية الأحياء بالمعارض والمنافذ السلعية بأسعار مخفضة وضبط السوق

عقد اللواء خالد عبد العال محافظ القاهرة، اجتماعًا عاجلًا مع الغرفة التجارية للقاهرة، بحضور اللواء الدكتور عبد النعيم حامد، وكيل أول وزارة التموين مدير مديرية التموين بالقاهرة.

وحضر نيابة عن إبراهيم العربي، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ورئيس غرفة القاهرة أحمد الوسيمي، وسامح زكي، نائبا رئيس غرفة القاهرة؛ لبحث آخر التطورات لإقامة معارض ومنافذ بيع السلع بأسعار مخفضة؛ تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية لدعم المواطنين، خاصة في ظل الاستعداد لاستقبال شهر رمضان المبارك.

واتفق الطرفان، خلال اللقاء، على تنظيم أكبر عدد من المعارض والمنافذ السلعية الموزعة على أحياء القاهرة المختلفة.

وأشاد محافظ القاهرة بالتوأمة الحالية بين المحافظة والغرفة التجارية للقاهرة؛ لتقديم كافة الخدمات الاقتصادية والمجتمعية، وضبط السوق، لافتًا إلى أهمية الاستفادة من عامل الوقت في إنهاء كافة الإجراءات لإقامة المعارض والمنافذ في ربوع المحافظة المختلفة، مشيدًا بدور غرفة القاهرة التجارية ودعمها لتنفيذ توجهات الدولة، ودعم المواطن القاهري بشكل دائم.

وأشار وكيل أول وزارة التموين مدير مديرية التموين بالقاهرة، إلى الجهود الكبيرة التي تقوم بها محافظة القاهرة والغرفة التجارية للقاهرة لضبط السوق، وتنظيم معارض ومنافذ بيع السلع.

وقال حامد، إن هناك تنسيق كبير للإفراج عن السلع بالمنافذ الجمركية للمساهمة في دعم معارض ومنافذ بيع السلع، وضبط السوق من خلال الإفراج المسبق عن البضائع ومستلزمات الإنتاج، وهو ما سيؤدي إلى ضبط الأسواق، خاصة في ظل دخول المواسم مثل شهر رمضان المبارك.

ومن جانبه أشاد أحمد الوسيمي باهتمام محافظ القاهرة لضبط السوق، وتنظيم أكبر عدد من المعارض والمنافذ السلعية واستمراريتها بداية من يناير الجاري ولفترات طويلة، مشيرًا إلى الاهتمام الكبير من إبراهيم العربي، و تعليماته المشددة بضرورة تغطية أكبر عدد من مناطق محافظة القاهرة بالمعارض والمنافذ السلعية ذات الأسعار المخفضة، وذلك من خلال الدور المجتمعي للتجار الذي يزداد يومًا بعد الآخر لدعم المستهلكين.

وطمأن الوسيمي، المواطنين بأن تجار القاهرة بصفة خاصة وتجار مصر بشكل عام الشرفاء دائمًا يساندون بلدهم، ويظهر معدنهم الأصيل ويزداد دورهم المجتمعي، خاصة أثناء الظروف الاستثنائية.

«الكموني»: التجار ملتزمون بمساندة الدولة في امتصاص آثار الأزمات الاقتصادية العالمية

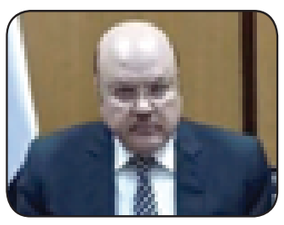

أكد الدكتور صلاح الكموني رئيس غرفة الغربية التجارية وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية، التزام التجار بإعلان أسعار السلع وتوفير السلع بأسعار منخفضة، وخاصة السلع الاستراتيجية والأساسية وتشمل (السكر، والمكرونة، والدواجن، واللحوم، والزيوت، والسمن، والفول والعدس).

وشدد الكموني، على التزام الغرف بالمحافظات لتحقيق وفرة في المعروض من السلع والمنتجات، وإتاحتها بأسعار مناسبة دون إضافة أي زيادات غير مبررة على المستهلك، خاصة في ظل التيسيرات التي قدمتها الحكومة، والبنك المركزي للإفراج عن كميات كبيرة من السلع ومستلزمات الإنتاج.

ورحب بتبكير موعد انطلاق معارض «أهلا رمضان»، لتبدأ في شهر يناير الجاري بتوجيهات رئيس مجلس الوزراء، خلال اجتماعه مع مجلس المحافظين منذ أيام بتوفير المساحات المناسبة في كل محافظة وإعفائها من جميع الرسوم لإقامة المعارض، وستتولى الغرف التجارية إنشاء وإدارة المعرض من يناير وحتى بداية شهر رمضان المبارك، إلى جانب مئات المنافذ المتحركة التي ستجوب القرى والنجوع للوصول إلى المستهلكين في ربوع مصر كافة؛ لإتاحة السلع بأسعار مخفضة للمواطنين.

الغرف التجارية: تخفيضات حتى ٣٠٪ على سلع غذائية خلال معارض أهلا رمضان

كشف الدكتور علاء عز، أمين عام اتحاد الغرف التجارية، تفاصيل الإفراجات الأخيرة عن مستلزمات الإنتاج والبضائع من الموانئ، وانعكاساتها على الأسواق، موضحًا أن الإفراجات والوفرة ساهموا في خفض أسعار طن الفول ٥ آلاف جنيه، والعدس ٧ آلاف جنيه للطن، والفول الصويا ١٠ آلاف للطن، والذرة ٥ آلاف جنيه للطن.

وكشف أمين عام اتحاد الغرف التجارية، تفاصيل تخفيضات معارض أهلا رمضان، على السلع الأساسية، والتي من المنتظر أن تبدأ يناير الجاري، موضحًا أن أسعار أعلاف الدواجن انخفضت، وأليات السوق ستتحكم فيه، متوقعًا عدم ارتفاع أسعار الدواجن خلال الفترة المقبلة؛ نتيجة حدوث إفراجات أخرى.

وأشار إلى أن خصومات معارض أهلا رمضان على مستوى الجمهورية ستكون ٢٦٪ على أسعار العدس، والشاي ٢٠٪، واللحمة ٢٠٪، والفول ٢٧٪، وياميش رمضان ٣٠٪، والزيت والسمنة ٢١٪، لافتًا إلى أن المواطن سيشعر بانخفاض الأسعار خلال أسبوعين على الأكثر، بعد عمل جميع المصانع.

وأضاف أن المهلة التي منحها الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، للمحال التجارية لتحديد الأسعار انتهت، مشيرًا إلى أن المحل التجاري الذي سيرفع الأسعار لن يبيع السلع، ولافتًا إلى أن هذه الأمور تمثل آليات السوق التي ستساهم في ضبطه.

وأوضح أن انخفاض الأسعار يتحقق أيضًا مع وجود وفرة سلعية في الأسواق، مشيرًا إلى أنه سيتم إتاحة كافة السلع المخفضة في كافة ربوع مصر من خلال الاتفاق مع المصانع، الأمر الذي ظهر جليًا في انطلاق معارض أهلا رمضان قبل موعدها هذا العام.

وأكد أن السلع المخفضة المتوفرة في السلاسل التجارية خاصة بالمواطنين فقط، وليس مسموحًا لبيعها للتجار؛ لذلك حددت هذه السلاسل الحصول على عدد عبوات محددة؛ من أجل التصدي لأي ممارسات غير طبيعية من شأنها إحداث أزمة في وفرة السلع وأسعارها.

«اتحاد الصناعات» يطالب بتسهيل إجراءات استخراج التأشيرة الصحية للنهوض بالسياحة العلاجية

أكد الدكتور علاء عبدالمجيد، رئيس غرفة مقدمي الرعاية الصحية باتحاد الصناعات المصرية، أن مصر من أكبر الدول المؤهلة لتكون وجهة أساسية للسياحة العلاجية في العالم.

وأضاف عبدالمجيد، أن المهتمين والعاملين في القطاع الطبي بالسياحة العلاجية المصرية، يسعون لتحقيق هدف يتمثل في إعطاء تجربة متميزة لرحلة السائح الصحي؛ لجعل مصر الوجهة السياحة الصحية الأولى في المنطقة.

وطالب بضرورة منح خصومات على تذاكر السفر من قبل شركات الطيران الوطنية، وأيضا على شركات السياحة منح خصومات كافية حتي يكون السعر منافسًا بالنسبة للدول الأخري ويكون أحد عوامل الجذب للسائح العلاجي، والتركيز على البرامج السياحية لمرافقي المريض وتوفير برنامج شامل للإجراءات الجراحية يتم العمل به منذ مغادرة المريض لبلده وحتى انتهاء رحلة علاجه في مصر، وأن يكون هناك فرق متخصصة للتعامل مع المريض في المطار وتخصيص ممرات خاصة به لنقله بسرعة؛ وذلك بالتنسيق مع هيئة الاستعلامات في الدول التي يوجد بها مكاتب استعلامات لعمل حملات ترويجي، وكذلك تفعيل الملحقين التجاريين في كافة الدول لتسهيل هذه المهمة، وبالنسبة للدور الرسمي والمتمثل في وزارة الصحة المصرية، من خلال إجراء اتصالات رسمية من قبل وزير الصحة مع نظراءه بكافة دول العالم، وبصفة خاصة الأفارقة والعرب والتعاون بين اتحاد المستشفيات بكافة الدول العربية لجذب السائح العربي لمصر.

ومن جانبه أوضح الدكتور محمد حبلص، عضو مجلس ادارة غرفة الرعاية الصحية، أن العامل الأهم في تطوير السياحة الصحية في أي بلد على مستوى العالم، هو تجربة السائح الصحي «TouristExperience Health»، والتي على أساسها تبنى الخطط وتحقق من خلالها النتائج المرجوة، وهذا من خلال دراسة عدة تجارب دولية موثوقة بالمنطقة العربية وخارجها لإيجاد آلية عملية قابلة للتنفيذ بمصر، موضحًا أنه تم عمل المقترحات اللازمة التي تساهم في إعطاء تجربة إيجابية للعميل، وتحديد المهام المطلوبة من الجهات صانعة القرار، والتي ستساهم في تحقيق أهدافنا لتطوير السياحة الصحية بمصر.

فيما قالت الدكتورة غادة الجنزوري، عضو مجلس إدارة الغرفة، إن المقصود بتجربة رحلة السائح الصحي هي مجموعة الخبرات والمواقف والخطوات والإجراءات والخدمات التي يمر بها السائح الصحي خلال رحلته للحصول على خدمة صحية في بلد آخر، وتبدأ بحصوله على معلومات تخص احتياجاته الصحية أثناء وجوده في بلد، وتنتهي بعودته إلى بلده وإتمام عملية إجراءات المتابعة للخدمة الصحية التي حصل عليها.

وطالبت الجنزوري، بضرورة تسهيل إجراءات استخراج التأشيرة الصحية، وعمل آلية واضحة ومحددة وميسرة لكيفية الحجز للخدمات الطبية وغير الطبية، تشمل الأسعار وطرق الدفع، ودليل للأنشطة السياحية وسياحة الاستشفاء والاستجمام.

واقترح الدكتور هاني شريف، عضو مجلس ادارة غرفة الرعاية الصحية، إنشاء موقع أو منصة إلكترونية تمثل السياحة الصحية في مصر توضح وتشرح كافة إمكانياتها بحيث يعمل على تسهيل إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية المختلفة، مع توضيح أسعار الحزم الطبية للخدمات الصحية وقائمة بالمؤسسات والمستشفيات التي تقدم هذه الخدمات، ويكون وسيلة دعائية للأنشطة السياحية الأخرى داخل مصر، ويتم تنفيذها من خلال شركة محترفة يكون الشكل الدعائي والتنظيمي بها على أعلى مستوى من السهولة والفاعلية لصالح المستخدمين وتكون بلغات الدول المستهدفة.

نيفين يوسف

وزير التموين: استلام أكثر من ٤٠٠ ألف طن أرز شعير من الفلاحين حتى الآن

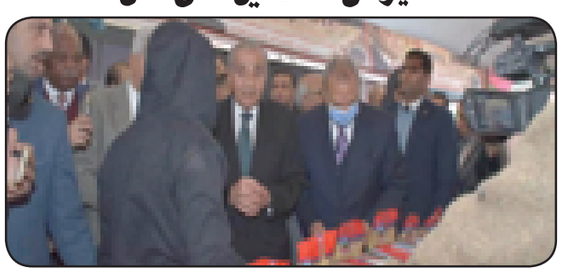

أكد الدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، استلام أكثر من ٤٠٠ ألف طن أرز شعير من الفلاحين حتى الآن، مشيرًا إلى أنه جارى إنشاء شوادر في كل المناطق بمحافظات الجمهورية، ضمن معارض أهلا رمضان بتخفيضات تصل إلى ٣٠٪ عن الأسواق، لافتًا إلى أن معارض أهلا رمضان تستمر حتى نهاية شهر أبريل المقبل.

جاء ذلك خلال افتتاح الدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة، معرض أهلا رمضان في ميدان المؤسسة بشبرا الخيمة، يرافقه اللواء عبد الحميد الهجان، محافظ القليوبية.

وأشار إلى أن معرض أهلا رمضان في ميدان المؤسسة يضم ١٥ عارض سلع غذائية ولحوم ودواجن بعدد ٢٠ باكية، كما يتم مراقبة الأسواق بهدف التأكد من توافر السلع وضبط الأسعار، وتم إقامة عدد كبير من الشوادر لإتاحة السلع بأسعار مخفضة.

ولفت إلى أن زيادة عدد الشوادر سيحد من ارتفاع أسعار السلع، مؤكدًا أنه سيتم إقامة شوادر أهلا رمضان في منافذ جمعيتي ويدالي التموين من خلال طرح السلع الحرة للمواطنين.

وتلقى وزير التموين، تقريرًا من الشركات التابعة للوزارة حول إنشاء عدد من الأركان داخل المجمعات الاستهلاكية تحت اسم أهلا رمضان، وجاري تجهيز باقي المجمعات الاستهلاكية، وتم إنشاء ٣ معارض بجنوب سيناء في دهب والطور وشرم الشيخ، بالإضافة إلى معارض شمال سيناء أيضا والمنوفية ودمياط والشرقية، وجاري تجهيز ما يقرب الـ٥٠ معرضا بالتعاون مع الغرف التجارية، كذلك تجهيز بعض الأماكن بالمجمعات الاستهلاكية لمعارض أهلا رمضان، وجاري استكمال باقي المجمعات الأخرى، بالإضافة إلى المشاركة في الشوادر والمعارض الأخرى التي تنشئ بالتعاون مع الغرف التجارية بالمحافظات بحد أدنى ٦٦ معرضا بالصعيد والقاهرة والجيزة.

وتنسق مديريات التموين مع الغرف التجارية بكل المحافظات لتوفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة، على ألا يقل عدد المعارض في كل محافظة عن ٥ معارض، كما ستشارك كبرى السلاسل التجارية في التخفيضات من خلال تخصيص ركن خاص بها لطرح السلع بنفس تخفيضات معارض أهلا رمضان.

مظلة الحماية الاجتماعية تدعم الفئات غير القادرة وتمتد خلال السنوات الثماني الماضية رغم الأزمات المتوالية التي تعصف باقتصادات العالم

بالأرقام .. العدالة الاجتماعية أولوية في الجمهورية الجديدة

على مدار ثماني سنوات شرعت الدولة المصرية في بناء منظومة حماية اجتماعية شاملة، من خلال استراتيجيات اقتصادية واجتماعية وصحية متكاملة، خاصة وأن هذا الملف يظل في صدارة أولوياتها واهتماماتها، حيث تم العمل على تمديد شبكات الأمان الاجتماعي، وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، وإطلاق البرامج والمبادرات التي من شأنها النهوض بالأوضاع المعيشية للفئات الأكثر احتياجاً ودعمهم مادياً وتمكينهم اقتصادياً وضمان حقوقهم الإنسانية، بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى للأجور ومنح العلاوات الاستثنائية، للتخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية عن كاهل المواطنين، علاوة على الارتقاء بالخدمات الأساسية في مجالات البنية التحتية والصحة والتعليم والإسكان، والتعامل الحاسم مع المشكلات المتراكمة عبر سنوات مضت قبل إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبما يحقق التوازن بين عمليات الإصلاح والتنمية والعدالة الاجتماعية ويدعم قدرة الدولة والمجتمع على التكيف والتعامل مع المتغيرات المختلفة خاصة في الفترة الراهنة وما صاحبها من أزمات وتداعيات سلبية على مختلف الأصعدة، وهو ما انعكس كذلك على رؤية المؤسسات الدولية لجهود مصر في هذا الملف والتي أصبحت إيجابية ومتفائلة مقارنة بالسابق

وفي هذا الصدد نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء تقريراً تضمن إنفوجرافات تسلط الضوء على جهود الدولة لتأصيل وتمديد مظلة الحماية الاجتماعية لدعم الفئات غير القادرة خلال السنوات الثماني الماضية، من خلال استعراض سياسات العدالة الاجتماعية وأين كنا وكيف أصبحنا، في ظل الأزمات المتوالية التي تعصف باقتصادات العالم.

وأبرز التقرير التغير الإيجابي في رؤية المؤسسات الدولية لملف الحماية الاجتماعية في مصر، حيث أكد البنك الدولي فيما يتعلق ببرامج الحماية الاجتماعية، أن برنامج مصر للإصلاح الاقتصادي اقترن بجهود لتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية، لتشمل شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة كميات السلع الغذائية على البطاقات التموينية، ويعد برنامج شبكات الأمان الاجتماعي «تكافل وكرامة» للتحويلات النقدية من بين أكبر الاستثمارات في تنمية رأس المال البشري.

وتأتي هذه الرؤية للبنك الدولي مغايرة لرؤيته السابقة التي أشار فيها إلى أن مصر بحاجة لتصميم هيكل وبرنامج كفء لتقديم خدمات الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجا، حيث تعاني برامجها من التعقيد والتجزؤ ولا توفر الحماية الكافية للفقراء.

ومن جانبها، رأت الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحسين جودة حياة المواطنين أن القيادة السياسية أطلقت «مبادرة حياة كريمة» التي ساهمت في تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات الريفية الأكثر فقراً من حيث السكن اللائق وخدمات الصرف الصحي والمياه النظيفة والتعليم والصحة.

وكانت الأمم المتحدة ترى في السابق أن هناك حاجة ماسة لأن تحرز مصر مزيداً من التقدم والتنمية بشتى المجالات المتعلقة بالتنمية البشرية، حيث تواجه تحديات عدة فيما يخص تحسين مستويات العدالة الاجتماعية والحد من الفقر وخلق فرص عمل، إلى جانب ضرورة تحسين جودة الخدمات الأساسية.

وبدوره، رحب صندوق النقد الدولي بالإجراءات التي اتخذتها مصر لتوسيع النطاق المستهدف للإنفاق على الحماية الاجتماعية خاصة في ظل الأزمات الدولية لامتصاص الصدمات الخارجية، بينما كان يرى سابقاً أن مصر تحتاج إلى التنفيذ السريع لخطط إصلاح نظام الدعم وتنفيذ التدابير المالية اللازمة لتوفير قاعدة مالية كافية، فضلاً عن تطوير شبكة الحماية الاجتماعية الخاصة بها.

مبادرات صحية

أما فيما يتعلق بالمبادرات الصحية وعلاج فيروس سي، فقد أكدت الإيكونوميست وفقاً للتقرير أن مصر قدمت دروساً للبلدان المختلفة في كفاحها ضد التهاب الكبد الوبائي وعلاجها لفيروس سي، عن طريق تنفيذ برنامج فحص وعلاج وطني لأكبر عدد من السكان خلال فترة وجيزة، بعد أن كانت ترى في السابق أن حجم الإصابة بفيروس سي في مصر كان مختلفاً عن أي دولة أخرى في العالم، لوجود أكثر من ٦٪ من حجم السكان مصاب بالفيروس في عام ٢٠١٥.

وعلى صعيد ذي صلة، ذكرت منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالرعاية الصحية الشاملة أن قانون التأمين الصحي الشامل هو خطوة رئيسية للأمام تثق في نجاحها، مشيرة إلى دعم تطبيقها بجميع أنحاء البلاد لتحقيق حلم الصحة للجميع، حيث سيمتد تطبيق التأمين الصحي من ٥٨٪ من المصريين إلى كل المواطنين.

وكانت المنظمة قد أعلنت في السابق أن نظام الرعاية الصحية يعتبر في مصر معقداً للغاية، ومنظومة التأمين الصحي لا تغطي أعداداً كبيرة من المواطنين، كما أن المستشفيات الحكومية تواجه عراقيل بسبب الطلب الهائل والإدارة غير الفعالة وفشل الحكومة في مواكبة التكاليف المتزايدة وإدارة الموارد.

في غضون ذلك، ذكر تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالسكن اللائق والقضاء على العشوائيات، أن مصر بذلت جهوداً كبيرة في تعزيز الحق في السكن اللائق، خاصة وأن هذه القضية حظيت بدعم سياسي كبير أدى لتطوير عدد من المناطق العشوائية وإطلاق برامج طموحة للإسكان الاجتماعي للفئات متوسطة ومنخفضة الدخل.

يأتي ذلك على خلاف ما ذكره التقرير سابقاً بأن أعداد قاطني العشوائيات زادت بصورة كبيرة، مما ولد سلوكيات خطيرة نظراً لغياب الحد الأدنى من معايير الأمان والانضباط مما يؤدي لانتشار المخدرات وغيرها من الجرائم.

برامج الحماية الاجتماعية

وأوضح التقرير أبرز بنود الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية، حيث زاد إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنسبة ٥٠,٢٪، بعد أن بلغ ٣٤٣,٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٢٨,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣، علاوة على زيادة ٤ أضعاف في قيمة الدعم النقدي بعد تنفيذ برنامج تكافل وكرامة، والتي بلغت ٢٠مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارنة بـ ٥ مليارات جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣.

وأضاف التقرير أن هناك أكثر من ٦ أضعاف زيادة في المخصصات المالية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، حيث بلغت ١٨٠مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٩,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣، وإلى جانب ما سبق، فقد زادت قيمة دعم السلع التموينية نحو ٣ أضعاف حيث بلغت ٩٦,٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقابل ٣٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣.

وأيضاً فقد تضمنت بنود الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية، زيادة قيمة دعم إسكان محدودي الدخل أكثر من ٦٧ ضعفاً حيث بلغت ٥,٤ مليار جنيه (بيان مقدر) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقابل ٠,٠٨مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣.

وتطرق التقرير إلى المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، فبالنسبة لمنظومة التموين والخبز ارتفع المخصص للفرد على البطاقة التموينية لـ ٥٠ جنيهاً عام ٢٠٢٢، مقابل ١٥ جنيها عام ٢٠١٤، كما يتم صرف دعم استثنائي اعتباراً من سبتمبر ٢٠٢٢ حتى يونيو ٢٠٢٣، بإضافة ١٠٠ جنيه للبطاقة التي تضم أسرة واحدة و٢٠٠ جنيه للبطاقة التي تشمل أسرتين أو ثلاث أسر، و٣٠٠ جنيه لأكثر من ٣ أسر.

يأتي ذلك بينما وصل عدد المستفيدين من منظومة الخبز إلى ٧٠,٩ مليون مستفيد حتى الآن، و٦٢,٨ مليون مستفيد من منظومة التموين حتى الآن.

وفيما يتعلق ببرامج الدعم النقدي تكافل وكرامة – الضمان الاجتماعي، زاد عدد الأسر المستفيدة من برامج الدعم النقدي بعد إطلاق برنامج تكافل وكرامة أكثر من ٣ أضعاف، حيث بلغ عددهم ٥,٢ مليون أسرة عام ٢٠٢٢، مقابل ١,٧ مليون أسرة عام ٢٠١٤.

وبشأن الأجور والمعاشات، فوفقاً للتقرير زاد الحد الأدنى للمعاشات أكثر من ضعفين حيث بلغ ٩١٠ جنيهات في ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٤٥٠ جنيها في ٢٠١٤، وكذلك تم رفع الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني في يناير ٢٠٢٣ ليكون ١٤٠٠ جنيه بدلاً من ١٢٠٠ جنيه بما ينعكس على زيادة الحد الأدنى للمعاش، بجانب زيادة الحد الأدنى للأجور لنحو ٣ أضعاف حيث بلغ ٣٠٠٠ جنيه في نوفمبر ٢٠٢٢، مقابل ١٢٠٠ جنيه في ٢٠١٤.

وركز التقرير على المستفيدين من برنامج الحماية الاجتماعية خلال الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث تشمل ٦٧,٣ مليار جنيه لصرف حزمة الحماية الاجتماعية الإضافية لتخفيف الأعباء على المواطنين.

وأشار التقرير إلى بلوغ تكلفة صرف علاوة شهرية استثنائية بقيمة ٣٠٠ جنيه شهرياً للعاملين بالدولة ولأصحاب المعاشات بتكلفة إجمالية ٥٠,٥ مليار جنيه، بجانب نحو ٨ مليارات جنيه سنوياً تكلفة لزيادة حد الإعفاء الضريبي الشخصي على الدخل لجميع العاملين بالدولة والقطاع الخاص ليصل إلى ٣٠ ألف جنيه سنوياً بدلاً من ٢٤ ألف جنيه بنسبة زيادة ٢٥٪.

وإلى جانب ما سبق فقد تم تثبيت رسوم الخدمات، حيث ستتحمل الدولة ٤٣ مليار جنيه إضافية عن المواطنين بسبب عدم تطبيق خطة زيادة أسعار الكهرباء خلال العام المالي الجاري.

بينما يشمل صرف مساعدات استثنائية للأسر الأكثر احتياجاً، ٣,٣ مليار جنيه إضافية، لاستمرار صرف حزمة الحماية الاجتماعية المقررة بالبطاقات التموينية حتى ٣٠ يونيو المقبل لـ ١٠,٥ مليون أسرة، بتكلفة إجمالية سنوية ٨,٥ مليار جنيه.

وتتضمن المساعدات أيضاً إضافة ١,٥ مليون أسرة لبرنامج «تكافل وكرامة»، علاوة على التوسع في توزيع كراتين السلع الغذائية المدعمة بأكثر من نصف التكلفة بواقع ٢ مليون كرتونة شهرياً في المناطق الأكثر فقراً في القرى والنجوع.

حياة كريمة

وتناول التقرير الحديث عن المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري (برنامج حياة كريمة)، حيث تم إطلاق مبادرة حياة كريمة في يناير ٢٠١٩، والتي ستهدف في مرحلتها التمهيدية تطوير القرى الأكثر فقراً، وتنفيذ تدخلات بـ ٣٧٥ قرية في ١٤ محافظة، حيث استفاد ٤,٥ مليون مواطن من المبادرة، خاصة بعد تنفيذ المرحلة التمهيدية بنسبة ١٠٠٪، بحجم إنفاق بلغ ١٣ مليار جنيه.

وعلى صعيد الهدف الاستراتيجي للمبادرة، أوضح التقرير أنها تستهدف التطوير الشامل للريف المصري، حيث تم إطلاق المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري في يوليو ٢٠٢١، مستهدفاً ٤٥٨٤ قرية بواقع ١٧٢ مركزاً في ٢٢ محافظة، كما أنه من المستهدف تحسين جودة حياة نحو ٦٠ مليون مواطن يسكنون الريف المصري، وذلك بتكلفة تقديرية تبلغ نحو تريليون جنيه.

وجاء في التقرير أن المشروع يتم من خلال ٣ مراحل، حيث استهدفت المرحلة الأولى ٥٢ مركزاً خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، و٦٠ مركزاً خلال المرحلة الثانية عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، و٦٠ مركزاً في المرحلة الثالثة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

وأبرز التقرير جهود توفير الرعاية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية ضمن خطط التمكين الاجتماعي، حيث تم إعفاء ٥ ملايين طالب من غير القادرين من المصروفات الدراسية سواء من برنامج « تكافل» أو من برنامج « تكافؤ الفرص التعليمية»، بجانب استفادة ٣٤ ألفاً من المسنين من خدمات ٣٥٥ دار ونادي مسنين.

وفي سياق متصل، فإنه يتم وفقاً للتقرير رعاية ٢٧,٤ ألف من أبناء مصر كريمي النسب وتقديم مساعدات لهم بتكلفة إجمالية تبلغ ٦٦٠ مليون جنيه، فضلاً عن توفير دعم نقدي وعيني شهري لـ ٤٣١ ألف من الأيتام من الأسر الطبيعية أو الممتدة بتكلفة قدرها ١,٣ مليار جنيه.

كما تشمل الجهود في هذا الصدد، توفير دعم نقدي لـ ١,١ مليون من ذوي الإعاقة بقيمة ٥,٢ مليار جنيه سنوياً، علاوة على تقديم مساعدات لـ ٢٢٦,٨ ألف أسرة عن التضرر من أزمات وكوارث فردية وعامة بإجمالي تكلفة ٩١٠,٤ مليون جنيه، وكذلك تعامل وزارة التضامن الاجتماعي مع ٢٢,٣ ألف حالة كبار بلا مأوى و١٩,٤ ألف طفل بلا مأوى.

تمكين اقتصادي

وبخصوص جهود التمكين الاقتصادي، ذكر التقرير أن قيمة تمويل ١,٨ مليون مشروع من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بلغت ٤٣,٨ مليار جنيه، مما وفر نحو ٢,٨ مليون فرصة عمل حتى نوفمبر ٢٠٢٢، فضلاً عن أن قيمة تمويل ٢٠٠,٧ مشروع ببرنامج مشروعك بلغت أكثر من ٢٥,٦ مليار جنيه، حيث وفرت مليوني فرصة عمل حتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٢.

يأتي هذا فيما تم تمويل ٢٦,٩ ألف مشروع من صندوق التنمية المحلية بتكلفة ١٨٤,٨ مليون جنيه حتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٢، بالإضافة إلى بلوغ قيمة قروض الأنشطة الاجتماعية والاستثمارية ممولة من بنك ناصر الاجتماعي ٨٧ مليار جنيه واستفاد منها ٢٠,٤ مليون مواطن.

واستعرض التقرير جهود توفير سكن آمن وملائم، حيث تم تنفيذ ٦١٢,٥ ألف وحدة ضمن مشروعات الإسكان الاجتماعي بتكلفة ٩٨ مليار جنيه، كما جار تنفيذ ٢٥٠ ألف وحدة، علاوة على استفادة ١,٢ مليون مواطن من تطوير المناطق غير الآمنة والتي بلغ عددها ٣٥٧ منطقة بـ ٢٥ محافظة، بإجمالي ٢٤٦ ألف وحدة سكنية، وبتكلفة بلغت ٦٣ مليار جنيه كتكلفة لإزالة الخطورة أو مشروعات إنشاء مجتمعات عمرانية متكاملة والقيمة التقديرية للأرض لتصبح مصر خالية من المناطق غير الآمنة في عام ٢٠٢٢.

هذا وقد أظهر التقرير أنه تم رفع كفاءة البنية الأساسية وتوفير بعض المباني الخدمية لـ ١٥٢ ألف فدان ما يمثل إجمالي مساحة المناطق غير المخططة بالمحافظات بتكلفة ٣١٨ مليار جنيه، فضلاً عن تطوير ٥٨ منطقة بمساحة ٤٥٩٥ فداناً، تخدم حوالي ٤٦٠ ألف أسرة، كما يجري الانتهاء من تطوير ٩٠ منطقة بمساحة ١٠٠٤٧ فداناً، وتخدم حوالي مليون أسرة.

وفيما يتعلق بالأسواق العشوائية والمناطق غير المخططة، كشف التقرير أن مصر سوف تنتهي منها عام ٢٠٣٠، حيث تصل تكلفة تطوير ١١٠٥ أسواق من الأسواق العشوائية ٤٤ مليار جنيه، وتشمل ٣٠٦,٣ ألف وحدة بيع، فضلاً عن تطوير ٢٠ سوقاً يشمل ٣٠٣٣ وحدة، بينما يجري الانتهاء من تطوير ٢٠ سوقاً آخر يشمل ٣١٧١ وحدة.

رعاية صحية

ولفت التقرير إلى زيادة عدد المواطنين الذين تم علاجهم بالداخل على نفقة الدولة ضمن جهود توفير رعاية صحية لائقة بنسبة ١٠٨,٣٪ حيث بلغ عددهم ٢ مليون مواطن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقابل ٠,٩٦ مليون مواطن عام ٢٠١٤/٢٠١٣، بينما زادت تكلفة العلاج على نفقة الدولة بالداخل أكثر من ٤ أضعاف حيث بلغت ١٢,٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٣ مليارات جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣.

وأشار التقرير إلى جهود الدولة في توفير الرعاية الصحية لغير القادرين، حيث تستهدف تقديم الرعاية الصحية المتكاملة والمجانية لمستحقيه من حاملي بطاقات معاش ضمان وتكافل وكرامة، حيث وصل عدد المستهدفين منه ٦,٨ مليون مستفيد.

وفي ذات السياق، ذكر التقرير أن منظومة التأمين الصحي الشامل الجديد تهدف إلى تعديل هيكل إنفاق الأسر الذي يوجه أكثر من ٦٠٪ من دخلها للإنفاق على الصحة، على أن يتم تنفيذها من خلال ٦ مراحل، في حين تم تدشين المنظومة في بورسعيد والإسماعيلية، والأقصر، وجنوب سيناء وأسوان، لتبلغ تكلفة تطبيق المرحلة الأولى منها ٥١,٢ مليار جنيه.

أحمد ابراهيم

343,4 مليار جنيه إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية عام 2022/2021

د. محمد معيط

زيادة 4 أضعاف في قيمة الدعم النقدي بعد تنفيذ برنامج تكافل وكرامة لتصل إلي 20مليار جنيه عام 2022/2021 مقارنة بـ 5 مليارات جنيه عام 2014/2013

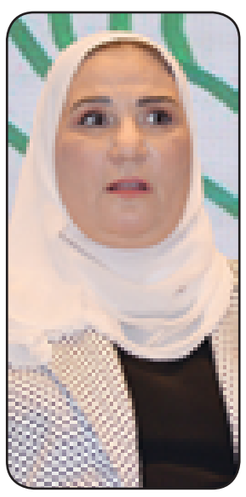

د. نيفين قباج

180مليار جنيه المخصصات المالية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي 2022/2021، مقارنة بـ 29,2 مليار جنيه عام 2014/2013